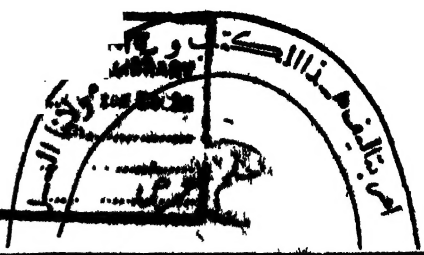
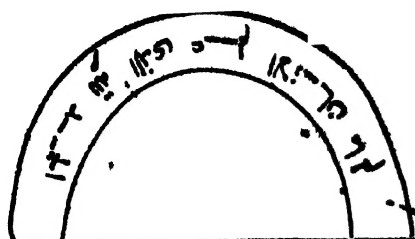




كتاب عنوان الشرف الوافي  
في علم الفقه والتاريخ والنحو والعروض والقوافي  
تصنيف الشيخ الامام العالم العلامة وحيد  
دهره وفريد عصره اسمعيل  
ابن أبي بكر المقري رضى  
الله عنه ونفعنا به  
آمين

٢



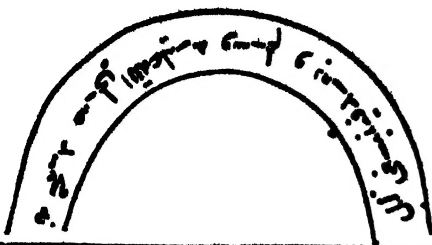


بسم الله الرحمن الرحيم

ا	الحمد لله ولي	الحمد	ومستحقه الذي لا يقوم	بمحمد	ه أحد من خلقه وأشهد أن لا	ا
م	معبود الخلق الا	الله	ولا اله الا هو سواء وصلى	الله	على سيد البشر رسول	ل
رب	ربنا ما رفيع منار	حق	فلح وأضاء نوره لم وسطح	ا	علم ان العلم مصباح	ح
ت	تستضيء به الامة قد	جده	الله وأننى عليه وأشرف ما	ستفخ	من العلوم علم	م
ا	الفقه فمن صام	وصلى	فضرورته اليه ومن عامل ونكح	و	طاق فهو كل عليه فلا بد	د
ل	للعباد مما حفظ	الله	به عليهم أركان الاسلام كالخو	الصلاة	والصيام ومنقول ومعقول	ل
ي	يسر تحصيله	على	الانام الابعلاء أعلام يدلونهم	على	الحلال والحرام وكل	ل
ف	فضل يروى عن سنة	محمد	نبيه المختار من السيرة و	رسوله	المبعوث باكرم سمحيه	ه
هذا	هذا نعت وصفته وآله	محمد	أهل الله وخاصته بهم تحفظ شريفة	محمد	وستته اللهم اجعلنا	ا
ال	الينك هادين لا ضالين و	و	لامضلين وادخلنا في رحمتك أجمعين	وبعد	فهذا كتاب جليل	ل
كت	كتبته لم أسبق	بعد	اليه ألقته مختصرا في الفقه	فا	ن اعان الله وتمحيثه	ذ
ا	امره على هذا	فهذه	نعمة من الله لا يوفي شكرها	قول	ولا عمل رصعته بمعاني	ي
ب	بديعة بليغة منها	نبذة	من تاريخ الدولة الرسولية وثى من	الكلام	في معاني العريضة بديع	ع
و	واحرى معدودة اذا	جمعها	من أوائل سطوره انتظمت عروضها هذه	ثلاثة اشياء	وعلم رابع يحتمل	ل
جمع	جمعه من آخر كل سطر	وطرفه	في علم القوافي فاتفقت هذه	وهي	خمس عشرة علم	م
م	من تأملها عجب	اخترعها	لاعلى من سوال ورسمت لها	اسم	على غير مثال فجاء مقفها	ا
و	وجاء مؤدبا وجاء	مؤرخا	كتاب الطهارة في الماء الطهور وطاهر	و	نجس قاسم الطهور وحاصل	ل
ل	لكل ما باق على صفته	دو	ن غيره ونعني بالطاهر ما استعمل في	فعل	الطهارة أو خالط طاهرا	ا
ا	الغش تقديره وليس	له	اليه حاجة فان تغير بالنجاسة نجس	وحر	م استعمله ولو كثروا ن	ن
نا	نا له ولم يغيره فنقد	أعنه	العلماء نجس مادون القلتين والمعرو	ف	ان الشمس يكره للانسان	سان
ال	الاستعمال له في جميع	الزمن	وقيل في الميف خاصة بباب الاثنية	والا	ستعمال للطاهر منها ليس محرما	ما
من	سواء كانت خشباً	وعظما	الامن النعدين ويكره التضييب بها الا بر	سم	الحاجة اذا قل	ل
لي	لمكنه وان كان	ملو	ما فطهارته تصح وان نجس بعضها ولم	يعرف	توضاً بما قدسدم	م

ط	طهارته فلنا <b>باب السوا</b>	ك	يستحب السواك لكل من هم	بدخول	في الصلاة ولتغيب في ي
ا	القم بما يـــــــؤذي الشام		والجليل ويســتاك عرضا و	الا	راك أفضل اذا كان يباسم ع
ن	نداوة وكل خشـــــــن و		مزبل يجزى <b>باب الوضوء</b> لا يغنا	لف	في استحباب التسمية قبل ل
ال	الوضوء لما فيها من	العين	والبركة ثم ينسوى رفع الحدث	واللال	زم ان تقارن اول جرم م
م	منسول من وجهه ولو	بنى	على نية قارنت المضضة فلا حتى تدو	م	الى غسل الوجه ولو و
ل	لازمها الى فراغ غسل	الر	جلين فهو حسن ويسن غسل الكف	والا	ستشاق والمضضة ثم المبالغة ه
ك	كرهت للصائم اقتداء بر	سول	الله صلى الله عليه وسلم ويستحب ا	ضافة	الاستنثار اليهما والجمع قد د
ا	اقتوا انه بثلاث غمرات	افضل	ثم يغسل بعد ذلك وجهه والكف	والاخبار	شاهدة بوجهه بلى ا
ل	لو كان في منابت اللحية	ملو	ها من الشعر لم يجب غسل ماتحته وما نزل	عنه	من الشـــــــعر وياين ن
ا	الوجه وحده وكذا	ك	يجب غسل ظاهره ثم يديه مع مرفقيه	وجر	يان الماء على الاعضا ا
ش	شـــــــعره وبشره واجب	الا	الرأس ففرضه المسح ولو شعر	ه	ويسن مسح كل ل
ر	رأسه ولا يجزى ما انحدر	ر	عن حده من الشعر ثم رجله مع كعبه	والافمال	هذه ترتيب العمل ل
ف	فيها كلها فـــــــر ض		وتسن الموالاة وعدم الاستعانة فيما منه	بد	والثليل وتخليل المتاب ت
ا	اما التشفيف ففيه وجوه	الاول	يكبره وقيل لا وقيل يكبره بعد د	خول	الحـــــــر لا البرد وفي ي
س	سبيل الله قـــــــل السلطان		لتارك الوضوء <b>باب مسح الخف</b> مدته	التا	مة للقيم يوم وليلة ومدته ه
م	مسافران ثلاث ولا يشترط	الملك	بل يجزى خف مغصوب ولا يجزى الا	السا	ترلق قدم ولا يجزى ي
ع	على المخشروق في القول	المنصور	حجته ولا يابس الا بعد غام الطهارة لا	كنه	لا تحسب المدة حتى ا
ي	يحدث ولو مسح مسافرا ثم	نو	ي الاقامـــــــة أو مسح مقيما	ولم	يقم بل سافر لم يبق ق
ل	له الامدة مقيم وظهو	ر	الرجل من الخف ومباشرتها النجاسة	وكونه	انقضت مدته أو اجنب او و
ب	بدا بالمرأة الماصـــــــة الد		م من حيض أو نفاس ككل ذلك	امر	يستوجب الغسل ثم م
ن	ن يدب مسحه خطوطا و	بن	ما مسح من أعلى الخف اجزاء و	ا	ن قل ويسن مسح أعلى قدم م
ال	الخف وأسفله وتقليل الماء	عمر	له فليتمده <b>باب ما ينقض الوضوء</b> وهو	وهو	الخارج من السيلين وان لم يكن ن
ع	عادة وتلاصق رجل وامرأة لا	بن	وام ومثلهما سائر المحارم	قا	لواوزوال العقل الامن جالس من





ب	بمعمل المحدث	على	الارض نام ممكنا مقعده ولو زل	لت	احدى اليديه عن المكان	ن
ا	انتقض ومس فـرج	ال	جـل والمرأة بيقظ الكف	ولم يقل	احد بفرق فيه	هـ
س	سواء الصغير والكبير	سو	له القبول والدير من الحى والميت	والامر	فمن يثق طهرا واحدا ثم	م
ا	استراب وشك انه يرجع	لى	اليقين الذى هو الاصل ويقال للمحدث	اترك	الصلاة والطواف ومسح	ح
د	دقة المصنف بلا حائل وجهه	وهو	سواء حمله فى كيس او صندوق واذا	اكتب	فى مثل الدراهم	م
ا	ابح للمحدث جعلها	باب	الاستطابة يقدم داخل الخلايساره	وما	صحبته من ذكر تباعد	د
م	منه واعتماد اليسرى	خير	واستقبال القبلة واستدبارها دون ما	عدها	حرام وهـ اذا فضل خص	ص
الله	الله به هذه الجهة	وقته	لنا وان استقبل القـمـرين أو تكلم	فهو	مكروه ومن بال	ل
ا	أو تقوط ونـرغ قلبه	الله	ولا يسول فى ثقب وسرب ومهب ريح	حرف	من الامكنة	وى
ى	يرش عليه البول ولا	على	طريق وناد ومساقط الثمر	والا	استنجاء واجب والاولى ما	ا
ا	أثنى الله به	أهل	قباء جهوا فى الاستنجاء بين الماء والخبروا	سم	الاستنجاء يقع بكل	ل
م	منه ما والماء أفضل	الا	حجار كافية الا النجس والمحترم والمطعم	نكره	له الاستنجاء باليمين ولا يستعمل	ل
هـ	عنا يساره والاستنجاء	ر	وكل جامد قالع له حكم الحجر	ومعرفة	الاستنجاء واجبة فى اراده	هـ
و	واكتفى بالحجر فالغـر	ض	الاتقاء وليكن بثلاث مسحات	فما	فوقها وان انتشر ووقع	ع
ب	باطن الا ليه	تواصل	البـول ولم يجاوز القـطـع الخلقى	صح فيه	الحجر وان زاد عليه	ليه
ع	عاد الى الماء ولم يجزه الحجر	بعده	باب ما يوجب الغسل يجب بالانز	ال	وبالاج حشفة فرجا ولو	و
د	دبرائهم الا نـزالـو	الا	بالاج يوجب على المرأة والفروج كلها	مؤثرة	من آدمى وغيره وبحيض ونفاس	س
ف	فلونام وحده ووجد	سلا	لـة فى مرقده تشبهه المنى وتشبهه المذى	فهو	خير بينهما وما واجب من الافعال	ل
هـ	هجره على المحدث فهو حرا	م	على الجنب مع المكث فى المسجد وقراءة القرآن	نكره	له عبور مسجد الا اذ ارام	م
ذ	ذلك لغـرض ولو ذكر النـم	وتواتر	ها فقال الحمد لله رب العالمين لم يضر	و	صف الغسل	وهو و
ا	امر شرطه النية فيجب	على	مريد نية الغسل أو استباحة واحد من	جمله	مالا يستباح الا بعد	بعد
ا	الغسل ولا يصح الا من	المسلمين	في عبده الكافر اذا أسلم والمغتسل يتعهد	المعا	طف فينبى	فى
ل	لكل ان يتوضأ قبل	الا	غتسال ثم يغسل جسده ويتبع المتأبث والمأ	وف	الشـعر ويخلل	لل

ك	كثيفها بفعله ثلاث	كرا	ت والفرض غسلة واحدة وسنته	خس	غسل الاذى ان	ن
ت	تلطخ به والخشوع أما	م	الفصل على الرأس والتثليث والتيامن ونحوه	المضمحل	من الشمر ثم الغسل اذا	ا
ا	اجتمع مع الوضوء ندا	خلا	والحيض والجنابة يتعدا دخلا واما	مثل	الجنابة والجمعة فلا ينعى النظر	ظ
ب	بدخول الاثر الا اذا عر	فته	معنه بالنية <b>باب التيمم</b>	هو	عند الحاجة اليه واجب في	في
ال	الاحداث كلها بالطاهر	من	التراب الخالص من مخالط كالجص والذيق	و	ان يكون بضربتين للجميع	ع
ق	فصاء اذا نال لاله الى	سنة	وجوهه ويديه والفصل ركن عند اهل	العلم	وينوي استباحة الصلاة اول	ل
ت	تيممه وفرائض التيمم	ست	نية الاستباحة لان التيمم لا يرفع الحدث	مثل	الوضوء ثم النفل كما تقدم	م
هـ	هناك وضربتان فصاء دا	و	مسح الوجه وتقبيل يديه ومسح اليدين و	زيد	ت المصلاة ايضا	ا
في	في قول ومبجاته	عشر	عدم الماء او كونه محتاجا اليه مع	و	جوده لعطش محترم او تجنبه	ل
ال	النفقة او قضاء الد	ين	بيعه او وجده ولم يجد	ما	يشتره به او وجد الثمن ولم يلق	ق
ع	عنه غنى او كان قد	و	جده باكثر من ثمن المثل او خشي عدو الو	دخل	اليه او خشي منه عدوا و	وا
ر	رعدة او مرض ربما قا	ست	نفسه منه التلف او برد يخشى	عليه	منه التلف وكذا زيادة مرض في	في
و	وجهه صحيح ومضيق	مائه	في الوقت يتيمم ويقتضى فلو تيمم فز	ال	العدو بطل تيممه الا	ا
ض	ضارب في الارض قد احرم او	كانت	صلاته تسقط بالتيمم ثم يبطله الوهم	مثل	روية الركب وشرطه الوقت في	ن
ا	اراد التيمم له لاله لم يجز	له	قبل وقتها ولا قبل الطاب ولا يصلي	الانسان	به أكثر من فريضة ويصلي	ي
و	وراءها وقبلها من النـ	ا	فل ما شاء والكسير يمسح الجبيرة بالماء ويتيمم	والرجل	الجريح يغسل ما عرف	ع
له	له من الصحيح ويتيمم في	لو	وجهه واليدين للجريح <b>باب الحيض</b>	واسم	الحيض يقع على الدم المقيـ	ب
ب	بمصغات نذكرها	قا	لواو اول سنه تسع وأقله يوم وليلة و	الا	كثير خمسة عشر كالطهر وهو	و
خ	خداقله وما لاكثره حدشا	نوع	فان عبر الاكثر فقدم الحيض	شارة	تميزه فالترجع اذا	ا
ر	رجعت اليها والصحيح	المشهور	ان التيمم مقدم على العادة قا	ذا	فقد نه ردت الى عادتها من قبل	ل
ا	اما اذا لم تكن معتاد	ة	فانها ترد الى أقل الحيض	وهذه	تسمى في مطـ	لق
ل	لفظهم سم المبتدأة والاثار		المقول عليها مدة الحيض ووقته	ونحوها	التميز اذا نسبته	ثم
ط	طلبت الخـ	ا	حطمت وغتسلت حتى فرض وصلت وصامت	وما	للزوج ان يطأها	ا

و	ويحرم وطئها في هذه الحالة	المذكورة	ويحرم بالحيض ما يحرم بالجنابة و	اضيف الى ذلك عدم التحيل ل
ل	لعبورها في المسجد	ولما	تحت الازار وللصوم واذا انقطع حملها	واحد منها وهو الصوم م
و	وبقي سائرهما حتى تفتسل و	د	م النفاس يحرم ما يحرمه الحيض	من هذه واقله مجبة والاكثر ر
هو	هو سوتون وغالبه	ا	ربعون فان عبر فهو كالحيض في الزد الى هذه	المعارف من العادة والتميز والرد د
ف	في مكنكا	نت	مبتدأة الى الاقل والاستحاضة لا تمنع الصلاة	والمعر وف انهم اتصفوا وتطهروا ولا تقف ف
ع	عن الصلاة مبادرة	امولته	باب النجاسة وهي الكلاب	ب والخنازير وما تولد منها منها
و	والدم والمذي والودي و	الر	جميع والبول والقيح والخمر والميت	وهو فيماعد السمك والجراد ثم
ل	لا يتنجس الاذى لكرامته	قا	لواولا يطهر من النجاسة بالاستحالة الا	جود الميتة اذا ا
ن	نقبت بالدباغ لا الكلاب	ب	والخنازير ثم الخمر اذا تخللت فان طرح ما يقع	عليه فيها مما يخلل ل
م	منع الحكم طهارتها و	و	نجاسة الكلاب والخنازير لا يطهرها الا غسل	بعا احدها من بالزغام م
فا	فاما ماسواها فاذا	انقا	الغسل عينها ولو بواحدة كفي	والفعل هذا حتم وليس هو و
ع	على بول غلام ما اعتاد	دت	معدنه الطعام واجب بل يكفي النضح	المضارع للفعل وليس س
ي	يجزى في بول الجارية بل لا بد	له	من الغسل باب الصلاة	وما يوجبها والصلاة ليس س
ل	لها وجب سوى	الا	سلام والبسواغ من عاقل طاهر ما	عد المرتد والمسكران ولو و
ن	نام لم تسقط عنه و	رباب	الا عذار هذه لا تصح منهم الصلاة	الا الصبي فانه يؤمر بها ا
ثم	ثم وقت الظهور	من	الزوال الى مصير ظل الشيء مثله و	سوى ظل الاستواء ولو لو
ا	ازداد ادى زيادة	حضر	وقت العصر فاذا صار الظل مثلين	فهو آخر الاختيار وتتصل صل
ن	نية الجواز بالغروب والغرب	هو	قته بقدر وضوء واذا نين وخمس ركعات و	مبنى هذاعلى ما يروا وا
ي	يوم بين جبريل الاوقا	ت	والعشاء تدخل بغروب الشفق الاجر	والاعراب تسميها العمدة وثلاث الليال ل
ه	هو آخر الاختيار والجواز	الى	طلوع الفجر الثاني ثم يدخل الصبح	والقابه الفجر والقدادة ونروج
ا	الوقت منه بطلوع الشمس و	حرم	اخراج صلاة عن وقتها واول الوقت ا	رفع درجة وتقضى الغائصة ثم
ج	جملته القول انه ان عصي	الله	بتأخيرها وجب فوروا لا فعلى التراخي	و يستحب ترتيب القضاء اذا خال ال
ز	زمن الحاضرة متسعا فان	اشتد	ضيقة بدأهم باب الاذان	نصب المؤذن سنة وترتيب حروف

١	لاذان شرط ويسـ	ذلك	الحاضرة والاولى من الفوائت ويقم للباقي	و	لاتؤذن المرأة وتقيم ولو
٢	استعمل نفسه فيه فهو	على	الاصح افضل من الامامة ويثنى وتفرد الاقامة	جرت السنة بترتيبه وادراجها	١
٣	مع تنبيه لفظ الاقامة و	صاحب	الصوت الجهم ووري الحسن اولى	وجزم	العلماء باشـ تراط دكر عاقل ل
٤	قائل بالاسلام ويؤذن في	ديار	ومسجده جماعة ومنفردا ويستحب	الرفع	للصوت به ولا يصح ح
٥	بالاقامة فان كان في	مصر	كبير ندب للمسجد مؤذنان فان لم يستعن الا	بالضم	لالتنين اليهم لم يضر ر
٦	ولا يكون المؤذن تحت	الملك	بل تستحب فيه الحرية والمعدلة والنصب	له بمـ	يرا فان ترك ك
٧	ضربا جاز لكن	الكامل	اولى ولفظ تكبير الاذان ساكن وقد يحرك	بالفتح	ويؤذن متطهـ راجاء لا ا
٨	اصبعيه في صحاخيـ فان ابى	فارسل	يديه لم يضر ويؤذن مسـ	تقبلا	و في الجميع لـ يلتفت ت
٩	لليمين والشمال ولا يتكلم	الى	تمامه ويشترط الوقت ويصح في	ا	الصبح بمـ زوال وال
١٠	عماد الليل وهو نصفه و	البلد	اذا عدم المتطوعين تصدى الامام	لجر	يان رزق المؤذن ويجعل جعل عل
١١	رزقه ابرة وقيل ذلك من	الحرام	بـ بابـ ترا العورة لـ ياخذ طرفه	بالكسر	عن نطـ رها بل ل
١٢	واجب عليه سترها	سرا	وعلاينة وقيل لا تجب في الخلوة	والجزم	بوجوبه الا في موقف ف
١٣	ض ضرورة اصح ويسـ ان	يا	في الى الصلاة في قبض ورداء ويؤمر	بازالة	ثياب الحرير ويغني عما في الحرير
١٤	والاطراف منه وللراة	ة	لبسه وعورة الرجل من السرة الى الركبة و	الحر	ة ماعد الوجه والكمين وليست سن
١٥	عورة الامة الا كالجل	ومن	وجد خرقه سـ ترقبـ له ثم دبره وليس له تر	كه	وسـ ترغيره فان اعوزه هـ
١٦	ر يابـ صلى عريانا ولا اعادة	عليه	بـ باب طهارة البدن وما يصـ الى فيه	و	عليه بـ تبطل صلاة المـ الى اذا ا
١٧	وقعت عليه نجاسة و	العهد	لا تسقط عن جبر عظمه بنجس الا بترعه وان	نصب	في ترعه الا اذا حصل ل
١٨	ض ضرر متلف ويعني عن قليل	من	دم البراغيث والفصد والبثرات وكذا ان يبرن	الجميع في	الاصح وذكـه فيما يروى روى
١٩	هنا الصلاة في طريق وحمام و	سا(ر ح)	ابل لا غم ويحرم في المنسوب والحرير الاعلى	الاناث	ويصح في جميع الاحوال وال
٢٠	والانسان اذا تجسس احد ثوبيه	جا	زله الاجتهاد بـ باب الاستقبال) استقبال	كسر	البيت لازم للمـ ولا يعذر ر
٢١	جزما لا بشدة الخوف ويباح	له	تركه في نافلة سفر سوا كان سفر	هـ	طويلا او قصيرا او استبعد د
٢٢	الاخير في وجهه	فا	ن سهل الاستقبال على المنتقل المسافرين	مثل	الماشي ومن ينعطف في
٢٣	مركوبه ويسترسـ حيث	رسل	لزمه الاستقبال بالاحرام والركوع و	السجدة	والفرض اصابة العين فلو و

ن	نأى عن الزممه ذلك بالنظن و	اهل مكة	يلزمهم	هم ذلك بيقين	وا	لبعيد اذا اخبره عالم وقال ال
ن	نهمج القبلة هنا قبل	الخبر	وان اخبره مجتهد فلا ومن صلى	بو	سط الكعبة أو عليها حجت	ت
ص	صلاته اذا صلى و	الى بين يديه	سترة متصلة فان لم يكن هنا	ك	سترة فلا ومن بان له الخطا ا	ا
ف	ف في اسـ استقباله أعاد	و	الله أعلم باب صفة الصلاة	وا	لمصلي يعين الفريضة بالنية وناس	س
ا	الزموا النطق ويعين الرتبة ا	لما	فيها ويكفي لغيرهما نية الصلاة لعدم	خو	ف اللبس ويـ وازى	ي
ل	لفظ التكبير بالنية وندب	رفع	اليدين بالتكبير الى المنكبين وبمعدا	ك	يضعهما تحت صدره ولا باس	س
ب	بوضع اليدين على اليسار بل	ذلك	سنة ثم ياتي بدعاء الاستفتاح	و	يتمؤذ ويقرأ الفاتحة وهو و	و
ي	يرتل وقراءتها فرض والخيرة	اليه	في السورة فانها سنة والمأمومون لا يزا	جو	نه في الجهرية على قراءتها وأما	ا
ت	تلاوة الفاتحة فيلزمهم واذا	وجد	الاي من يعلمه الفاتحة تعلمها واذا	ك	اجب فان عجز عنها أبدل	ل
وال	والبدل ان يقرأ قدوها من	سأرا	لقرآن فان عجز فذكر افان عجز	فو	قوا بقدرها وعليه أن يردد	د
جزأ	جزأ حفظه ثم يركع	الى ان	تبلغ يدها ركبتيه مطمئنا واذا	ك	هو الفرض وماعداه دخيل	ل
لا	لا كمال الاجر مثل	ا	لتكبير ورفع اليدين ووضعهما على الركبتين فيه	و	يقول سبحان رب العظيم وهو	و
خير	خير ويكرره ثلاثا فاذا	في	بنك اعتدل حتى يطمئنه	ذ	لك فرض والوصل	ل
ل	له بالتحميد والذكر المعروف	الى	آخره سنة ثم يجهد بجبهته وأنفه ولو انحرف	ومال	على جانب كره ولو	و
ل	لم يسجد الا على الجبهة كفى و	الر	جل يستحب له المجافاة واقلال البطن و	رفعها	عن الفخذ والنسا	ا
ب	بمعكس ذلك ثم	يا	في التسليم المشهور ويدعو بما شاء حتى	بالو	لدو الدخول للبلد والخروج	ل
ي	يجوز كل ذلك ثم يرفع وفر	ضه	ان يجلس مطمئنا وندب انحراج اليمنى ظاهر	او نصبها	واقتراش اليسرى ولا يخفا	فا
ت	تلك الهيئـة فلوا	خرج	رجليه من تحته كره الا في آخر الصلاة وبان	بالا	ذكر ثم يسجد ثانيـة وهل	ل
ي	يجلس للاستراحة وجهان و	المهر	ح باستحبها الا كثرون ولا يخفا	لف	ان الثانية في جميع ما روى	روى
س	سنة وفرضا كالأولى ولكن لا	بو	فيها بالاستفتاح ثم يجلس للتشهد	و جر	ن السنة أن يتشهد وهو هو	هو
م	مقبوض أصابع عناء دو	ن	المسجدة على فخذه واليسرى مبسوطة ويشتر	ها	هنا بالمسجدة عند الحرف الذي	الذي
ي	يثبت فيه كلمة الشهادة	منه و	التشهد الاول سنة ياتي فيه	با	لصلاة على النبي ونهى	ي
ا	ان يرد عليها وقيل هي	دخلها	التي ايضا فلتترك والتشهد الاخير فرض و	لياء	ت فيه بالصلاة على الاصل وينسب	ب

ل	له أن يبدع— وآخرها ولا يزال	محرمًا	حتى يسلم فينوي الخروج وسلام الحاضرين	والإيتار	سنة وفي وجهه لنا	نا
ض	ض— عيف يجب الأول	وفرقت	بين الركعات باختصاص الأولين بالسورة	الرفع	للموت زيادة على	على
ر	ركعتي آخرها وثانية الصبح	فيها	القنوت بعد الاعتدال وإذا نزلت	بالا	نام نازلة اسـتقبلوها	ها
ب	بالقنوت سواء أصابت	أموالا	أو أديانا بباب صلاة المتطوع لا تخاف	لف	في أن الصلاة من أفضل	ل
و	وجوه القـرب وانها	عظيمة	الثواب والتعبد وسط الليل أفضل	والنصب	بقيام كل الليـل اطاق	ق
ال	الكل القول بكرهته	وطلب	المتفل في غفلات الناس واخفاؤه	والخفض	به أفضل ومنه ما خصص	ص
ق	قيامه— وشرع في جماعة	وإفضله العيدان ثم الكسوفان ثم الاستسقاء والافضل) منها	كسوف الشمس والتاكيد	يد	ربيع قبل الظهر وقبل العصر وهذا	هـ
ب	بعد هذه للرواتب فيأتى	من	قبل الصبح بركعتين وبعد الظهر بركعتين و	با	ت بالوتر وأدى الكمال هو و	و
ض	ضايق في اثباتها بعض	ا	العلماء بركعتين بعد المغرب وبعد العشاء و	لياء	ركعتان والقنوت بعد الاعتدال	ال
ا	ان يأتى بثلاث وأقل	الاصرا (ن	يصليه ركعة واكثره إحدى عشرة وصلاته	ركعتان	ركعتان والقنوت بعد الاعتدال	ال
س	سنة فيه في النصف	الا	خير من رمضان والخمى وهو من	ركعتين	الى عثمان وتحيية من ورد	رد
قا	قادم المسجـد ركعتان	ما (لم	يجاس (باب سجدة التلاوة) وهى اربع عشرة	سجدة	منها في الحج وصيه— نرف	ف
طا	طالبها انها للشكر	فا	سجدة أحرم مكبرا فأيدي به بسجدة لا	سجدة	وفي القول الراجح	ح
ل	لا يشهد بل يسلم	ومتهم (م	ن قال يشهدون من سجدها في الصلاة كبر لله	وى) والرفع	ولا يرفع يديه كما ذكر	ر
خا	خارجها ومن فاجأته نعمة	كبير	ة أو اندفع عنه ضررا وعدو سجدة	للجميع	شكروا يشترط فيها ما سلف	ف
م	من الطهارة وجميع	الامر	المشروط في الصلاة بباب ما يفسد	ا	لصلاة) حدث الساهى والعامد	مد
س	سواء في ابطالها وكذا	مبا	شرة النجاسة فان وقعت يابسة فمحاها فوراً	فكنا) اسالم	منها وتبطل بكشف السترة فلو و	و
ا	اذا التاريج فسـتربا	رز	على الفور لم تبطل وتقطع النية و	بالو	عـدي قطعها الى	لى
ل	لقيا غائب وبانـدروج من	الدين	فلوترك فرضا من فروضها عامدا	او	زاد ركنا فليما من	ن
س	سائرها أو تكلم بحرفين مثل	بن	أو بحرف مفهم مثل ق عامدا بطلت	وقحه	تاء أنه— مت اذا ضمها في	ى
ا	الصلاة أو تنصغ مختارا فا	بز	ز حرفين وتبطل بـل بضمك اسـتدعاه	وجره	لا بما غلبه ولو يكون	ن
ك	كثيرا بطلت وقيل لا وان	طا	ل وكذلك تبطل بـمـد الاكل و	با	لفعل الكثير غير المـفرق	ق
ن	نعم سهوه كعمده ولا بأس	س	باصلاح الرداء ونحوه ويكره الالتفات و	لياء	تـهاوه— وفارغ القلب	ب



ث	ثابت الخشوع فيها	فا	ن صلى ومعه ما يمنع الخشوع وذلك	مثل	من حضره الطعام فاقبل	ل
م	مصليا قبل الاكل	منه	ونفسه تشتهيه أو يدافع الاخبتين كرهه	الماشون	أمامه ان رأوا	ا
ال	السترة بين يديه	وا	وتكبوها أتموا والافلاثم على	الماشين	واذا نصب عصا أو جعل	ل
م	ما بين يديه خطا كفى وكر	كر	منظره الى السماء بباب سجود السهو	ونو	جب اعتماد اليقين ولا عذر	ر
د	دونه في شك في عدل	مه	الاخذ بالاقبل ان كان فيها وندب	ن	يسجد للسهو ولو	و
ي	يسهو بزيادة فعل كقيام	و	ركوع وسجود أو بكلام يسجد في	الاثنين	وان نهض ساهينا الى	ي
د	دون القيام ثم عاد ولم ينصب	لم ينصب	لم يسجد وفي المسئلة قول لكن حجة	مكسورة	انه يسجد ولا شيء	و
ف	فاعلم على من سها	بعد	الامام واداسها امامه سجود السهو	ونو	جب الفارقة بينهما	ن
ا	ان ترك امامه فرضا وها	ها	كذا يسجد من ترك سنة من الابعاض وا	ن	كان عاما ثم ثم	ن
ت	تنقح القول الصحيح	من	المذهب ان محله قبل السلام عند	الجميع	وخالف بعض الاقوال	ال
ب	فاعلم ان بانه ان كان	هناك	زيادة وأردت السجود لها	جعلت	محله بعد السلام ومتا	نا
ث	ثبت السجود لنفسه	احد	وسجد بعد السلام جاز اذا	با	در قبل طول الفصل وليس	س
م	معرفة طوله وقصره با	لمقا	دير بل بالعرف بباب أوقات نهى عن	لعمق	اباب الصلاة فيها وهي	ي
ا	أول الاستواء الى الز	وا	ل وبعد صلاة الصبح حتى ترتفع الشمس	واذا	صلى العصر حتى تغرب وليس	س
ن	نعم بالنهي جميع صلاوا	ته	بل لا يكره شيء منها بمكة ولما	أضيف	الى سبب كماتة وجنازة ولو	و
ي	يصل في استواء يوم الجمعة	ولم تزل	الشمس لم يكره بباب صلاة الجماعة	وا	لا اجتماع فرض كفاية وقيل هو	هو
ه	هنا سنة وأقلها اثنان	الا	مام والمأموم ونية الجماعة تلزم المأموم و	حد	ه وتسحب للامام واجرها	ا
ا	اذا كثر الجمع أفضل و	قد	م أبعد المسجدين اذا كان الابد	منهما	أكثر جمعا الا اذا تألف	لف
ج	جماعة به ومتى	اراد فرا	قهم بطلت وكره اغير الامام اقامتها بسجد	سقطت	بالمطر والريح وليس	س
ز	زمنها أبدا بل اذا هبت	مسا	وكانت شديدة وبخوف معسر لغريم	ورفع	الى ظالم وأكل ما يتأذا	ا
ا	الجلوس به كالبص	عد	منه الفعل لجشائه ويخفف الامام	افعال	الصلاة والاذكار ولك	ك
ل	استعمال ذلك مع من برضا	ه	والداخل في الركوع والشهد الاخير هذين	الاثنين	خاصة ينتظر فيها ان	ن
ل	لم يطول انتظار الامام	له	ومن أدركه راكعا أدرك الركعة	و	يحرم ان يكون بينه وبين	سجدة

م	من يأتي به ركنان	في	المسابقة سابقا كان أو مسبوفا	الجميع	حرام وتحصل بان أدرك منها
جز	جزأ الفضيلة ولو أدرك	ما	قبل السلام باب صفة الاثمة الأولى	با	لتقدم ذور الكمال
وا	واذا اجتمعوا فالواي	يقدمو	بعده امام المسجد وصاحب البيت ثم	لنو	ثلاثة اقسه ثم الاقرا وروى
و	وجهه ان الاقسه والاقرا	يؤخر	ان عن الاورع والصحيح من المذهب	ن	الاورع بعدها ثم يرجح
ال	الاسن على النسب وما	احد	يتقدم بفضيلة مع الفسق وذلك	مثل	ان يكون الفاسق أعرف
م	من العدل بالهقه فتر	ي	تقديم العدل فان استويا في كل وجه منهما	يقترعان	ويكره للرجل ولو
ج	جمع فضلا ان يتقدم	و	يصلى اماما يقوم واكثرهم له يكرهون	ولا تصح امامة المحدث وكذلك	ذلك
ز	زائل العقل وغيرهذين	عشر	وكافر واخرس وارث والنخ واهي ومستحاضه	و	الخنثى في حق الرجال
و	والخنثى والمرأة في حق	ين	والمجنس ولان يفير المعنى كما اذا ابدل	بالنصب	بالجسر في حرف
ال	الكاف من اياك وأ	عا	د المؤتمهم لا بالمحدث وفي الامي وجهه	والجزم بعده	التردد في
ذ	ذلك أولى سواء علم الا	ما	م يحدث نفسه أم لا (باب) يقف الذكر الواحد	ا	يمن الامام والاخران تبع
ي	يقف على يساره	وانتقل	كل منه ما الى خلفه ويصطفان و	لنو	ضح الحكم اذا حضر
ذ	ذكور وغيرهم فالاقرب	الى	الامام صف الرجال ثم صف الصبي	ن	ثم الخنثى ثم النساء ويقف
هـ	هؤلاء بموضع مقار	ر	بالامام في الصحراء يجب ان لا يكون بينه	و	بينه فوق ثلثمائة ذراع والقرب
ب	بالمسجد غير لازم	ضا	قام اتسع لكن يشترط معرفته	الافعال	وان حال حائل بينهما
من	منع الاستطراق نظرت	ا	ن كائنا أو أحدهما في غير المسجد لم يجز وأ	ما	المسجد فشكل بناء وكل
عر	عرصة منه في حكم	الله	موضع للجماعة وان بهدوم من القر	ض	ان لا يتقدم المأموم وورد
و	وجهه انه لا يضر وتقف	ما	مة النساء وسطهن (باب صلاة المريض)	و	من عجز عن القيام أو توخى
ض	ضررا منه جاز	ت	صلاته قاعدا فان عجز صلى مضطجعا	مستقبل	القبلة ويؤتى ولو آل
هـ	هذا به الى ان عجز ان	يو	في برأسه أو مأ بطرفه ويؤتى بقلبه	فا	ن قدر على القيام وهو
و	وسط الصلاة قا	م	وأتم صلاته (باب صلاة المسافر)	وماضي	في حاجته له الترخص
ضر	ضرورة للمسافر	التا	م وهو سنة وأربعون ميلا في مباح لا	مثل	سفر الا بق والمشفول
به	بهذا السفر الشا	سع	لغير غرض فاذا فارق بنيان البلد	صلى	الظهر والعصر والعشاء كلها



ج	جميعا ركعتين ركعتين و	من	أحرم مسافرا ثم أقام أو عكسه	أ	شك	هل أحرم مسافرا أو مقبلا أو
ز	أحرم مصليا غير	ذی	سفرا ولا يعلم حاله فصلى خلفه	و	لم ينو والقصر أتم ولو نوا	وا
ن	ناو وهو مسافر	القعدة	في بلد أربعة أيام صحاح أتم و	المستقبل	حاجة يتوقعها إذا لم ينو	و
ثم	ثم أقامة يقصروا	سنة	فاكثر في القديم والمذهب أنه	يقصر	إلى ثمان عشرة ليلة هذا	ا
ال	الصحيح والى	سبع	عشرة في وجهه وللسافر الجمع	وبقدم ويؤخر بين ظهر وعصر كما روى	وي	
ب	بوقت أحدها ومغرب	و	عشاء كذلك وللتقديم شروط	وهو	أن تكون الأولى منهما	ا
س	سابقة وإن ينوي ما	أر	أده من الجمع قبل فراغها ولا يفرق و	مر	يده في وقت الثانية لا	ا
ي	يلزمه إلا أن يأتي	بعين	نية الجمع في وقت الأولى قبل	فو	انتهاء التقديم للنازل أولى ولو	و
ط	طربأت وهو سائر آخر	شهيد	نابذلك السنة (باب صلاة الخوف) هي أنوا	ع	فاذا كان القتال	ال
م	من القبلة وحارب عدو	أقته	مباح رتبهم الإمام صنفين وصلوا بهم	ثم	إذا سجد في ركعة بصف	ف
س	سجد في الثانية بالآخر	حرس	من لم يسجد ثم لحق به ولو ظهر	له	العدو ولم يك	يك
ت	تجاء القبلة أحرم	و	صلى بفرقة ركعة ثم فارقه وأتمت و	أحر	مت بعده الأخرى ثم يقومون	ون
ف	في تشهده فيخرجون	عما	بقي عليهم ثم يسلم بهم ثم في وقو	ف	الانتظار يقرأ وفي المغرب	ب
ع	على الصبح بالأولين ركعتين وبأو	ليك	ركعة وفي الرباعية ركعتين ركعتين ولا	نو	جب حمل السلاح ووقع	ع
ل	لنا قول يوجبها	له	مستند من الكتاب أما إذا التحم	ا	القتال واشتد	د
و	لم أنهم يصلون رجالا	و	ركبانا مستقبلين وغير مستقبلين وإن جرح و	صب	جرحه دما في عنقه	ا
ن	نعم لو تلطخ بها شيء و	كان مستغنيا	غنه القاء بباب صلاة الجمعة وهو وجوبها	له	شروط التكليف المعقول	ل
ثم	ثم الذكورة وأن لا يكون	بهم	رفق وإن يكونوا مقبلا في البلد	وفعل	الجمعة يسقط بقاء	ر
ا	الجماعة ويكون المعذور	محسنا	إذا صلاها وهو مخير ومن خالف	الأمر	فصل في الظهور وهو	و
ن	بقى من الأعداء وفي	ظنه	أن الجمعة لم تنفسه لم يصح في قول	يجزوم	بصحة بل يحرم عليه في	ي
ي	يومها السفر حتى تغرب ويصلي	فيهم	جماعة باربعين ذكر كما كفا حرا	و	مستوطنا نار كالمظن والخروج	و
ه	هذا الذي تمسده أر	با	بالبادية وإن لا يكون معها ولا قبلها جماعة	والفاعل	لها يخطب قبلها	ا
ا	أن كان إماما خطبتين	شا	ملتين للحمد والصلوة على النبي والوصية	مرفوع	بذلك صحونه ويقصر في أحد حد	حد

خبرنا عن عمل من يحبون المروض والضرب والحب

خبرنا عن عمل من يحبون المروض والضرب والحب

جز	جزئها ايته والاشار	رة	بالدعاء الى المؤمنين في الثانية ويشترط اذ	ابدا و	ابها طهارة وسستر ولا تصح	ح
ا	الخطبة الا بالعدد الذي	جا	في الجمعة ومن قيام والقعود	المفعول	بين الخطبتين بشرط بحرف	ق
س	استعملتها العرب و	هل	يجب الترتيب الصحيح لا يجب وندب	نصب	منبر وان يقبل على الرجال ال	ال
م	مسلميا ويجلس للاذان و	قد	ندب ان يعتمد على سيف أو قوس ولا يتركه	ابدا	ويقصرها والم	د
خ	خير في الصلاة ولا بأ	س	بإظهار الغضب والزجر والجمعة ركعتان	مثل	الصبح الا القنوت ويصلي هو و	و
ب	بالجمعة والمنافقين و	الله	أعلم باب هيئة الجمعة يست	غسل	الجسم لها حال ال	ال
و	وجهته للخروج ويجزئ بعد	رو	ية الفجر والسنة أن يتنظف لها	الرجل	بسواك ونحوه ويزيل ل	ل
ن	تنما ويتطيب عند روا	حه	ويأخذ من ظفروه وشعره ويلبس أحسن	ثيابه	ويكسر ويمشي ي	ي
ال	اليهابس كينة ويقرا الكهف	في	يومها ويكثر من الدعاء ففيها ساعة	رفعت	فيها الدعوات والصلين ن	ن
ع	على النبي فيه ويسأل	الجنة	والمقفرة واذا حضر	الرجل	والامام يخطب فلا يصحكون	ن
ر	ركوعه الاتحية المسجد	ثم	ليخففها ويستمع ويذكر ان بعد ولا يتكلم	لانه	يشوش القلب ب	ب
و	ولو أدرك جماعة ركوع الثانية	لحقوا	به وأتموها جمعة واعدها أتمها	الفاعل	لذلك ظهروا وفي وجهه شاع ع	ع
ض	ضامه يحرم بالطهر والذي	فشا	بين العلماء يحتمه انه يحرم بالجمعة لانه	و	ان لم يقع له فقد د	د
و	وافق امامه في الحما	ل	(باب صلاة العيدين) وهي من السنن التي	نصبت	شعارا للاسلام يحضرها ا	ا
ال	الرجال والنساء والصبيان	وبا	لغوا في اظهار الزينة وتنظيف	الثياب	ووقتها اذا تكامل ل	ل
ض	ضوء النهار بطول الشمس ثم	يعو	دمت الى الزوال ويستحب تقديم الاضحية	لانها	مراجعة للاضحية وصلى	ق
ر	ركعتي الفطر وقت اد	ا	لضحي واكل قبل الصلاة بخلاف ما هو	مفعول	في الاضحية فاذا ذا	ذا
ب	بان الصبح لمن أراد اجرا وتقر	بابكر	اليها وهي ركعتان الاولى يكبر	بها	سبع تكبيرات ن	ن
و	وفي الثانية يكبر خمسا	و	يرفع اليه ويصلي بقاف واقتربت	و	يتبعها بخطبتين كالجمعة يحرك حرك	ح
الخ	الخواطـر فيها با	لد	عاء الى التوبة وبإخراج الفطرة ان كان الحما	ضر	عـدها وأما وأما	أ
ب	بالاضحية في عيددها وندب	أ	ن يستفتح الاولى بتسع تكبيرات وند	ب	في الثانية سبع وكذا ا	ا
ن	ندب التكبير ليلتي العيدين ومتو	خيه	في وقته يكبر في المنازل والاسواق وعند	الز	حام والحـركات	ك
ا	الى الاحرام بملاة العيد في القول	الحسن	الصحيح والجواب لا يكبر لملة الاضحية بل	يد	يم التليية فهي	ي

لم يكن

من سبيله الى ظهر النحر	وما	ج وغيره يكبر من ظهر النحر الى الصبح الكا	ث	آخر التشريق ماصلا	ا
ق قضاء كانت أو أداء لاحا	صر	لذلك بل النفل وغيره سواء ويقضى صلاته و	العمر	كله وقت للقضاء قابل	ل
ق طاله الله في مـ	ز	مطاعته باب الكسوف والا فضل	ان	تصلي جماعة وهي في الطاهر	ر
ث ثنائية بحرم بهار ركعتين	بيد	أنه يأتي في كل ركعة بقيامين وركوعين و	اذا	قرأ الفاتحة فلا بأس	س
ان ان يقرأ في القيام الاول	بعد ذلك	قدر البقرة بل يستحب وفي الثاني	قد	رآل عمران والثالث النساء وهو	و
ي يكون أول الثانية	ثم	في الرابع قدر المائة والركوع كما قد	مت	أربعة يسج في الاول منها	ا
ال الى قـ	ا	ية ودرغائين في الثاني وسبعون وخسون قدر	المفعول	في الثالث والرابع واصل	ل
س سـ	ن	يجهر بها بخلاف الكسوف ثم يخطب خطبة	وآخر	ي بعدها ويخوفهم ويصلح	ح
الك اكثار الدعاء والتصدق من	الملك	بشي فان لم يصل حتى تجلي الكسوف فا	ت	وان غرب احدها فحينئذ	ذ
ن نقول فانت صلاة الكسوف	ا	ما صلاة الكسوف فتبقى الى الشروق و	الفا	ت منه لا يقضى ولو	و
ث ثارت أوقات صلوات معافا	ماظفر	بالصواب يقدم اخوفهن فوثاقن استوا بخا	عل	الجنابة قبل الكسوف هو	و
م مصيب وان اجتمع الوزر والكسوف	قدم	الكسوف باب صلاة الاستسقاء	وا	ذا انقطع ماء المطر أو ماء	ا
ا الاوديعة والانهار	من	الناس أمروا بالتوبة واخرجوا للصلاة وا	غما	تكمل المضيلة بالتوجيه	ا
ل لهم الى المصلى بعد	سرد	صوم ثلاثة أيام ويخرجون في الرابع كما	قيل	صائمين بنخس وشكو	و
وا والشيوخ والصبيان ولا ير	د	أهل الذمة ويتميزون فاذا تميزوا فلا	ضر	ر ويخرجون البهائم فاذا	ا
فر فرغوا من الاجتماع	وكانت	الصلاة صلواتها ركعتين كالعيد وند	ب	خطبتان كالعيد الا	لا
م ما كان من التكبير فيبد	له	استغفاراً ويرفع يديه بالدعاء المأثور	ولم نقل	به لشهرته ويستحب الاشباع	ن
ف في الدعاء ببسط الرحمة في	اقطار الا	رض ويستقبل في الخطبة ويحول رداءه و	الحاضر	ون يحولون ثم يتركوا	وا
أرديتهم لا يحدون لها ز	عا	الامع ثيابهم فان سقوا قبل الصلاة تقر	بوا	بها شكراً ويقف لمجري	ن
ع عـين الماء وأول المطر	و	يغتسل فيه باب صلاة الجنائز	لا	ولي للكل ان يستعدوا	وا
ل للموت ويردون مظا	لما	ويجذون توبة وذلك للمريض أهم فا	ن	حضرة الوفاة فالمستحب يحول	ل
ت تلقاء القبلة و	اقبل	عليه بعضهم واقتنه الشهادة وليكن	الفعل	من الملقن برفق فان	ن
ن نزع روحه وهذا	وعلموا	موته غمض عيناه وشده لحياه ولين و	اذا	فعل هذا واكتفى فا	ا

س	سجاء وفعل ما يبرى به	من دينه وشرع في مجه — يزهو	يقدم	في غسله وحينئذ	ذ
ت	تترتب الولاية فاذا	قدم الاب ثم أبوه ثم الابن ثم ابنه	وحد	ترتيب الولاية كالتكاح ولا يخفا	فا
هـ	هكذا ثم الرجال الاجانب	نت الزوجة بعدهم ثم النساء المحارم	واذا	كانت امرأة جعل ل	ل
ا	الفصل للنساء الاقارب وتر	ا كالرجال ثم النساء الاجانب و	تأخر	الزوج بعدهن وتأخر	ر
ج	جنس المحارم بعده	وعند عدم المذكورين يعم الميت ثم يسترايم	وتأخر	طرفه ويده عن النظر والمس	س
ز	زوجا كان أم لا وغسله و	ح شعره بماء وسدر شقه الايمن ثم الايسر	وجمع	بينهما بغسله ومسح	ح
ا	احشاه وعصرها هكذا	ثلاث مرات يفعل في كل غسله كافي	الابتداء	فان لم يطه — ر	ر
ا	اسم — تدعى بالماء	م غسله حتى يطهر ويكون وتراو يجعل في	كل	غسله كافورا وذلك ك	ك
عمل	عمل مستحب أعنى التكرار	ونحوه والواجب منه ما يقع عليه	اسم	الغسل وهو يحصل بغسله	هـ
م	مرة ولا يجب استئناف العمل	بمخرج نجاسة بل يجري غسلها ولا يقرب	ا	لميت طيبا اذا مات محنربا ما	ما
قط	قط واذا انهم را الميت	شق غسله يعم (باب الكفن) يجب الا	بتداء	بتكفينه وتجهيزه من ماله قبل قبل	قبل
و	وصية ودين وان كانت امرأة	زوجها والفقرير مجه — زه اذا ما	ت	من تلزمه نفقته وان كان رجلا	ا
ف	فالا فضل ثلاثة أثواب فن	الا خمسة جاز والثلاثة لعائف وان زاد	به	فقميص وعمامة والافضل	ل
ا	ان تكفن المرأة في خمسة	ا كانت او ثيابا زاروخا وقيص ولعافتين	ولم	يختار والا البياض وطيبت	ت
ل	لان الحنظل والكافور	ية تقوى البدن في — دره فيها و	يعمل	حنوطا في قطننة ويضعها	ا
ع	عليه — الموضع التي	مواضع سجوده والفرض ثوب واحد	فيه	(باب ذكر صلاة الجنائز) ليس	س
ن	رجل أولى بالمعالة عليه من	ثم جده ثم ابنه على ترتيب العصبات فان	عا	دل رجل رجلان في	ي
و	وجوه القرب	تنازعا فالاسن أولى ويقدم الى الامام الكا	مل	فضلا هذا في مجلس	س
ن	ضم جنازا وقدموا	فعة ثم نوى وكبر وقرأ الفاتحة ثم كبر ووصل	من	بمداه على النبي وآله ثم يكبر ويؤد	و
و	والمأثور أولى فان ا	به لم يضرم يكبر ويدعو ثم يسلم تسليمة و	العو	د الى الثانية سنة اما	ا
الذي	الذي هو فيها لا	م فالنية والتكبيرات الاربع والصلاة على	ا (لنبي و	ادنى الدعاء للميت والسلام ويصلح	لح
لها	لها كل موضع من	أو مسجدا وغيرهما والمسبوق الذي لم يتكا	مل	له ادراك التكبيرات يحذو	ذو
ضرورية	ضرورية حذو امامه	اذا سلم اتي بما بقي متواليا ومن فاتته	وهو	من يلزمه فرضها أيج	ح

ب	بان يصلى عليه ابا	في	قبره واذا وجد بعض الميت	رفع	وجهه ولم يجز تركه	ر
و	وصلى عليه ودفن	سنة	رسول الله الصلاة على الغائب	ونخبره	مع النجاشي منه وورحكم	م
ال	السقط الذي لم يتحرك وله مائة و	عشا	نمعة عشر يوما يغسل ويكفن بلا صلاة وان لم	يبلغها منه	كفن ودفن والتمهيد اذا	ا
ق	قضا في الحرب وما افترق الفريقان	ن وأر	ادوا غسله والصلاة عليه لم يجز	اذا	بقي حتى انقضت لم يسبق	ق
ط	طريق الاغسله وان اختلط	بعين	موتى المسلمين كفارا ولم يتميزوا	كان	المصلى ينوي بالقلب	ب
ف	فرض الصلاة على من	حط	قبله ان كان مسلما بباب الدفن	ا	ذا حلت الجنائز فلا قفـل	ل
ا	المشي امامها والدفن فرض على (الك	الك	مائة والرجال اولى به والتقديم على ترتيب	سما	هم في الغسل كما	ا
س	سبق والتعميق سنة لانه ا	حصن	ويجحد ويسـل من قبل رأسه	و	يفجع على عينه مستقبلا ويجعل	ل
ق	قالب لبن تحت رأسه فلا	تعز	رهنالك بل يباشر بخذه الارض ويدفنون	احدا	واحد ولا يردف	ر
ا	اثبات الضرورة ويقدم	في	الحداد فاضلها واذا دفن بلا غسل فالعلماء	تقول	ينبش ما لم يتغير والتوجيه	ح
ط	طريق القبلة واجب والمختار	ر	انه ان لم يستقبل به نبش ونصب القبر	زيد	ارتفاعا عن الارض شيئا ولا يباح	ر
م	منظلة ولا ينسأ وترا	يبيع (ولا	يخصص كله مكروه وزيارة القبور تستحب	سائر	الرجال ويستحب لغير الذكور	ر
ت	تركها ويسلم عليهم	الاول	لي ان يأتي بالمأثور وتستحب التعزية	ترفع	بعده ثلاث والجلوس لذلك	ك
ح	حتى يقصده الرجا	ل	يكروه والتعزية هي الجل على الصبر	زيد	فيها الدعاء لليـست وله	ه
ر	رعاية لليت وخبر الهدا	و	يعزى المسلم بقريبه الكافر والكافر بالمسلم	ا	لدعاء للمسلم وجوزوا ما	ما
ك	كان من البكاء بالـزع	استولى	عليه لكن يحرم النذب واللطم	بالا	يدى وغـيرها وسواء قبل قبل	ل
ي	يموت الميت أو بعده	و	ان يحتسب ويستحب لجيران اهل الميت في	بتداء	خزئهم أن يصنعوا	ا
ن	نوع طعام لهم يكفيهم	في	يومهم وليتهم بباب الزكاة الزكاة	وسائر	ركان الاسلام من قال	ل
من	من منكرها وجوبها ككفرا	جما	علا ولا تجب الاعلى مسلم حرا العبد	لانه	لا يسـنقل بملك ولا الكافر	ر
ال	الا المرتد فيجب ان يؤ	دى	زكاته اذا أبقينا مملكه وفيه خلاف	خبره	وأحكامه تروى	وى
ف	في بابه وفي المفصوب	الا	جرة قبل استبقائها قـولان	و	تجب في المواشى والنبات وفي	في
ا	الناض وعروض التجارة	ولى	الصبي والمجنون يخرجهما من الماهما	حر	م منها وتجب أيضا	ا
ص	صدقة المعدن والركاز	ثم	العبي فيملك الفقراء الفرض المعسر	وف	من النصاب فمن كل	ل

ردى والتوجه

المنزلة فيكون ثلاث حركات بعدها ما كان في تلك

خارج فيكون ثلاث حركات بعدها ما كان في تلك

له نصاب ولم يخرج من دخل	الحول الثاني ولم يلزمه شيء (باب صدقة) ا	لواني لا تجب الا في النعم م
الساعة التي لا تصنع صنعا	اذا تم الحول عليها ولا حول للضال الا ا	ي في حول الامهات وقيدوا
صورة الوجوب في	ذلك بلوغ النصاب فلا تجب في الخمس وهي	أول نصاب الاب ل
غير شاة وفي عشر شاتان والحجة	السنة وفي خمس عشرة ثلاث وفي عشرين من	الابل أربع شياه فاذا ا
رضي بان يخرج بعيرا من	ذلك قبل وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي	ست وثلاثين بنت لبون واشباع
القول فيه ان بنت السنة	بنت مخاض وبنت السنتين بنت لبون وعلى	ست وأربعين حقة ه
وهي ماله ثلاث سنين والمذكورة	سميت حقة لاستحقاقها الضراب فاذا بلغت الى	احدى وستين جذعة وهو و
يكون منها أربع سنين وفي (ست	وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقة (ان وعن	مائة واحدى وعشرين يصح ح
ثلاث بنات لبون ثم يغير سنه	في كل عشر فيجب في كل اربعين بنت لبون و	في كل خمسين يحضر ر
ح حقة والوقص عفوانا تسع	النصاب وانفق فيه فرضان كلتا تين الكا	ث فيها أربع حقات ومع ذلك ك
ر رؤس خمس من بنات اللبون وأر	دت اخراج أحدهما تين الا غبط ويصر ف	في ثلاثين بقرة ه
كا كاملة تباع وفي أر	مستنة للتبيع سنة وللجنة سنتان و البا	في يكون فيه آخذ ا
تب تبعا في كل ثلاثين و آخذ	امستة في كل اربعين لا يتغير ثم الغنم ونا	في أقسام نصيبه أربعة اول ل
عد عدد اربعين وفيها شاة و	بمد ه قسم وهو مائة واحدى وعشرون فيه شاتان (و القسم	الثالث مائتان وواحد د
ها هذا فيه ثلاث فان جاوز ذلك	ففي كل مائة شاة ولا يؤخذ مراض ومنذ	اكبر ولا ميب دخيل في
س سليمة فان حصل التكر (في	الواجب بان كانت كلها امعية أو ذكور اقبل و	ان كانت كلها صغارا ا
ا اخذت صغيرة واذا اشتركا في	نصاب أولم يشتركا الا انهما منذ	دخول الحول ان المال ل
ك كله مشترك في المراح و ا	لمسرح والمشرى والفحل والراعى والمحاب فاللا	زم لهما حكم ملك مطلق
ن نكمل نصاب أحدهما بالآخر والمحرم (لو كا	ن مبتدأ ملكهما ثم خطاه في صفر فاحكا م	الخطاة لا يحدث ث
ث ثبوتها الا في العام الثاني وفي	ما بعده ويتراجعان فيما يأخذ الساعي ورب	المال لا يلزمه تسليم ما
م من خياره فان سمح و اخر	ج كريمة قبلت (باب زكاة النبات) ه	الزروع ما ادخر منها وحصل ل
ال الاقيبات به وجبت الزكا ه	فيه اذا كان مما ينبت له الا دميون و كلها	سواء في الحكم م
كا كالخطة والشعير وضوحا و قد	الحقوا بذلك القطنية وأما الثمار فيستحب (ان تجر	في هذا الحكم ويخرج ج

م	منها الزكاة لكن لا تلز	م	الافى الرطب والعنب فقط ولا يجب في الجنة (س)	ما	لم يبلغ نصابا والقدر	ر
ل	له بعد تنقية الحب	ع	يخالطه وجفاف الثمار خمسة أوسق و	ب	بمدها	ي
و	وعائه وقشره كالارز ونحو	ه	فنه) به عشرة ويكمل النصاب بفترة عام وزرعه	ق	العلماء انه الاصح	ح
ه	هذا اذا حصدت فيه و	ا	لواجب العشر فيما سقى بالمطر ونحوه فان	ظ	لتمصيل السقي أثر	ر
و	ومؤنة مثل السقي	ب	ضع الدواليب ونحوها فنصف العشر وان	س	من هذا وهذا يخرج ذلك	ك
م	مقسطا على ماسقي	ب	أو غـيرـه	ك	راهم والدنانير للذهب والفضة	ه
ت	تجب فيها الزكاة	و	ذلك اذا بلغ نصابا فـازاد فاذا	ار	الحصول وفي ملكه اما	ا
ف	فضة ما شادهم	ا	(وذهب عشرون مثقالا لزمه ربع العشر ولا يلجى)	ا	الى تكميل أحدهما بالآخر بل	ل
ا	الردي من الأنواع يكمل با	ل	منها ولا زكاة في حـلى مباح	ك	وضـحـ من اشترى للتجـر	ر
ع	عـرضـا بـنـصـاب	من	الاثمان بنى حوله على حول الثمن وهذا	ص	في الائمان وروى	و
ل	للأصطنـرى وجـه	م	ح بانه لو اشتراه بنصاب ساعة بنى عليه	و	لو كان معه عرض للقيمة أو	و
ن	نقـد دون النـصـاب	فا	ن حوله ينـعـد من وقت الشراء و	ك	لورد الى النقـد في أثناء	ا
س	سنته وهو دون النصاب فا	دار	ه للتجارة واشترى به استأنف الحول و	س	يقوم برأس المال ان حصل	ل
ت	تـمـلكـه بـنـقـد والافـنـقـد	ا	لـبـدوالربـح تابع للأصل مالم ينض	وا	ملك ماله أوباع من	ن
ه	هـذه الساعة نصابا وقصدا	ل	كره وانقطع الحول ولو اشترى بعرض	أ	الى التجارة أصـنافا	فا
ا	أخرى لما لم ينقطع الحول	و	انه أعـلم بـباب زكاة	ا	لمعدن والـكـازيـم من أخذ	ذ
جز	جزأ من النقدين وكان ما	قبض	نصابا من معدن في ارض يملكها ولم يقع	س	الملك عليها لاحـد فالاصح	ح
ا	انه يلزمه في الحال ربع العشر و	على	القول الاخر الخمس ويضم بعضه	الى	بعض لا كمال النصاب ان استمر	ر
و	ولم ينقطع العمل وان كف	أيد	ى العمل لغيره فـلـم يـضم وان كان ذ	ا	كـلـمـنـضم فانه لم يترك	ك
بعـد	بعـد ومثله الكازيـم	يـهـما	(في) اشتراط النصاب وعدم الحول محكوم به و	س	الكازيـم يقع على مادقـه	ه
ه	هـلاك الجاهلية ووجد في موات	وا	ن كان من دفن الاسـلام فهو لقطة	فا	ن كان جاهليا وأحيـا	ا
الـ	الـرجـل الارض ملكها	ود	خل الـكـازيـم ملكه فان باعها لم يملكه	لشأنى	وواجبه الخمس وهذا القول	ل
جز	جزـم العلماء به بلادفا	ع	(و) مصرفه مصرف الزكاة (باب زكاة الفطر)	يـجـر	ى وجوبها على من هو	و



مسلم حرفضل عن قوت	الكل	من تلزمه نفقته قدرها أو بعضه عن تجب	رأس المال النصصوص
ت تقضى أنه يبصاع	في	النفطرة ولا يلزمه إخراجها إلا عن مسلم وتحكم بالاضافة	لزوج وبقبصل
ف في الفطرة على المؤ	دا	عنه ثم يتحمل له المؤدى ثم أنا	الصحيح أنه الو
ع عجز ولم يقصد	رالا	على البعض بدأ بنفسه ثم بزوجه ثم	صغير ثم أب وقاوا
ل لا يلزم زوجة معسر والكلنا	دب	لها أن تخرج عن نفسها وأما فطرة الناشئة	تجب على الزوج مع ع
ن نشوزها ثم وقت الوجوب	وهو	حال غروب الشمس ليلة العيد والفضل	ن يبادر بإخراجها ويجعل
س سابقا للصلاة ويجوز	في	سائر رمضان وإن أخرها عن يوم الفطرا ثم	مربا بالقضاء والواجب صاع ثم م
ت تقصده بالوزن أ	حصن	وأحوط فهو ستمائة وخمسة وعشرون قفلة و	زيد خمسة أسباع قفلة وكان ان
ه هذا من قوت البادفان	تعز	زوتة مذرمدلوا إلى غيره من الأقوات التي	جرى فيها وجوب الكفاة أجزاء
ا إخراجها ويجزئ الاقط واللبن المحروس	ضبطا بأنه يأتي صاع اقط فلو تصو	رت	زكاة من قوت فعدل
ج جودا إلى أعلى منه جاز	وفي	مادونه لا يجوز وليكن جنسا واحدا	فلانا خذ صاعا من جنسين وان
ز زاد أحدهما بمحا سنة	على	الواجب (باب قسم الصدقات) من منعهما ثم وزيدا	دبا في قول مغلف ط
ا اخذها ونصف ماله في	خمين (دينه)	أرايؤخذ خمسة وعشرون ونصف وعن زكاة (واد) بالا	كن الاصح لا يلزم م
ثم ان ادعى عدم	و	جوها عليه وذكر لذلك سببا و	ضافة إلى ما يخالف الظاهر لم
ا اختلافه في وجهه وإن تأ	ست	نفسه بالساق وأخرجها عنه بالبركة	و (ان مات قدمت على الديون مطلقا
ل لتعلقها بالعين والا	ما	م إذا أتلها من غير مسألة صنهاو	الحس ج عليه ان لم يغرر ولو
هز هز الفقراء للسماع	ية	في الاقتراض فهو من ضمانهم أو المالك فالله (ر) وف	انها من ضمانه أو هم م
ج جميعا سألوا منه	اخذ	ها فهي من ضمان الفقراء ولا تجزئه الصدقة	التي عجلها الا اذا اتفق ق
و وجود استحقاق الفقير حال	الد	خول في الخول فإن مات قبل الخول أو	ترفع واستغنى عنها بشئ ي
هو هو من غيرها فالعلماء فيمأ	ملو	ه يقولون لا تجزئه وله ان يسترجع منهم	الا اذ لم يبين عند د
م ماسلم انها زكاة	ه	مجهلة وصرفها إلى الامام أفضل اذا انتشر	سما عا عنه فعل المعروف في
قا فان كان جائرا فالفضل	في	ذلك ان يفرق بنفسه ويحرم نقلها	و العبرة بيد المال ولا ا
ع عذر له من النية و	التا	خير للنية عن وقت الدفع لا يجزئ وان اردت ان	تنصب وكيلا وفويت والهم لم



ي	ينو هو جاز وأهلها ثمانية لانا	س	لهم العامل ولا يجزئ إلا الحر الفقير	ال	(مين) ويكون ممن تحمل صدقة المتصدق	ق
ل	له واحد ا كان أو	ع	عشر	خ	خبر في الفقير ومذهبا في	ي
ن	نفته انه من ليس له	م	من المال	ان	يعطى كفايته والمسكين عند	د
س	سائر اصحابه من لم يبقه هذه الجز	ق	العدة	وان	ادعى عيالا فقد يكون	ي
ت	تقول والبيئة ممكنة قتلز ه	و	لو ادعى انه غدير كسوب	وكان	قويا قبل منه مجرد	ي
ه	هذه الدعوى بلايين	ف	ثم الموافقة وهم كل مسلم ضعيف النية اذا	وليت	اليه خير احسن سلامه أو	أ
ا	أصيل في الشرف يرجى اسلام	ا	و نظرائه باعطائه وقوم اذا اعطوا قاتلوا	ولعل	في الاصحاب من هو مردف	و
ج	جزا جزاهم باهل المصالح	و	الصحيح انهم يعطون من الزكاة	ولكن	قال الشافعي ه هذا	ا
ا	المصنف جمع بين	س	الغزاة والموافقة فيعطى بهما وبعضهم	يقول	المراد ان القوم وم	م
س	ساو واللطائفين فيخير في	ا	العطيتين اما مع الغزاة او المؤلفه	ان	شاء ثم المكاتبون وليس	س
ت	تقبل الدعوى من	و	(احد) ذلك الكتابة الابينة أو اقرار سيده ولا يعطى	زي	على ما يؤدى فلو امسا سا	سا
ع	عليه مائة ووجد	خ	خسرين زدناه مثلها فقط ثم الغارمون وهذا المعنى	قام	في كل من عليه دين ثم	ثم
م	من غرم مالا أصغ به أو	ا	بين) الناس اعطى مع الغنى لان المصلحة الذي	انتصب	لها الغيرة والغرم المجرد	ي
ل	لمصلحة نفسه لا يزد فيه	ع	ما عجز عنه وفي سبيل الله الغزاة أو	زيد	هم وصفانهم الذين لا لا	لا
م	مرتب لهم من الديوان فيعطى	ا	لغنى وغیره وابن السبيل المسافر فن أراد	بان	يسافر لرغبه المصاعى	ي
ج	جازان يعطى مع الفقراء	س	اد حاجته ذهبا و اياها اذا ثبت حاجته	ورفعت	بها البينة ولا تحل ل	ل
ز	زكاة الخالف في	ال	ولا هاشمي ومطلي باب صد	قا	ن التطوع الصدقة لا تجوز ز	ز
و	وهو محتاج اليها لمن لا	بن	وغیره ممن تجب نفقته وان تصدق من لم	يما	رس الصبر على الازمه	مه
ا	اثم اثم اذا أتى على ماله و	ع	بالصدقة وقضاء الدين مقدم على الصدقة	لانه	لازم فان فضله من من	من
ا	الكفاية ثنى فالوجه	الح	ان يتصدق به باب الصيام قد ثبت في	الخبر	كون صوم رمضان ركنا	ا
ل	لازما من أركان الاسلام	و	و بة الهلال أو استكمال شعبان ثلاثين شرطا	لان	يحصل الوجوب ويقبل فيه عدل ل	ل
ر	رآه فان قامت عند القا	ض	بينه في يوم الشك أمسكوا وقضوا	ومثله	في الامساك مفضرا ح	ح
م	مسافرا الى بلد بعيد عنه	(في	سفينة فوجد أهله صياما و يتحرى الاسير	لعل	يصادفه الشهر رأسه ر	ر

عن روض غفر الربيع وهو مستعمل مستعمل

عن روض غفر الربيع وهو مستعمل مستعمل

عر	عرفه وعاشوراء كذلك وادا (مته	مستحبة والايام البيض وستة من شوال	ومن) اصبح	متطوعا بصوم او بركعات	كان
و	وقطع ذلك جاز ولو قضى فريضة	الصوم او الصلاة حرم القطع عليه	و	قبل يجوز ذلك وهذا	ا
ض	ضعيف ومن دخل في تطوع الحج (و	العمرة لزمه اتمامهما والصوم في يوم فطرو	اضحى	وايام تشريق لا يحل	ل
ثم	ثم ان صامها لم يصح (يكروه	صوم الجمعة وحده (باب الاعتكاف) هو من	المندوبات	ويستحب كل وقت الا	ا
ا	انه في الشهر الاو	من رمضان افضل لطالب ليلة القدر	وما زال	الشافعي يرى انه	ا
ل	ليلة الحادى والعشرين لا يخرج (منها	ومن ليلة الثالث والعشرين وشروطه النية	وما	كان منه بصوم فهو افضل	ل
س	سواء كان في تطوع او في (نذر	ومن نذر اعتكاف مدة متتابعة لزمه ان يثا	بر	عليها فان اوجبت	ت
ر	رواحه عن المعتكف	غسل كالرض والاكل والشرب والروا	ح	الى البراز وخرج وهو	و
ي	يجب عليه الخروج لحيض لا يمكن (زوا	الاعتكاف عنه او عدة اوداء شهادة تعينت	وما	اشبه ذلك فلا حرج	ج
ع	عليه ولا بطلان وان خرج في	أمر له منه بد كالزيارة وصلاة الجمعة	انفك	حكم التتابع وبطل فيه	به
و	ولو خرج من المسجد الى البر	أو جامع امراته عامدا بطل اعتكافه	وما	كان في حد المسجد لا يضر وذلك	ل
هو	هو المنارة الخارجة	في على باب ونحوها ولا تعتكف امرأة ولا	فتى	مملوك بغير قول قول	قول
م	مولى وزوج ولا يكتب أن ير	ذلك بلاذن (باب الحج) هو فرض	و	الصحيح ان العمرة كذلك	ك
س	سبيلها الوجوب وهي تسايه	في كثير من الاحكام وسنذكرها و	مادام	الانسان لم يأت بما	ا
ت	توجهه عليه أدائه في	فرضها لا يجوز له ان يحرم بغيره ولا	نقول	ان احرامه بغيره باطل	ل
ف	في الحكم بل ينصرف ا	حرامه الى الفرض ولا يجبان الاعلى	من	هو مستعمل بالغ حرمه مستطيع	ع
غ	عاقل ويجب فيه ركوبا لبحر	على الاظهر اذا لم يجد طريقا	ذلك	اذا غلبت فيه السلامة والحج	ج
ل	لازم للرد ويأتى الصبي بما	يستطيعه وينوبه الولي فيما عجز عنه ومن	كان	غير مميز فلا يه ان يحرم	م
ن	نيابة عنه والصحيح انما يحتاج اليه	من مؤنة الحج وكفارة ونفقة	زيد	اعلى نفقة الحاضر يصرف	ف
م	من مال المولى ثم	الاستطاعة نوعان احدهما من كان	قاتما	بنفسه صحيحا واجدا	ا
س	سائر ما يحتاج اليه من زنا	ونحوه ذهبا ويايا بثن الثل فان	رفت	قيمته عن ثمن الثل	ل
ت	تعذر الوجوب ولا مدخل	للاوجوب عليه حتى يكون ما يصرفه	زيدا	عن دين ونفقة يلزم	م
و	فمهلها فان كانت مكة	منه على مسافة القصر فلا بد من راحلة	لانه	يشق عليه المشي والسقيم	يم

ن	نشترط له الراحة وان كان	في (ط	ف الحرم وكذا العاجز عن المشي وان يكون	اسم	الطريق آمنة من غير	ر
م	مختلف والنوع الثاني شيخ	عسا	وكبر ومريض زمن لا يستطيع الركوب و	كان	له مال يستأجره أو و	و
ف	فقير له ولد أو امره ما	كره	فيجب عليه أيضا وتجوز النيابة في التطوع	و	يجوز كل يوم أن ينشئ	ي
ع	عشرة ومن كان	محرم	بالج في غير أشهره لم يصح حجه وقد	نصبت	له شهر وشوال قالوا وا	وا
و	والسعدة وشتر الحجة من أحرم	ما يبا	بحجة في غير وقتها انه قد عمرة والافضل	قا (لوا	الافراد ثم التمتع ثم القران وقيل ل	ل
ل	لا بل التمتع أفضل ومن تمتع	وهو	آفاق فاحرم به مرة في أشهر الحج ولم	يما	طل بل حج من عامه ولم يرح	ح
ا	الى الميقات لزومه دم فلو	عا (د	الى الميقات وأحرم به أو كان حاضرا لم يلزمه	لانه	لم يوجب به شيء غير	ر
ت	ترك الميقات والقارن الطا	رى	على الحرم يلزمه دم دون حاضريه كالتمتع وا	خبر	وأن حاضريه من كان بمكة كة	كة
س	ساجدنا وكذلك ترى	البد	والتي دون مسافة القصر من الحرم جعلوا	ها	كمكة فان لم يجد صام قبل	قبل
ت	تمام الحج ثلاثة واستكا	ن حتى	يرجع الى أهله ثم يصوم سبعة ايام	وكذلك	يفرق اذا فاتته الثلاثة	ه
ه	هذه في القضاء وبين ما	اقى	به من السبعة بباب المواقيت ميقات	سائر	أهل مكة مكة وميقات	ات
ا	المسكن ذوالخليفة والشامي	با	لخفة والمصري منته واليمنى يلم ولنجذوماوا (لا	ها	قرن والعراق ذات عرق ولو	و
ج	جاء على غير ميقات يريد	لنسك	أحرم بمعاذة بعده او من دون الميقات او في	الحرم	م ميقاته موضعه ومن خرج	ج
ز	زائر البيت ناسك	و	ز الميقات وأحرم دونه لزومه دم والمعر	وف	انه يسقط عنه ان عاد الى	ي
ا	الميقات قبل النسك والاحرام منه	أتم (و	وقيل من دورة اهله (باب الاحرام) ومن سننه	التي	تتقدمه الغسل ثم يحرم وهو	هو
م	مكشوف الرأس بعمرة أو	حج	ويستحب ان يكون احرامه حين	تنصب	به راحلته لا لارتحال	ال
ال	الى قصده بعد ان يتطيب	ثم	بعد ان يلبس ازارا وروءاءا يمين و	الا (ولى	ان يصلي ركعتين والاحرام بقيد	يد
عر	عرف أولى وهو الاحر	ا (م	يمين وان احرم مطلقا صرفه الى ماشاء من	فما ل	الحج والعمرة ولو فوا	ا
وض	وض ضمن احرامه بجاو عمرة	اجتمع (له	ذلك وتستحب التلبية للاحرام وان يكثر منها	عند) المض	يقية وتغاير الاحوال	ل
م	من صعود وهبوط وعند اختلاط	الناس	ويرفع به صوته ويستحب له بعده المسا	رعة	بالصلاة على النبي ثم	م
ط	طلب من الله ماشاء من دفع	خطب	وجلب خير ولا يباي في الطواف ويحرم عليه	ان	يلبس الخيط ما لم يضطر	ر
وى	ويحرم لبس الخف	و	ستر الرأس وتجب بذلك الفدية والنساء ان	يتنا) وان	ذلك الا القفازين للبد	د
ها	ها هذا حكم اللباس وا	علم	انه يحرم عليه ستر الوجه ثم الطيب	وا	ستعماله في بدن وفي	في
م	ما بوس حرام ع	الرجال والنسا	وكذا دهن شعر الرأس والحيمة لا شعرا	ذن	وبدن والفدية فيه تلزم	لزم



حرم الله ووجب صرفه	الى	فقراء الحرم (باب صفة الحج) اذا لم	الحرم بمكة اغتسل حينئذ
كغسل الاحرام وحده	ثم	دخل من اعلاه وفي الخروج يخرج من اسفلها) و	اذا رأى البيت ومثل ومثل
ثم بازيائه اضطبع وكسا	ال	عائته الا يسر بطرفي ردائه وطاف من الجرا لا	سود واستلمه وقبله وحاذ ا
البحر ووجهه	م	على يساره فاذا بلغ الركن اليماني فلا يستل م	له سنة فيطوف سبعة ايام
منها في الثلاثة الاولى	ثم	يمشي في الاربعه وكلما حاذى الركنين كان	في التقييل والاستلام م
نحو ما كان وبأق بالسد	عا	والذكر المأثور في الطواف ولا ترمل المرأة	تضطبع واذا فارق ق
سنة أو طهارة أو طاف	د	اثر على شاذروان الكعبة او على جدار الحجر (أو) في	وسطه لم يجز ثم يصلي بالمقام ام
ركعتين ثم يخرج	سا	ثم الى الصفا من باب ويسعى فيبدا به وورد	عن البداية بالمروة ولا ا
حساب للتبدي بها بالشوط	ما	في به أولا حتى يأتي الصفا فيبدا به و	الاولى ان يرقى عليه الرجل ل
وهو وهو سنة مأثورة و	غا	ما يرقى قامة ثم ينزل ويعتشي فاذا بلغ موضع	حرك دابته وسعى ثم يركب
مشيه الى المروة وا	نما	يسعى الرجل وعتشي المرأة ثم يستحب الذكر	في السعي ويسعى بينهما ا
سبعاء في سابع الحجة	و	الظهر بخطب الامام بمكة ويأمر المسافرين	وربالفدو الى منى ثم م
تقدم اليها في الثامن و	لم يزل	بها حتى صلى العصرين والعشائين والصبح و	د في اللبث كما قالوا وا
فاذا رأى على ثبير	مبا	في ضوء الشمس سار الى الموقف وأقام بغير	واغتسل فاذا دخل ل
عليه الظهر خطب وخفف	ركا	ان الخطبتين وصلى الظهر والعصر ثم راح	الموقف وجعل الامام م
نزوله عند الصخرات وكذا غيره و	اينما كان	واقفان عرفنة مكفي ولم	أحد الى انه يتقيد قيد
منها يمكن واستقبل القبلة واقام في	عرفنة الى الغروب داعيا معلنا	وله الحمد وهو على كل شيء قدير ومن كان نا	لتهليل ويقول اذا ا
فرغ من التهليل له	الملك	أدرك الحج والافق دفاته ومن دفع دو	وحصل بعرفة بعد الزوال ل
عاقلا وقبل فجر الصخراته	قد	الحصا منها ويجوز من غيرها ويصلي	الغروب استحب له اراقعة دم م
ويبيت بالمزدلفة ويأخذ للجما	ر	أسماءه ويدعو الى الاسفار ثم يدفع	تبها الصبح مفلسا ثم يغدو و
نحر فيقف ويذكر الله تقدي	ست	لا سراع هـ ذا سنة ثم يرى جرة المقبة و	بلغ وادي محسر فلا لباس م
ان يسرع رمية حجر	وا	الحجر شرط فلا يجزئ غيره ثم يحلق أو يقصر	يكبر مع كل حصاة وليس م
تلبية به وذلك وري الجما	ربعين	ولا اقل في	الحلق من ثلاث شعرات ولا يلزمه

م	ما فوقها ثم يفيض الناس	عاما	الى مكة لطواف الزيارة يوم النحر ويجوز ان ياتي	و اول وقته بعد نصف ليلة النحر	ح
س	واى ام لا فان	كان	قد سعى به بطواف القدوم كفاه ذلك	وما يتبين من ثلاثة يحصل لك	ك
ت	تحال اول وهى الرى و	ا	الحاق والطواف ويحصل اثنان بالثالث ولا يبقى	اما بعد التحلل الاول الاحصلتان	ن
ف	فعل النكاح وعقده فا	ستخلاف	التحريم فيها ثابت الى التحلل الثاني ثم ينصرف	الى منى للرعى والمبيت وهو ثلاث	ن
ن	ناصره ان يرى فيها الجمرات	و (هن	ثلاث سبعا سبعا ووقته بعد الزوال ليس لقا	فعله قبله ويجوز رميها	ه
س	سائر اليوم ويخرج وقته	لد	الى الغروب واما النفر فى اليوم الثاني	م العلماء بجواز لرائح	ح
ت	تجهله به بدرى نهار	ه	وقبل الغروب والالم يجز وترتيب الرى يلز	فيبدأ بالاولى وهى تعرف	رف
ه	هناك ثم الوسطى و	الا	خيرة جرة العقبة ومن ترك الرى ولو	ثلاث حصيات لزمه دم ويصرف	ف
ا	ان ترك حصاة مددا و	شرف	الاماكن البيت فيستحب أن يكون	عهدك النظر اليه اذا	ا
ج	جزمت الخروج وذلك	سنة	بعد طواف الوداع وطواف الوداع اداؤ	واجب ويجب بالدم ان اهل	ل
ا	اما الحائض فلا يجب	ا	لوداع عاها فاذا طفت فلا تؤخر الخروج ولا	بمنه مطلقا بل لو تحركت	لها
ا	او وقفت فى	ربع	مكة اطلب زاد ونحوه من أسباب السفر	يضر وان كان لغيره أعدت فا	ا
س	سوى أسبابه فلا تقفن	وتسعين	فى تحصيله باب العمرة ثم اذا اراد هالم	أن يحرم من الحرم بل من	ن
ت	تلقاء الحل وأفضله الجعرانة	و	الا فيحرم من الميقات ثم يطوف ويسعى ويحلق	عليه شئى والمكى اذا	ا
ع	عملها فى مكة قد	ست	ولم يخرج لزمه دم (فصل) واركان الحج ستة	هى الوقوف والاحرام قبل	ل
م	مع الطواف والسعى والخلق أ	ما (الس	ادس والترتيب والواجبات من الميقات والر	يوجب فى الاظه	ر
ط	طواف الوداع وفى امسا	نه (بال	الزلفة الى نصف الليل والمبيت لى الى منى	ولا يجرى الا كثرون بوجوبه وليسوا	ج
ي	يعدون ما بعده هذا	فى	المناسك الاسنة والركن والواجب اذا لم	يغفلا	ل
ال	الجبر فى الواجب بالدم والا	جما	ع منه قد ان الركن لا بد من ا	يفعل (باب الاحصار) كل حاش	اش
ضر	ضررا لا يجب عليه ان يؤ	دى	الحج فان خاف بعد الاحرام فهو محصر	و (بالحل بذبح شاة حيث أحصر ويجب	ب
ب	بدل الشاة ان عذمت وهو	الا	طعام بقيمة الشاة فان فقد صام كما	يفعلون	ا
ثم	ثم العبد اذا أحرم بلا اذن	ولى (لو	لا تَحْلِيهِ وَلِلزَّوْجِ تَحْلِيلُ امْرَأَتِهِ وَحَكْمُ	بأسقاط	ع
ا	اما الفرض فيجب ان تقضيه	وتوفى	حقه ومن فاته الوقوف تحلل بالطواف و	ا	ا





باب في المضارع مبني على معنى فـ

باب في المضارع مبني على معنى فـ

هـ	هذه الجوارح والمرامى	فـ	اذا ارسلت على غـ يرصيد أو قصدت في	الفعل	بارسها لغرضاً فصادفت صيدا	ا
ا	اعترض لم يحل وان رمى صيدا	و	هو يظنه غرضاً أو رمى صيدا جاوزه	متعديا	الى غـ يره فقطـل	ل
ج	جازا كله ولونصب سـ كينا	لما	رمن الصيد فوقع عليها فان لم يحل بـ	ا	لا طعمة لا يحل من الاهلية لحم	م
زا	زائد على لحم النعم فيما	علم	الاحم الخيل ويحل في الوحشية لحم البغا	لى	والا رانب مطلقا	ط
ثم ال	ثم اليربوع ويدخل في	الملك	والظبي والضبع وما تولد بين	اثنين	ما كولين فهو مأكول وفيما كان	ن
م	من السـ نانير	المو	لدة في البرارى خلاف وكذا في ابن	اوا	والصحج التحريم ويحل كما سبق	ق
ض	ضرب وقتفـ ولا	يد	خل معه الورل ويحل ابن عرس وكذا الورع	كتر (هم)	ويحل بقرو وحش وجاره ولبس	س
ا	الحشرات مأكولة	بو	اتحليل أكل ما يتقوى بنابه كالسباع	فا	ما الطيور فيؤكل كل منها لحم	م
ر	رال ودجـ اج و	فا	خنة وحمام وعصفور ونحوها وحرموا من الطيور	ر	ذوات الخبب وما يقع عملى	على
ع	عروض الجيف باكلها ويكر	هـ	أكل الجلالة ويحل من حيوان البحر السمك	بلامدا	فع وكذا غيره في الاصح وليس	س
مب	مباحا منه السرطان	والد	اب التي تعيش برا وبحرا ويحل طيره الا اللقـ	والا	بالحـ ر الانتهاء	ته
ن	نراهة عن مكاسب ذوى الدناء	هـ	كالجمامة ونحوها وكل طاهر لا يضر حلالا	ل	سواء كان ذلك من ضرب	جـ
ى	يؤكل في العادة أم	أقدم على	أكله اخـ تراعا ولا يحل نجس	وا	بج للفضـ طرما كان محرما	ا
على	عليه كليتة واذا	عد	م مسيغا من غص بطمام أساغه بالخمر ولو	نصب	الـ مرض أو عطش ورام	م
م	منـ ا أن نبيج له أ	ن	يتداوى بالخمر لم يفعل بـ باب النذر	ماعد	القربة لا يصح نذره اما	ا
ف	فيها فيصح سواء المجازاة	وأخذ	على نفسه أن يفعله ابتداء وبشترط ذكر	هـ	فلا يصح النذر بمجرد	مجرد
ا	النبيـة وحـ د	ها	وصفته أن يقول لله على كذا ويكفيك ان	تقول	على كذا أو	او
ع	عمل كذا يلزمى ونذور اللجاج	هى	كقولك ان كـت فلانا فله على ان	اعطى زيد	كذا فهو ذـ لم	م
ى	يوجبها بعينها بل خير	وابين	الوفاء بها وبين كفارة يمين ولو حرم	شيأ	كان مباحا فاللزم لازم	لازم
ل	له اذا حلف كفارة يمين	وفى	فعل الواجب والمعصية لا يصح النذر واذا	الزم	نفسه الخـ روج	الـ
ن	نحو حرم الله في	سنة	معينة أو مطلقا لزمه قصده اما بـ	عمر	ة ولو نذر قصده ماشيا	ا
ق	فالمشى يلزمه فان عين مشى	خمس	مراحل مثلا مشاها وان اطاق مشى من	و	يرة أهله ولو نذر الخ ماشيا أو	و
عل	على مـ كـوب لزمه	و	فانذره لكن من الميقات فان خالف الزمناه	مالا (ساء)	فهو مسجد المدينة والاقصى يلزم	م



١	الوفاء بنذر زيارتهم ما ولا	تسمين	لزيارة مسجد غير هام معتد اوجوبه بالنذر	و	لنذر النحر بمكة ولم يذكر	ر
٢	تفرقة للعممها	لزم	النحر والتفرقة وان نذر النحر والتفرقة في	ما	سوى مكة لزما وان أفرد	د
٣	نذر النحر عن	١	لتفرقة لم يلزمه النحر لم ينحر عنى وما	أشبه ذلك	من أطراف	ف
٤	مفاوز الحرم	ملك	والموات سواء ولونذر الهدى للحرم وسكن	النفث	لزمه الجذع من الضأن أو	او
٥	الثني من الابل والبقر	المو	صوف من الهدى المنذور للحرم	يتبع	فيه حكم الوصف والمعين يحكم	م
٦	عليه بوجوب نقله ثم	يد	فع الى فقراء الحرم كتاب البيوع	منعوا	أحصة البيع الامن عاقل	ل
٧	يكون غير محجور عليه	وجعل	الايجاب والقبول شرطا فاذا أورد	نه	قلت بتملك أو ما يملكك مخاطبا	ا
٨	للمشترى ويقول	في	القبول اشترت اوابتعت ويثبت الخيار	في	المجلس فاذا تنقضى رقا لم	زم
٩	نعم لو اختاراه لزم مع	حبس	المجلس له ما فان تباهما وشرطا	اعرا	العقد عن الخيار بطل	ل
١٠	واج وأجازوا الخيار فيه اذا	حصن	بمدة ثلاثة أيام فادونها الا فيما	به	يحرر الربا وأول	ل
١١	زمن الخيار العقد وقبل لا	تعر	ى اليه المدة الامن التفرق	وتعر	ضواللحكم بالملك في مدته والاطهر	ر
١٢	انه ان اختص بالخيار	وا	حدد الملك له وان كان له ما فوق ووطا	يفه	تختار انتقله بالعقد	د
١٣	وطائفة تختار بقاءه وان أ	قام	المبيع تحت يد البائع فهو من ضمانه	و	لوتلف وكان المتلف	ف
١٤	هو البائع قبل القبض عاد	الملك	اليه وانفسخ العقد وان تلفه	غيره	اما المشتري أو	او
١٥	سواء من سائر	الا (جاء)	تظرت فان تلف بفعل أجنبي خير بين ان	يقو	م على المتلف أو يفسخ واذا	ا
١٦	تلف بفعل المشتري استقر	شر	أوه وقبض المنقول نقله وقبض غير المنقول	ل	كالعقار بالتخليصة والخروج	ل
١٧	هذه هو القبض المعسرو	ف	باب لا يجوز البيع الا في عين طاهرة	قا	لوا وأما نجس العين فلا	ا
١٨	سبيل الى جوازه فيه ولا	في	متنجس لا يمكن تطهيره ولا فيما لا ينتفع به	ويحرر	بيع كل مع لوم وم	وم
١٩	تعلق به حق آدمي مثل	١	لموقوف والمرهون والمكاتب وأم الولد ولا يجوز	ز	بيع الجاني المؤسس	ل
٢٠	من جنائيه مال شاغل	ملك	رقبته على القول الاظهر الجسد	يد	فان أوجبت مالا شاغلا	ا
٢١	لذمته جاز وكذا قصاص في	أشهر	لقولين ولا يجوز بيع مالا يملكه	البائع	الامن طريق ولاية أو	و
٢٢	من طريق نيابة وا	بعد	قول قديم فجوز بيع الفضول اذا قر	ر	وليس البيع للعهد دوم	م
٢٣	جائزا والثابت ان	سنة	رسول الله صلى الله عليه وسلم	فعت	العصمة عن البيع اذا كان مجهولا	لا





ال	الخيار بالجـ ماح والعض	في	الدابة ثم في كل ما ينقص العين أو القيمة نقصا	في	العرف يفوت به غرض كامل	ل
ا	إذا غلب — في	عامه	ذلك الجنس عـ دمه سواء كان ذلك	الا	مر مقارنا للعقـ دأ م	م
خر	خرج به العيب	ذلك	بـ د العقد وقبل القبض ومن	عر	ف العيب وأخر الدحـ حتى خرج	ج
و	وقته بلا عذر فليس له	الى	الردي سيل ووقته على الفور فلو علم ليـ لا	ا	وفي الصلاة أو لا كل فخر	ر
ل	للصبح أو الفراغ من الماء كولو	المشـ	وب لم يضـ ثم يرد عليه أو يرفع الى الحاكم فان غا	ب	فلـ يرفع الامر الى	ى
ا	الحاكم واعلم أن الحقـ	ق (في	الفوائد المنفصلة الحادثة ملك للشـ تـ رى فلا	نقول	انه اذا فسخ الملك	ك
ى	يردها بل تبـ قى له	وا	ن اشـ تـ رى عـ بـ د ين فوجد باحـ د هـ ماعيا	عاد	هـ ر حـ د هـ وفي قول قول	ل
سقط	سقط عنه الاكـ ثـ رين الا	خذ	به لا يجوز وان حدث عند المشتـ رى عيب أو	ز	داد فـ قـ هـ من الردي سقطه	هـ
هـ	هذا وله الارش وان كان	حصو	ل المعرفـة بالعيب لا يقع الا بعيب كـ تدو	يد	البطيخـة لا يعرف الا	ا
م	من تقوـ ر هـ المـ يضـ ر	ن	كـ سـ رة در الحاجة وان باع المـ بيع	و	شرط البراءة من	ن
ا	العـ يـ وب فـ ظهـ ر الاقوال حجة (انه	انه	يـ ر أ م كل عيب باطن في الحيوان حمله البائع دون	غيره	بابا — اذا	ا
م	ملك شـ يـ أ بـ مـ و ض	ثم	أراد يـ عـ هـ مـ ر ابـ حـ جـ ة جاز اذا بين	ر	أس المال وقـ د ر الـ رـ جـ و اذا	ا
ع	عمل أو استأجر من عمل	في	المـ بيع أخـ بـ ر به فيقول اشـ تـ ريت بكـ ذـ اود	فـ عـ ت	أجرة كـ ذـ ا أو عـ مـ لـ مـ ع	ع
ا	الـ ثـ مـ ن بكـ ذـ ا ولا يـ خـ يـ ر بان	عا	مـ ة ذلك ثـ مـ ن وان أخـ ذـ شـ يـ أ مـ ن لبنـ هـ و	ز	وائـ دـ هـ المـ و جـ و دة حال	ل
و	وقوع العـ قـ د وجـ ب الاعلا	م	به وان اشـ تـ رى عـ بـ د ين صـ فـ قـ ة جاز تـ فـ ر	يد	هـ مـ ا في المـ رابـ حـ ة بالقـ سـ طـ ثـ م	م
ل	لو قال أولا الـ ثـ مـ ن	احـ دى	عـ ثـ رة ثم قال بـ ل عـ ثـ رة فـ الـ قـ و ل	الا	ظـ هـ ر أنه يـ صـ دق وفي قول ضـ عـ يـ ف	ف
ا	ان المشتـ رى بالخـ يـ ار	و	ان قال اشـ تـ ريت بـ مـ اة أو قـ يـ ة ثم	نه	أورد بـ عـ د ذلك شـ هـ و د ا	ا
ثـ مـ ن	يـ ثـ بـ تـ و ن شـ رـ ائـ هـ بـ مـ اة و	سـ بـ ع	لم تـ مـ مـ ع دـ عـ وـ ا هـ ولا يـ نـ تـ هـ و	فـ اـ عـ ل	النـ جـ شـ آ ثـ مـ فـ اـ عـ لـ م	لم
هـ	هذا وهو أن يكون الثـ مـ ن	مـ اة	مـ ثـ لا في سـ اوم مـ ا لـ كـ هـ ا فـ يـ هـ ا بـ ا كـ ثـ ر	و	غـ رـ ضـ هـ ان يـ رى	ى
م	من يطلبـ هـ ذلك فيـ غـ تـ ر و	خـ ا لـ ف	الـ ا مـ ر و أنـ مـ من يـ بـ يـ ع عـ لى يـ بـ ع	غـ يـ رـ هـ	و هـ و ان يـ قـ و ل لـ ا مـ ر	مـ ر
ا	اشـ تـ رى شـ يـ أ بـ شـ ر ط	ا	لـ خـ يـ ار افـ سـ خـ البـ يـ ع و أ يـ بـ عـ لـ أ رـ خـ صـ مـ نـ هـ و	لا	يـ ذـ خـ لـ عـ لى سـ و م أخـ يـ هـ و هـ و	و
م	من يـ جـ يـ الى مـ سـ اوم مـ ا	شـ ر	الـ سـ لـ عـ ة بـ ل قـ د انـ مـ له فيـ ز يـ د عـ لـ يـ هـ فـ ا	نه	يـ ا ثـ مـ و يـ بـ ع الحـ اـ ضـ ر لـ بـ ا دى	ى
ع	عـ نـ دنا حـ ارم و هـ و أن يـ قـ دـ م	ا	لـ بـ دوى بـ سـ لـ عـ ة يـ حـ تـ ا جـ الـ هـ ا و النـ ا سـ	مـ عـ طـ و	هـ الـ ثـ مـ ن فيـ قـ و ل الحـ اـ ضـ ر هـ و	و

١	الى ويأمره بالوقو	ف	ليبيع له قايلا قليلا ولا بدوى لا يحرم الوقو	ف عليه	ويحرم ان يتلقا	١
ال	الركبان ويخبرهم بكساد ما	جا	وايه ويشترى منهم فلو قد صوا	و	بان لهم الغبن تلو	لو
م	مقدمهم فانه يجو	زان	يفضوا باب اذا اختلف المتبايعان في	مثل	الاجل وقربه أو بعهده أو	او بعده أو
ق	قدرا الثمن وصفته نظرت	فا	ن لم يكن لها بينة تحالف فيحلف	ذلك	على نفي أصل	صل
ت	تلك الدعوى التي أ	تا	بها صاحبها وعلى اثبات قوله وأ	ما	الاخر فيحلف ايضا	١
ض	ضد عين صاحبه مر	ه	واحدة ثم لا ينسخ الم قد حتى ينسخ و	ا	ن اختلفا في عين المبيع فلا نقول	ل
ب	بالتحالف وان اختلفا في	ا	مر مفسد له فقد كالتشرط الفاسد وما	شبهه	صدق من يدعى مطلق	مطلق
ال	الصحة على الصحيح عند أهل	لعلم	فان قال البائع لا أسلمه الا بعد	التو	فيه وقال المشتري ما أنا	١
٢	موفيك حتى أقبض المبيع	فا	نديخير البائع ثم يجبر المشتري ويحجر عليه تو	كيد	باب السلم لم يسم	لم
ب	يبع يثبت فيه خيا	ر	المجلس ولا يثبت فيه خيار الشرط	و	يشترط فيه أمور	ر
ن	نقد المال في المجلس فان أر	سل	العقد في الذمة وتفرقا قبل قبض	أ	س المال لم يجز وقعد	د
ي	ينقد البعض فيبطل فيما نقد	بعد	المجلس بقسطه ولا يصح السلم الا فيما	حر	ز بالوصف فلو اسلف	ف
ي	على مثل الدنانير والدر	هم	والحبوب والادقة والاعطروا أصنا	فه	والحيوان واللحم جاز ويلزمه	١
ف	في السلم أن يأتى بجميع	الا	وصاف التي تمين المقصود وما كان	عينه	من اجناس كنضوح	ح
ع	عمل من اطياب وتدو	تر	ياق لا يصح السلم فيه ولا فيما لا يضبط في	نفسه	بالصفة كالجواهر	ر
ولا	ولا ما داخل النار مثل	ا	لخبز والشواء ويجوز في الجبن وحل التمر والز	يب) وكل	مختلط يضبط كثنان	١
ت	تكون لجنه ابريسم أو كذا	ك	عكسه ولا يجوز السلم الا في قدر معلوم	وجميع	الامور التي تضبط بها	١
م	مقادير الاشياء اربعة الكيل	وا	لوزن والعدو والذرع ويصح في الكيل وزنا	وا	لوزن كيلا ولا يصح	لح
س	سلم مؤجلا في موضع	لا	يصح للتسليم حتى يبين موضعه وما عر	جع	مثله أو كان لوطالب يومئذ	ذ
ت	تمذرت تحصيله فلا	مرء	في بطلان السلم فيه وان أسلم فيما يصح	و	انقطع عند المحل فهو	و
ف	فيه الخيار بين الصبر	الى	وجوده أو الفسخ وان أحضره على	ما	وصف أو أجود وهو	و
ع	عين جنسه لزمه القبول	ا	ن أحضره قبل المحل لزمه قبوله الا اذا	قوله	من قبضه ضرر وان قال	ال
ل	له بعد قبضه منه	للو	اجبات غلطت على لم يقبل فيما قبضه	منها	مقعدا ثم	م



م	مَنْ يَنْكُرُ مَا	نَحْنُ	إِلَيْهِ مِنْهُ <b>بَابُ التَّقْلِيدِ</b> لَا	شِبْهَ	أَنْ الْمُؤْجِلَ لَيْسَتْ الْمَطَالِبَةُ بِهِ
ج	جَائِزَةٌ حَتَّى يَحِلَّ فَلَا يَنْتَعِ	صَاحِبُ	الَّذِينَ الْمُؤْجِلُ مِنَ السَّفَرِ وَإِنْ كَانَ حَالًا	و	أَمْ كُنْهُ الْوَفَاءُ لِمَنْهُ الْوَفَاءُ
ز	رَمَى الْأَمَّاكُنَ وَالْفَرَمَ مِنْهُ مِنْ سَفَرٍ	مَكَّةَ	وَعَبْرَهَا وَيَأْمُرُ الْحَاكِمَ بِالْوَفَاءِ فِي	الْبَدِ	أَيَّةَ فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ
و	وَأَمْتَنَعَ بَاعَ مَالَهُ	و	قَضَى دَيْنَهُ فَإِنْ أَدَّى الْأَعْسَارَ وَقَدَّرَ لَهُ مَا	لَ	حَبَسَ حَتَّى يَنْتَبِثَ بِفَرَاغٍ
ا	إِلَيْهِ مِنْ الْمَلِكِ وَلَا يَقْبَلُ	فِي	ذَلِكَ الْأَخْبِيرُ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ حَلْفَ وَلَمْ	يَتِمَّ	وَقَطْعًا بِالسَّلَامَةِ
م	مَنْ الْحَبْسِ وَقَدْ جَرَتْ	السَّنَةُ	بِالْجَرِّ عَلَى الْمُدْيُونِ إِذَا كَانَ	مَا	لَهُ يَحْزَنُ عَمَّا
ط	طَوَّلَ بِلَبِّهِ وَسَأَلَ	ا	لِغَرَمَاءَ مِنَ الْحَاكِمِ ذَلِكَ فَخِيْنٌ تَصْرِفُهُ فِيمَا	قَبْلَهُ	مِنْ الْمَالِ لَا يَنْفُذُ إِلَى أَنْ
ي	يَنْفُذُ عَنْهُ الْجُورُ	لَنَا	بِتَ فَإِذَا أَرَادَ الْحَاكِمُ بَيْعَ شَيْءٍ	مِنْ	مَالِهِ اسْتَحَبَّ لَهُ الصَّبْرُ
ال	إِلَى أَنْ يَحْضُرَ أَنْ كَانَ لَهُ	نِيَّةُ	فِي الْحَضَرِ أَوْ وَكَيْلِهِ وَلَا يَبَاعُ شَيْءٌ	الْأَ	فِي سَوْقِهِ وَمَا خَافَ فُسَادَهُ قَدَمَ
ع	عَرْضَهُ لِلْبَيْعِ وَ	أَمْرٍ	بِقَعْمَتِهِ بَيْنَهُمْ عَلَى قَدَرِ الدِّيُونِ وَمَنْ	عَرِ	فَ عَيْنَ مَالِهِ وَهُوَ فَارِغٌ
و	وَلَمْ يَشْغَلْهُ بِاسْتِحْقَاقِ خَيْرِ بَيْنِ	أَنْ	يَفْضَحَ أَوْ يَضَارِبَ وَالْخِيَارُ عَلَى الْفَوْرِ فِي	ا	لَا صَاحِبٍ فِي قَوْلٍ
ض	ضَعِيفٌ يَدُومُ ثَلَاثًا ثُمَّ	يَنْبَغِي	عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ نَقَصَ بِفَعْلٍ مَضْمُونٌ أَخَذَهُ وَضَارِبُ	بِ	بِالْبَيْعِ قَاتِي وَلَوْ
و	وَجَمَدُهُ وَبِهِ زِيَادَةٌ تَمَيُّزٌ كَالطَّلَعِ	الْمَوْ	بِرَجْعِهِ فِيهِ دُونَ الزِّيَادَةِ أَمَا غَيْرُ الْمُؤَبَّرِ	و	الْجَلِّ فَكَثْرُ الْأَصْحَابِ
ا	أَجَازَ وَارْجَوْعُهُ فِيهِ وَأَنَّهُ	يَدُ	خَلَّ تَبَعًا وَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا	يَجُوزُ	لِلْغَرَمَاءِ أَنْ يَخْلَفُوا
ل	لَيْسَتْ بِلَا لِقَاسٍ دِينًا يُؤَدَّى	بِهِ	وَاللَّهُ أَعْلَمُ <b>بَابُ الْجُرِّ</b> لَا يَصَحُّ	إِبْدَا	تَصْرِفُ صَبِيٍّ وَجَمْعُونَ فِي حَالٍ
ف	فِي ضَرُورَةٍ وَلَا غَيْرِهَا وَيَتَصَرَّفُ	فِي	مَالِهِمَا إِلَّا بِثَمِّ الْجَدِّ وَالْوَصِيِّ وَقَالَ	لَ	بَعْضُهُمْ أَنَّ الْأَمَّ
ب	بَعْدَ الْجَدِّ وَالصَّبِيحِ أَنَّهُ لَا	تَعْرِ	يُحِلُّهَا وَلَا يَلَايَةُ الْإِبْنِ صَبِيٍّ وَيَتَصَرَّفُ الْوَلِيُّ بَعْدَ	مَعْرِ	وَفِ الْمَصْلُحَةِ وَيَفْعَلُ بِالْأَغْبَطِ
و	وَيَنْبَغِي لَهُ بِالْأَجْرِ د	و	نَ الْإِبْنِ وَلَا يَبِيعُ عَقَارَهُ إِلَّا لِحَاجَةٍ مَخْجُورَةٍ	فَتَ	أَوْ غِبْطَةٍ ظَاهِرَةٍ وَيَحِلُّ
ر	رَهْنًا مَالَهُ إِذَا اقْتَرَضَ لَهُ	فِي	حَاجَتِهِ وَلَهُ يَبِيعُ مَالَهُ لِلْمَصْلُحَةِ نَسِيئَةً وَبِرَهْنٍ	مِنْ	الْمَشْرِ تَرَى تَوْثِقًا
و	وَيَشْهَدُ عَلَيْهِ وَبِزَكَاةٍ كُلِّ	سَنَةٍ	مَالِهِ وَيَنْفَقُ عَلَيْهِ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا بَلَغَ وَأَنْكَرَ	نَكَرَ	دَعَاؤُهُ الْإِنْفَاقَ الَّذِي
ف	فَقَدَرَهُ وَقَالَ أَنْفَقْتُ مِثْلًا	ثَلَاثَ	ذَلِكَ أَوْ نَصْفَهُ فَإِنْ كَانَ أَبًا أَوْ جَدًّا صَدَقْنَا	هَ	بَيْنَهُ وَأَمَا غَيْرُهُمَا فَذَهَبُ
ب	بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ يَصْدُقُ وَ	تَو	خَذِي بَيْنَهُ وَقِيلَ لَا يَصْدُقُ وَبِالْوُغِ الصَّبِيِّ	و	هُوَ شَيْءٌ يَجِبُ الْخُرُوجُ
فِيهِ	فِيهِ مِنْ الْجُرِّ وَالْبَلَاغِ	فِي	الْغُلَامِ بِالْإِحْتِلَامِ أَوْ تَمَامِ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً	وَمَعْرِفَةُ	بِالْوُغِ الْجَارِيَةِ بِمَا فِي



ب	بلوغ الصبي وبالحيض	و	الحبل والرشد صلاح الدين والمال ولا بد	من	الاختبار وهو	ل
ي	يختبر قبل بلوغ الو	لد	أوبهده وجهان الصحيح قبله ويحصل	معرفة	حاله بان يساوم ويسلم	زم
ن	نظا الرشد ولا يقع به قد	الملك	بل بمقد الولي ولا يصح بيع السفينة ونكاحه	وعكسهما	طلاقه وخلعه	ه
فا	فانهم ما يصحان وبان	ا	لولى يصح منه عقد النكاح دون البيع وبعضهم	يقول أنه يصح	باب الصلح	ح
م	من جف الى الصلح فهو	لظافر	وهو بيع وأحكامه احكامه فان	جاء	الصلح بعد الاقرار	ر
ف	فهو صحيح فان كان عليه دين	و	صالح عنه بعين واتفاقا لغير	بو	ية اشترط في ذلك	ك
ع	عليهما القبض في المجلس فلو أرا	د	أن يصلح عنه أجنبي وكان المدعى هنا	ك	دينه اصح وثبت	ت
و	وان كان عيناً	قنو	جب ان يقول هو مقرك وقد وكلني	زيد	في مصلحة لك فلو كان ان	ان
لا	لانسان دار حذاء	ه	طريق نافذ فائرع اليه جناحا	و	كان عالياً في الجنس	و
ت	تترتبه المحاميل	في	ظهروا بالمال جاز وليس ذلك	جا	ثراً في غير النافذة من حيث	ت
و	وقوع الملك عليها فان	ا	ذن أهمل الضرب جاز وان صالحهم على	ا	شراعه بشئ لم يحصل	لا
و	ويجوز الصلح	لمو	ضوع على وضع الجذوع على جداره سواء كان	خو	صاً وغيره والغصن اذا كان بحيث	ت
ا	أنه يقع على ملكه أو	يد	دخل هو داره ولم يقطعه المالك قطعه ولو كان هنا	ك	دار في درب لا منفذ له	ه
و	وبابه في أخـ	ية	الدرب فاراد تقديمه الى أوله جاز وان أ	ر	اد أن يؤخره فلا	ا
ه	هذا لمن كان لبيته	مد	دخل في الدرب فان كان ظهر بيت	جل	الى الدرب فاراد أن يفتح	ح
ا	اليه باباً للـ	ر	فيه لم يجز باب الحوالة المحيل والمحال	صا	حبال الحق فلا يفتقر	ر
ل	لرضا المحال عليه وقا	سه	بعضهم عليهم ما تصح بكل دين وعلى كل دين	لح	البيع وبالثمن الموقوف في	ف
م	مدة الخيار وعليه	و	يحميل المكاتب بالنجوم ولا يحال به عليه	و	ليست الحوالة مجهول غير معروف	ف
ج	جائزة وقيل تصح في ابل	الد	ية وان كانت مجهولة ولا يجوز أن يحيل بالدين	الحال	على مؤجل ولا عكسه وكذا	ا
ت	تجب عندنا المساوا	ه	في جميع الصفات جنساً وقد روصفة وهذا	منصو	ص وتبرأ ذمة المحيل	ل
ث	ثم يصـ	و	اجبا في ذمة المحال عليه فان تعذر الطلا	ب	له فرجع على المحيل لم يصح	ح
و	ولو خرج المبيع الذي	كان	احاله بثمنه مستحقا بطات الحوالة وكذا	ا	اذا رد بعيب في الاظهر	ر
ه	هذا اذا حال المشتري فلو	ا	حال البائع عليه لم تبطل وقيل تبطل أ	بدا هو	ضعيف ولو قال المحيل وكلتك	ك



و	وقال المحتال بل احدثنى فا	الك	للمحيل والقول قوله <b>باب الضمان</b>	كل	من صحت منه تصرفات
م	ماله صح ضم — انه و	المو	انع من التصرفات في المال تمنع منه الا	ا	لمحجور بالفلس فلا
ب	بطلان في ضمانه فلو ير	يد	المضمون مطالبته لم يجز مادام في	سم	الحجرو ضمان العبد لفسنا
ن	نجيزه بلا اذن ولا يشترط	ر	ضام المضمون له لكن نشترط أن لا يكون	نكرة	وفي المضمون عنه لم
ي	يشترط ذلك بل لو رأى	جلا	أو سمع به وضمن عنه بغير معرفته ولا رضاه	جا	ز والضمان اذا جرى
على	على دين لازم	كا	الثمن والارش ودين السلم أو يؤول	بعد	الى اللزوم وهو و
م	مثل الثمن في الخيار جاز ومن	ملا	ثم الصحيح ان مال الجماعة لا يلحق به وضمان	ا	لمجهول لا يصح بحال ال
س	سوى ضمان ابل الصدقة	و	لا يصح ضمان ما لم يجب وجوزوا ضمان الد	ر	الحاجة ولا يثبت في الضمان
ت	تخاير وكذلك يضمن اذا	ن	ض الق متاعا في البحر وعلى ضمانه ولا يشترط	ط	معرفة المال قدرا ووصفا فا
فعل	فعل فعلى هذا لو قال اعتق الغلام	م	وعلى مائة فاعتمقه لم تمته واذا	قد	صحت الضمانة يحدد حينئذ
ن	نفع المطالبة	في	من الضمان مع المضمون عنه فان أبرأ الاصيل	تم	الكلام وبرئ الكفيل كما قالوا وا
فا	فان أبرأ الكفيل بقى له	الملك	في المطالبة الاصيل وللضامن الرجوع بما	د	فع ان ضمن باذنه والا فلا لا
عل	عليه رجوع فان دفع	ن	خمس وعشرون باقيمته عشرون رجوع بعشرين	و	ان قضاءه وتسامح ح
ا	اليه بزيادة لم يدها و	عا	د بالاصل وتصح الكفالة بالبدن الا	نه	اذا تكفل ببدن مقترف رف
ت	تأمين عليه حد الله تعالى لم يجز وأ	ما	الكفالة بيد من عليه قصاص ونحوه فالجمهور	يقول	بصحتها واذا ا
ن	نبيه على مكان التسليم تعين	وا	لا تعين مكان الكفالة فان كفله به	من	غير اذنه فقد قيل ل
ف	ثبته أنه يصح والا	شهر	بخلافه فان سلم نفسه عنها برئ الكفيل عند	ذلك	وان غاب أمهل قدر ر
ا	المضى والايب وان مات أو	ا	نقطع خبره لم يطالب <b>(باب الشركة)</b> وهي	جا	ثرة ولا يشترط التساوى وى
ع	عن — لنا الا في الجنس	و	الصحة دون القدر وتصح في كل مثلي ولا يجوز	ز	الاقتصار في معاقدوا وا
ل	للفظ الشركة	كانت	شريكى بل يشترط الاذن في التصرف ولا	يد	خلافه في حكمها قبل ل
ما	الخلط فان كان المال عرو	و	ضاباع	ر	الاذن بينهما ولو و
ت	تساويا أو تفاضا لا	فا	لربح على قدر الما لين فلو وعد الشركاء منهم	جلا	وقالوا الربح الحاصل صل
ن	نعطيك أكثره لم تجز عذ	نه	وبطل العقد ان شرط فيه ذلك و	نصبت	لكل واحد أجرته قالوا وا

و	والرجح يقسم على المال والا	بدا	ن شركتها باطلة وكذا المفاوضة ومشا	ر	كفة الوجوه ومضى عزل ل
ا	أحدهما صاحبه انعزل و	ر	اح الاخر باقيا على تصرفه ومن شاركت	جلا	و ادعى عليه خروجه
جز	جزأ من المال بتفسيره أمرنا	ه	أن يقسم بينه فان الشريك أمين	على	المال بباب الوكالة اعلم م
ا	أن الوكالة تصح	في	كل ما يملك الوكيل والموكل مباشرته في	الحال	وذلك من قبل
و	وكالاته في المعاملات و	الشجر	والخصومات والعقود والفسوخ	ومثله	تلك المباعات في قبول
ه	هو الصحيح وتوكيل المرأ	ة	والمحرم في النكاح باطل وحقوق الله اذ	اقبل	منها شيء النيابة ه
س	سلك مسلك غيره	في	الجواز كالخ والركاة واستيفاء الحدود ولا تجوز	ز	الا بايجاب وقبول فلو و
ت	تاخر القبول لم يضر بل ا	قباله	على ما وكل فيه بالفعل كاف ولا يجوز لمن ير	يد	ها أن يعلقها بشرط ومع ع
ه	هذا لوعدها بشرط	تغر	ى اليه فوجد الشرط نفذ تصرفه ل	ضا	ه واذنه ولو نجزها وعاد في ق
ل	استعمله فيها لم يضر ومن	المحر	م أن يوكله في أمر يتولاه مثله فيجعل أ	حكا	مه الى غيره ان فعل ذلك لك
ل	لغيره عذر وان	و	كله في البيع جاز أن يبيع من أبيه وابنه	وهذا	للكبير أما الصغير فلا يتوجه جه
و	وجه صحته كنفسه ولا بأ	س	بالبيع من مكانه وليس للوكيل	أ	ن يبيع بدون ثمن المثل ولا مؤجلا لا
ه	هم كذا قالوا ولا يغير نقد	ا	لبلد الا باذن ولا يبيع بثمن المثل وقد	بو	يع باكثر ولو قال بكذا ذا
م	موجب لا فباعه بما جا	ول	حالا جاز الا أن نهأ عن ذا	ك	أو كان له غرض ومضى ما
ج	جرى الاذن بالبيع في	ليلة	معينة أو يوم أو مكان معين معين	مطلقا	ولو أمره بالبيع لشخص وهو و
ز	زيد مثله لا فباع	من	عمرو ولم يجوز متى خالف في بيع ماله أ وفي الشر	اء	بعينه فتصرفه باطل وحيث ث
و	وجد الشراء في الذمة مع	ذی	الخالفه وقيل للوكيل ولو قال اشتري هذا	الد	ينار شاة ووصفها حق في
ا	الوصف فاشترى شاتين لم تنقطع	الحجة	الا اذا سويت احدهما دينارا و	ا	لا فاله مقدر غير ثابت ث
ثم	ثم لو أمره أن يطلق ر	سنه	في البيوع الفاسدة لم يجوز أن يصد	ر	صحيا ولا فاسدا والمعيب ب
ا	اذا اشتراه لم يملكه	احد	ولم يعلّم جازله ولم يملكه الرد ويجوز	ز	للوكيل في البيع قبض الثمن و
لم	لم يملكه وان وكله أن يشتري	ی	عبد ا فليذكر نوعه وصفته وقدر ما	يد	فعنه في ثمنه والوكيل ليس ب
ت	تقبل عليه دعاه	و	ى الجنایة الابينة والقول قوله ولو	قا	ل بعتنه بالثمن الذي ی
ق	قد أذنت فيه	عشرين	وقال أذنت بثلاثين فالقول قول الموكل ولو	يما	ريه في دعوى الرد ولم يؤمن ن

١	الموكل بدعواه صدق الوكيل	و	اكن مع يمينه وان ادعى انه سلم الى	و	كيه لم يقبل ولو سلم	٢
رب	رب المال اليه مثالا	سبع مائة	ليقضى دينه فقضاء في غيبته ولم يشهد	عند	القضاء لا منه من غدره	ن غدره
و	وانكر ضمن لتفريطه	و	سواء صدقه الموكل أم لا ولو فعل ذا	ك	يحضرته لم يضمن ومن نحا نحو	و
هو	هؤلاء ذكر انه لو قال	كان	التسليم بحصرتك فأنكر وحلف قبل انكاره ولو	ادعى له عمرو	ان زيدا وكله في قبض مال	ال
م	مع شريكه فصدقه	مشار	كجاز التسليم اليه ولا يجب لانه يضمن اذا	جا	زيد وانكر والوكيل مطلق	مطلق
ب	برأيه يعزل نفسه متى	كا	ن له غرض فاذا عزله الموكل ولم يعلم تلكا	لسا	عنة فالتصرف الذي	الذي
ن	نفذه بعد العزل لا ينفذ	في	الاصح وينعزل الوكيل ان جن أحدهما	وقر عليه	كل شيء	ي
ي	يخرجهما عند أهل	العلوم	عن أهلية التصرف بباب الوديعة	واعلم	أنه لا يحصل لرجل	ل
ع	عاجز عن حفظها قبولها	و	متى قدر استحباب وشرط المودع والمودع	ان	يكونا ممن يجوز	ز
ل	له التصرف فان	كان	الايداع من صبي ضمنه الوديع ولا يبر	ا	الا اذا سلمه	مه
ي	يومئذ الى وليه ويجب أن	يحفظ	الوديعة في حوز مثلها من الامكنة وا	لظروف	والوديعة أمانة فاذا	ا
ف	فرط ضمنها ويجب عليه	مقد	رته من الحفظ وان عين له حوز فجعلها في أ	على	منه أو مثله فان حصل	ل
ع	عليها التلف بسبب اقدا	مه	على المخالفة ضمن والا فلا مثاله لو أودعه	و	قال لا ترقدها فأكابر	ر
و	ورقده فان تكسرت فالتلف	طال	ربقر يطره وان سرق لم يضمن لانه حفظها من و	جهين	وان أراد سفره تصدق	دف
ل	المالك فان لم يكن ظاهرا	اسلم	للمالك ثم الامين والترتيب وأحب ولو فرض خم	طرف	الوديعة وهو و	و
ن	ناو أن يأخذها	و	لم يأخذها ضمن ولو لم يعلق الدابة الوديعة	(في زمان	حفظه حتى هلكت ضمنها	ا
ثم	ثم ان نهاه عن علفها و	كفاية	أمرها لم تجز طاعته لكنه لا يضمن ولو خلط	و	ديعة بما له بحيث لا يحصل خروج	ل
ا	أحدهما من الآخر ضمن ويتعهد	ا	لثياب الصوف بالنشر واللبس ان احتاجت	(و طرف	الوديعة كل ذلك يلزمه	ب
في	نيابة لئلا يكمل العمل	للمحفظ	لنفسه ومتى امتنع من تسليمها عند الا	مكان	ضمن ولا أحدهما فسخها اذا	ا
ه	هالك أحدهما أو جنأ	و	أغنى عليه انفسخت الوديعة وان ادعى رد	ها	اقول قوله بيمينه وان ذكر	ر
ا	أنه سلمها الرسول فقطع في	التبني	انه تلزمه البينة وان ادعى تلفها صدق و	ل	مته اليمين ان لم يكن السبب	ب
ج	جليا وان ذكر	في	هلا كهاسيبا ظاهرا كالخريق والنهب و	ما	أشبههما لم يسمع	ع
ز	زعمه الابينة موافقه	ل	لدعواه والجواب بعد الطلب مضمين فان قال ا	في	ما جحدتها بل أنسيتها	ما

او	أوغلظت لم يــــبرأ	الا	ان يصدق المالك <b>باب العارية</b> هي	مثل	غيرها لا تصح الا من يصح ح
ا	التصرف منه وتصح في كل	ما	ينتفع به مع بقاء عينه ولم	يو	جهوا وجه الجواز لمن يعبر ر
خ	خادمة من رجل غير محر	م	ولا مسلمان كافر ولا صيد من محر	م	نم اذا كانت لا يضاف ف
ر	رأيا فتنه فلا شبهة بذهب	الشافعي	جوازها واذا استعار شيء فله فله	و	فعل مثله ودونه فلو و
ج	جرت العادة للغراس فغرس أ	و	زرع جاز الا أن ينهاء ولو استعار	ساعة	استعار للزراعة فلبث ث
ب	برهنة ثم رجع قبل	أخذ	الزرع نظرت فان كان الزرع يؤخذ	و	هو وقصيل حصده والا لا
ع	عليه تركه الى أن يبيع	الحد	الذي يحتاج اليه ولا يتركه مجانا بل	بكر	اء ولا يجوز الرجوع في الحدث ث
ض	ضرورة والدفن حـ	يث	حتى يبالغ الميت وان أعاره للبناء والغراس	مد	أحدث بعده هابناء أبيع ح
هـ	هدمه وأما ما بنى	من	تلك المدة فان شرط أنه يباع مجانا	حين	يرجع لزمه والا فان اختار و
م	مستغبرها القلع قاع	ا	لا أنه يلزمه تسوية الارض وان لم يختار	و	اختاره المالك ك
م	منه قلناه اختر	شيا لم يرائه	ين امان تبقيه باجرة أو يقطع وتضمن النقص	هد الانهر	وقيل أو يسلم فقيمة البناء ا
ن	نعم لو تشاح فشيء	خ العلم	يختارون الاعراض عنهما حتى يختار شيئا	و	للمعير دخوله ما ويبعث ن
ا	اذا شاءهم اسـواء	رضى	المستعير أم لا والمستعير قيل أنه يمنع من	عام	الدخول والاصح له الاختلاف ف
لم	لما فقهه كالسقي ونحوه و	الله	أعلم ويجوز أن يستعير شيئا ليرهنه	و	هو في قول عارية اذا ا
ت	تلفت أو ييهـت	عنه	ضمنها بالقيمة والا طهر أنه كالأضامن فيجب	وقت	العارية أن لا يجهل ل
ق	قـدر الدين وصفته	و	جنسه وغريمه فان تلف مع المرتهن لم يضمن	و	ان يبيع في الدين رجع بما ا
ا	ابتاع به واسـو	كان	له حائط فاعاره لوضع الجذوع ثم رجع	قبل	الانهدام جاز على الاصح ح
ر	رجوعه ولا يهدم مجانا	و	ليكن يخبر بين أن يقلع ويضمن النقص	و	بين الاجرة ويضمن المستعار ر
ب	بقيمة يوم التلف فان و	لد	ت معه فالولد أمانة وان استعارها فاسار	بعد	ها الولد والمالك واقف ف
ج	جاز قبضه وكان عند	هـ	أمانة ولو اختلفا فقال المالك أجرتك	وما	أعرتك وقال راعك بها ا
ن	نعم أعرتني صدق صاحب	المالك	على المذهب ولو قال غصبتني صدق	ا	لمالك أيضا ولا خلاف في الرد لرد
س	سبيله أن يصدق	ا	المالك <b>باب الغصب</b> الا	شبه	فيمـا وصفوا في
ا	ان حـده على الحقيقة لا	لمجا	زهوا الاستيلاء على حق الغير عدوانا فا	ذ	اغصب مستحقا لم يحل ل

أ	أمسأكه الا اذا ز	هد	فيه مالكة وان خاطج ربح محترم مغبوب كان	ل	ل	تزعـه ان لم يكن أثر	ر
خ	خروجه ممرضا ولو أدخل	في	سفينة لو حاصصوبوا وفيها محترم	و	و	ن الجنة البصر فهو	و
ي	يمنع حينئذ من	قلعه	وان بني بساج مغبوب فعن في المبا	ن	ن	لم يترع وما بقي	ي
س	سوى تسليم أكثر قيمة	تغر	ي اليه وان تلف المغبوب أو تلفه وله	مثل	مثل	ضمنه بمنـله فلو عـدموا	وا
م	منـله أو وجـدوه	ولم (يرض	صاحبه بثمان المثل ضمنه بأكثر قيمة الى التعذ	و	و	غصب ما لبس له مثل	ل
ي	يضمنه بقيمة ولا	يترك	له زيادة بل بأكثر قيمة ما بين الغصب	و	و	التلف واذا وصل	و
الم	المالك وطالبـه	و	المغصوب غائب ضمن له بدله فاذا	اما	اما	عاد اليه ترادا ولو	و
خ	خـرج به عيبا	لـد به ضمن	الارض ولو غصب خفين قيمتهما عشرة فعد	م	م	أحدهما فصار قيمة ما	ا
ت	تبـبقى درهمين لزمه	ا	ن يغرم ثمانية وان قطع يد عبـد	و	و	جب الاكثر من نصف قيمة تعدل	ل
ر	رقبته أو ارش النقص و	سوا	غصبه أم لا وان أحدث نقصا يسرى	فوق	فوق	ذلك الى تلف الآخر	خ
ع	عد دناءه تالفوا لـ منـا	ه	الضمان كما اذا بل الخنطـة أ	و	و	خط الماء بالزيت ولو	و
و	وقع مع الغاصب ماله أجرة	فا	لاجرة لازمة له مدة اقامته	تحت	تحت	يده ولو أو لـ ج	ج
ال	الغاصب في الجارية كرهاا	ستقر	عليه المهر وان طأوعته لم يجب	وعند	وعند	بعضهم يجب ولو	و
خ	خط المغبوب بالاتـمـيز	له	منه لزمه بدله ومالكه على الصحيح	و	و	قيـل لا ولو خط برا	ا
ب	بذرة لم يقبل منه	الا	التمير وان سمن ثم هزل ثم سمن ثم	حول	حول	هز لا ضمن السمين وقيل	ل
ب	بل بضمن أكثر الا	مر	ين منه ما وان أحدث فيه شيئا كالمـبـغ	وما	وما	أسـهـه وأمكن أن يترجـح	ح
و	ويفصل أجـر عـيـاهـه وان	بعد	فصله ولم ترد قيمة الثوب فلا شيء له و	ا	ا	ن نقصت قيمته جـبر	ر
ر	رعاية له وان زادت فالر باد	ه	يشتركون فيها وان قصره أو صدقه وما أ	شبه ذلك	شبه ذلك	فلا حـق له في ذلك لـ	ل
ل	كما اذا صاغ الفضـة أ	وكان	خشبا فاعمله بابا وان اشترى في الذمة	و	و	بقـد الدراهم المـغـصوبة فلا	ا
ض	ضمان في الربح والـبـواجب	فيه	رد مثل الدراهم وان اشترى من الغاصب	و هو	و هو	يعـلم وتلفـت	ت
ال	العـيـن عـدـه فـهـوضا	من	والقرار عليه وان لم يعلم فبكل ما	يكون	يكون	ملترضا ضمانه بالبيع فلا	ا
خ	خلاف انه لا يرجع به	ا	لمشترى لقيمة العين نعم في الاجزاء خلاف	منصو	منصو	ص عليه اذا تلفت لا بفعل	ل
ي	يكون منه والصحيح ليس له	لـ	جـوع ومالم يـلـتـرم ضمانه بالبيع وقـد	با	با	شـر منـفـعـته كالمهر فالصحيح	ح

ل	لا يرجع به أيضا فان لم	يا	نه فيه نفع لقيمة الوالد رجوع به و	اذا أتى	الغاصب باطعام المأخوذ	ذ
و	وأكله الضيف لزم رأ	سه	ولا يرجع به على الغاصب وكذا الوقر	به	لما لك فأكله ولو و	و
ه	هيج طرابعد أن حل	و	ثاقه ضمنه وان لم يجبه ولكن فسخ عنه	ظرفا	أو قفصا فان ثوا	وا
و	ووقف قبيل الم يضمـنـو	الا	ضمن ان طار عقب الفتح وان فتح زقا	في	الارض مطروحا فسال	ل
ف	فيها أو منصوبا فـسـقط بالا	قدام	على الفتح ضمن وان سقط من	موضعه	بعارض آخر فلا ثم	م
ا	الحـر لا يضمن غاصبه	ما	فيه من المنافع الا اذا استوفاهـا و	تقول	ان مجرى الصايـب ومجرى	نجرى والنفاذ
ع	عود اللهـو وكل ما	لا	يحمل الانتفاع به واحدا لا ارش على	من	يكسره بواب الشفعة ويجوز النفاذ	ل
ل	لها مخصص لا	يكون	الا في جزء مشاع من عقار اذا احتمل	ذلك	الجزء القسمة فاما ملك	ك
ن	ناجـز قد قسم	فا	نه لاشفعة فيه وفي الغراس والباء الشفعة ان	بيـع	مع الارض بالاقتول قول	قول
ثم	ثم لا شفعة الا فيما	قام	الملك فيه معاوضة اماما ما انتقل	عنده	بوصية أو هبة	ه
ا	التطوع فلا شفعة	هنا	لك وليس لشريك الوقف شفعة و	ا	لاخذ يكون بئمن المبيع ع	ع
ن	نعم اذا كان الثمن في ذ	لك	غير مـثـلى أخذه بقيمة الثمن ذلك ا	ليوم	المعقود فيه ولو ان فت	فت
ي	يشترى شقصا مـؤـجـلا فلا	شهر	من الخلاف انه يخبرين أن يجهل الثمن الذي	نصب	ويأخذ في الحال ال	ال
م	منه أو يدعى برحل لول الد	ين	ويأخذ ثم الشفعة على الفور فان طابها	عند	البيع ولم يجـدد	د
ر	رهبان غافل له امتثال ثلاث	ثم	اذا علم وهو يأكل أو في حمام أو صلا	ه	أمهـل الى ي	ي
ات	اتمامه ولو ادعى أنه	تزل	به الخبر ولم يصدق عذرا لا ان كان الرا	و	ي ثقة وان كان الاخبار ار	ار
ا	ان الثمن ألف وكان	د	ونه لم يـسـقط حقه وان دل ذلك	اليوم على	البيع أو ضمن الثمن ثم	م
س	سأل الشفعة جاز ودرك	ا	لشقص على المشتري ومنه يؤخذ فلو	انه	ترك القبض لم يـحـل	حل
ت	تركه وأجبر على القبض كا	ر	ها حتى يأخذ الشفعة واعلم ان الشرع حا	ظر	أخذ بعض الشقص تبعضه	هـ
ع	عليه بضـريـه و	الشجرة	اذا أتمرت بعد الشراء الموصو	ف فعند	ما يؤخذ في نظـرـها	ا
م	ما كان بارزا لم يدخل	و	ما لم يبرز يدخل في الشفعة ولو كان هناك	من	الشفعة جاعة فكيف ف	ف
ل	لهم الاخذ اذا	كان	انصبتهم مختلفة فيه قولان الاصح منهما انا	ظر	الى الاصـباء فيقسم	م
م	ما يؤخذ على قدرها و	ا	لثاني على قدر الروس فان غاب بعضهم فالمر	وف	ان من أقـام قام	قام

خ	خيرين أن يكون أخذ الكل أو	تا	ركاله من غير تبعض ومن قدم منهم الى	المكان	انتزع حصته ولو غرسها	ها
ب	بعد الشراء فلا شفيع طالا	بك	بها وتقلع ما غرسه مجانا لانه شريك	و	لم يأذن لك ولو	و
و	وقفها فله فسخه و	الا	خذ فان بعته أخذ من المشتري	اليوم	ان شاء وان شاء	ا
ن	نقض بيعك وأخذ من	جنا	بك ولو اختلف المشتري والشفيع في القدر	من	التمن صدق قول	ل
ا	المشتري ولو أنكر الشراء فإ	د	عاه البائع أخذ منه وسلم اليه القيمة	التي	باع بها وان زعم	م
هـ	هو ان المشتري أمراه	يوم	فهل يأخذ هذه القاضى ويحفظه معه	للزمان	الذى يعترف فيه أم يطلق	ط
ذ	ذلك تحت يده حتى يقع	الا	عترف بالشراء وجهان أحدهما الثاني	و	الذى له من الخيار المؤسس	س
هـ	هو خيار الرد بالعيب فقط و	مير	ان الشفعة يثبت لورثة المستحق ومثلهم و	مثله	كالشراء في الشفعة يلزم	ن
ا	الطالب منهم أن يقطع الا	شحا	ريأخذ الكل أو يترك (باب القراض)	و	لا يصح العقد فيه	هـ
ب	بغير التبرين بل انرا	ع	الا أنه لا يصح في غشوش ولا مجبول وو	قمت	الحصة فيه على تعيين ما	ا
ح	حصل عليه القراض	الذى	اللعقد ويشترط لهما الاختصاص والاشتراك في	الرجح) أما	لو قال على أنه يصير	ر
ر	ربحه لك أو ربع ما يبيع بد	ين	لك فهو وقراض فاسد اذا تصرف فيه ل	م	تصرفه وأجرة المثل نصيب	ب
ال	العامل فان باع بما لا يتغا	بن	الناس بمثل له لم ينفذ تصرفه فيه ولا يجو	ز	الاعلى جزؤه معلوم كربه	هـ
ش	شطره وفي وجهه صحيح	منصو	ص لو قال والرجح بيننا صح وحكنا بأنه ير	يد	نصفين ولا يصح الا فيما	ا
عر	عرف أنه يعم ولا يند	ر	وجه وده ولا على معام له تخفى بعينه	و	تعلقه بشـ شرط لا يصح	ح
ب	بل لو قدر مدة وقال	فا	ذا خرجت لا تبمع لم يصح ون قال اذا	خرجت	لا تبـ ترصع وان شرط تصرف	رف
ا	المالك معه فلا	غر	وانه لا يصح وله شرط عمل غلامه و	يف	مر بالاحتياط وهو	و
س	سلامة البيع من الغبن وسو	اه	كالبيع بنسيئة فلا يؤجله ولو ييو	م الا	بأذن وله شراء الميعب حيث	ث
ر	رأى في شـ رائه غبطا	حتى	ان الميعب الذى فيه منبطة لا يجوز لا	حد	هـ ارده حتى يتفقا أولا	لا
هـ	هـ ما على رده وما	قبض	للقراض لا يسافر به بغير اذن فان اذن	وسا	فـ ر جاز وحيث	ث
ا	أنفق العامل من المال	على	نفسه في الحضر غرم وكذلك في الاسفا	ر	على القول الصحيح	ح
ن	ثم نصيب العامل فيما	هـ	بعضهم بملكه من حين ينظر الى	يج	والاصح أنه لا يملكه بغير	ر
ا	القسمـ والصحيح ان	الملك	في غرضه مال القراض يفوز به المالك	بعد	نصيبه من الرجح وكذلك	ك



ن	تأجير رقيقه وكسبه وبعض	الناس	يقول هو مال قراض وما حدث من نقص في هذا	المال وكان قبل تصرفات
ا	العام ل فالاصح فيما	صر	حواله انه من رأس المال وما نقص	ق منه به بعد التصرف
ن	نجره من الربح	وا	ن اشترى للقراض في الذمة وهلك المال وفا	قبل أن يسلم العام لما
ذكر	ذكر من الثمن فقد قيل الا	مر	فيه يلزم العامل وفي البويطى يلزم المالك و	ق به ضمهم وقال اراد ان تلف قبل
ال	الشراء فالعام ل يطالب	به	أما بعده فيطالب رب المال ويكونان فا	له متى أراد أو أحدهما ومتا
ز	زال عقد أحدهما أو مرض	الى	ان أغنى عليه انفع العقد	اختلفا في قدر ربح
ح	حصل أو قدر رأس المال	عد	نالى قول العامل يمينه وكذا اذا حصل	م فيما اشتراه وأنكر
ا	المال كونه للقراض فا	ن	القول قول العامل وكذا اذا قل أد	الك المال ولم يتصرف
ف	فان عينها جزأ للعامل	وجرت	المنازعة في قدره تحالوا ولا يحكم له	الاجرة باب العبد اذا كان ماذونا
في	في التجارة فيا يلزمه	من	دين التجارة يقضى من مال التجارة	من كسبه فان لم يفأه هل
ح	حتى يعتق ولا يطالب في	هذا	سيده ولا يتحرل الا فيما أذن له وان	ه من شئ اجتنبه ومتا
ر	رسم له التجارة لم يجزله	الا	جارية ويلزمه الاحتياط ولا يتخذ الدعوا	ولا يتصدق على الناس
و	ولا يبيع بنفسه وليس له	ير	اث من ميت وان ملك مالا لم يملك	شيأ وان خرج شئ
ف	فيما باعه مستحقا طوب	ا	لعبد وسيده وان اشترى بغير اذن السيد	ليبيع باطل وليس
ه	هنا الا استرجاعه ولا يلزم	مو	لاه ان كان قد تلف ولا رقبته لان سيده ما	لذلك نعم يطالب لو
في	فارق الرق وصا	ر	حرا باب المساقاة لا تنعقد بلفظ المساقاة	بما يؤدى معناها وموردها
ال	النخل والكرم لا	غير	وان ساقاه على ودى الى مبددة و	في يقضى بأنه لا يحصل
خ	حمله فيها أو كانت الاحتمالا	ت	متعارضة لم يصح ويشترط كون الودى والا	مغروسة وان يكون قد
ر	رسم مبددة يعلم	الناس	ان المعقود عليه يبقى فيها ولا تجوزا	جزء معلوم من ثمر غناب ونخيل
ف	في نفسه معلوم كالثلث	و	لوعينه له ثمرة نخلات لم يجز لان فيه	يرا وتلزم بالعقد وألزموا
ال	العامل كل ما	حصات	به الزيادة في الثمرة من التلقيح والسقي الذ	يحتاج واصلاح المسائل لروى
ا	الشجر كالسواقي وما	بين	الاجاجين وعلى رب المال ما يحفظ به	صل مثل الحيطان والدلو
و	والرشا وحفرانهم ورو	المنصو	ص انه لو اشترط أن يستعين في العمل	أو أقل أو أكثر أرقا

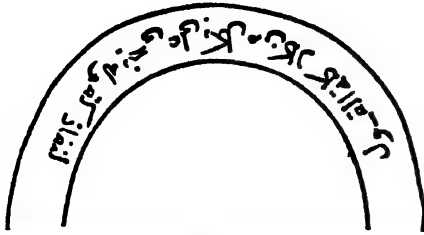
ل	رب المال جـازو	ر	ب المال يترك له اليد وهو أمين فيمـا	ا	دعى عليه من خيانه ثقلو	لو
ي	يثبت انه خـائن ضم	ا	ليه من يشرف عليه فان لم تحفظه	ح	اسـة استؤجر من يحصل	صل
د	دفع الضرر به و	يو	خذ الاجرة من العامل وكذا اذا هرب أو خـا	ف	قتسـتريستأجر عامل ولو و	و
خ	خرج فقـير أنفقـر	ب	المال باذن الحاكم فان أنفق بلا اذن ففـرط	وهى	لا تلزم العامـل فاذا ا	ا
ل	لم يجـد من يقرضـه فله	أ	ن يفسخ وللعامل الاجرة الا اذا كانت الثمرة	عند	ذلك ظاهرة فتحصـل ل	ل
هـ	هناك الشركة مع انفسـا	خ	العـقد فيبيع المالك أو يشتري نـصب ذا	ك	أو يصـبر وان مات وسمح ح	ح
ال	الوارث بالتـمامه فليس لصاحب	الملك	منعه والاستؤجر عليه من ماله	و	تملك العامل حصـته من غـر ر	ر
خ	خرج حال الخـروج	المو	جود منها <b>باب المزارعة</b> و	عليك	اذا أعطيت أرضـك ك	ك
ر	رجـع لا لـيزرعها و	يد	دخل معك فيما يخرج منها ان يكون ذلك	و	اردا على أرض فيها ا	ا
م	مغارس نخـل أو كرم	وبين	تلك المغارس بياض فلا تزرعه فيهـه	دو	ن المساقاة بـل اذا ساقيت ت	ت
و	وأنت بالمزارعة تبعـاجاز	ا	ذا كان البذر منك <b>باب الاجارة</b> ا	نك	نـحكم حين تتأمل أحوال ال	ال
هـ	هذه الاجارة بانـها يبيع	لمالك	هى المنافع وتنـعقد بلفظها وبمعناه	كقولك	أجرتك وأكريتك الفـرس رس	رس
و	ونحوه سنة بـكذا	و	تقول قبلت ونحوه وشرطها منـفعة لا تحرم	عليك	فلا تصح فى الزمـر ونحو و	و
ح	حـولة خـمر وخـنزير و	الامرا	ذا كانت على منـفعة معينة كاسـنأجرت	زيـدا	للحج أو الدابة لارـكـبها ا	ا
ذ	ذكر وانـه الجـواز ولا	مرا	فى صحـتها على منـفعة معلومة	ينـصب	لهاذمته وتشـغلها بـخصـيل ل	ل
ف	فـرس يركـب أو	سلة	يحـفظ فيها فاذا اسـتأجر أرضا لا جـل	ز	راعة فليكن ساقـيه أولها ا	ا
هـ	هناك ماء عـدد اذا	و	قعت الاجارة على معين فلا بد أن تعرفـه (ير	يد	هـا لركوب أو جـل ر ياش ش	ش
والخ	والخـبر بوصفها لا يـكفى وا	لزموا	معرفة قدر المنـفعة وهى تقـدر	ا	مـا بالـعمل كـجـر وركوب ب	ب
ز	زلفـة واما بالزـمان مثـل	ا	لـسكنى فان تعذر بهـم امعاك البناء قدـر	با	حـدها والاصـح انه اذا أجـرها ا	ا
م	مـدة تـبقى فيها صحـوا	للك	فى المنـفعة يسـقى للسـنأجر ولا يثبت با	لا	جـارة الخـيل وان كانت كالـبيع ع	ع
و	وانما هـى يـبع بـمـكم	الجـا	زوال الجـهل بمعرفة جنـس الاجرة والقـدر والـ	غـر	رفـلا بد لـه مـا من اتـوال وال	وال
هـ	هـذه المـعرفة فلو شـا	هد	ما لـجزافا وعـقـد به جـاز وتـعلقها على	ا	لـشـرط لا يـجـوز و بـجـرى نـي	نـي
و	وجـوب الاجرة بـجـرى الثـمن	فى	البيع يـجب بالعـقد ويسـتقر بالاستيفاء أـ	ومعناه	فاذا سلـمها اليـك ك	ك



ع	عـ على الصحيح وان	عد	مت المعينة في اجارة الذمة أو غصبت	سد	غيرها مسدها ولم يحكموا	ا
هـ	هنا بفسخها والمكرى فيها	ن	هرب اكرى عليه فان تعذر ذلك	وا	عيا عمل المكرى بالذى لذي	لذي
ف	في شهونه ان شاء فسخ	ووقف	حتى يجده ولو خاط له قباه فقال ا	ياك	أمرت أن تخطيه فيصاف كذب	ب
ق	قوله وقال أمرتني أن ا	قدر	ه قباه فالأظهر تصديق المالك ولا تستحق	الا	جرة باب الجمالة ونخرج	لذي
ط	طريقها كقولك من رد	ثلاثة	من عبيدى الا بقين أو بنى لى حائطا أو ا	مل	غلمانى بالمتاع فله كذا فيلزمه	لذي
وا	وانما يلزمه اذا عمل و	أشهر	الوجهين جوازها على عمل معلوم وقيل لا	بدأن) يريد	عمل المجعولا ولو اشترك خمسة	لذي
م	منه الا في العمل جاز	وحصلت	الشركة بينهم في الجعل وشرط الجعل	ا	ن يكون معلوما	ا
ا	الا أنهم اذا اختلف الا	مر	بينهم في قدره تحالفوا ولو أمره بغسل ثوبه و	خذ	فذكر الاجرة لم يصح	ح
ا	أن يطالبه بأجرة والله	ا	علم بباب المسابقة وهو بوض كالاجا	ر	ة في الاحكام حرفا بحرف	رف
ل	لازمة بالعد قدر قيل مر	سلة	لا تلزم بالعقد كجمالة والاصح	الا	ول وتجاوز على الرى بنبل أو و	و
ح	حارب وعلى آلة الحرب كلها و	بين	خيـل وابل وبغل وحمار وفيل والكا	مل	لا يسابق ناقصا	ا
ر	ربه آيس من أن يسبق	أحد	امنهم ويشترط تعيين الغرسين والغاية	واعلم	انه يجب التساوى في القرب رب	رب
ف	في الابتداء والانهاء وتعيين	غلمان	يركعونها لا يشترط ويجوز لغـيرها	أن	يخرج العوض في دفع	ع
ال	المال على أن يكون	المالك	فيه للسابق ويجوز من أحدهما فان أخرج	كل	منهما اشترط لتصح	ح
ثا	ثالث فـرسه كفرسيهما في	المجا	راة ولا يخرج شيأ فان سبقاه أو جاؤا معا فلا	شي	له وان سبق هو أو الآخر	ر
ن	نعتيه السبق وان	هد (اهم	الامام الى المسابقة وأخرج من بيت المال جاز	فان) ذكر	ان المسبق شريك	ك
ى	ياخذ من قبل السابق فسد	وبعض	ما يأخذ جاز في الاصح والسبق اعتبر	نه	العلماء بالاعتاق هذا	ا
ف	في الخيل وفي الابل بالكو	اهل	وموت أحد المركوبين يبطل العقد دون	مما	ت الركبين فان كانت	ت
ى	يومئذ المسابقة على	ا	لرى فلا بد من تعيين الرماة ولا	يحتمل	من لا يحسن فان عـرف	ق
ج	جعلته اعوضه وبادرنا	لقلمه	وسقط من الحرب الآخر واحد ويثبت	ا	لخيـار الرماة لاجلهمـا	ا
و	ويشترط معرفة عدد الرشق	وا	لا صابة وصفة الغرض ومدها وسند كرا	نواعا	من الرى فليبين أولا لا	لا
ز	زعيمهم ان الرى الذى	دخلوا	عليه محاطة أو مبادرة أو مناضلة	ثم	يشترط على الاصح	ح
في	فيهم نيمان البادئ	ليلا	يقع التشاجر والرى قرع وغيره فاذا	ميزته بنوع	منه جاز فليـعرف	رف



ل	الارض لم يصح وقيل ل	ن	أراد أن يشترى من المعلن دون	مر	زالت الارض فلوان ا
ل	ثمة منه سهلة الخروج	الفا	لاول أصح والمعلن الظاهر هو الذي تكون	وا	فيه في - انه يصح
و	الكحل فن أخذ شيأ منها فهو	و	رواها قوت واللفظ والمومي	لد	ا اذا طلبت كالبور وا
ا	يعطى أكثر منها ا	فلا	فالسابق أحق يأخذ قدر حاجته	ه	ل له وان ضاقت وتنازعا
ل	كان مما لا يحصل ل	ن	كان الموجود مباحا كالماء والخطب وا	ان	ا أصلا وكذا الحكم
ح	يحييها فهذا يصح ح	أكثر الناس	كالواضع التي يصير الماء فيها المباح	يسلمها	ض ض - رورة الاجبونة
ر	يطبق أهله سفر ر	ملا	ان ضمن الامام أرضا تعرها ابل الصدقة و	و	م منها تملكها بالاحياء
كا	ما يكون لمن زكا كا	وأحسن	يضر باب اللقطة في الالتقاط جائز	لم	ا النجسة جاز ذلك اذا
ت	ويعرف جنس اللقطات ت	الناس	ذلك ثم يعرف قدرها وصفها وشروطها في	يفعل	ر رأيه في دينه فيستحب أن
ا	ت أمكنتها ا	وجها	بتعريفها في الاسواق وأبواب المساجد	ودعا	و وعفا صها ووكاءها
ل	ان من التقط ليحفظ المال ل	واعلم	كل يوم مرتين ثم مرة ثم أسبوع ثم شهر مرة	الناس	ه هكذا سنة ينادى في
ر	كانت مما يحتقر ر	ان	ماله لا يلزمه التعريف بل يستحب و	الى	و ويسلمه عند الوجود
س	انه قد أعرض ويئس س	كل	متعلقة بذكرها فاذا ظن	نفسه	ا أوجبنا تعريضها مادام صاحبها
وا	حدث من زوائد هساوا وا	ما	صاحبها قبل التملك أخذها وأخذ	وأجابه	سك سك وتملك فاذا نادى
لا	منه الحكم بانا لا لا	تجب	ن مضت السنة ولم يطلب تملكها وضمنها واما	ا	ا المتصلة والمنفصلة و
شب	زيادة متصلة والنشب شب	منه	داه حتى يملك فان تملك وجاء صاحبها أخذ	لما	ن نضمه قبل التملك بل له ا
ا	قيل بجوازه وأما العبد فـ ا	بما	النقاطه الالتمعظ لالتملك ور	ايك	ال الضائع في الحرم ليس ا
ع	متعد بذلك فليزرع ع	فهو	هَذَا قول نجيزه فان التقط	وغير	ث ثبت صحة التقاطه
وا	ص عليه والمكاتب قالوا وا	منصو	يرون حينئذ الملتقط هو السيد كذا هو	هم	ا اما بادن السيد فيصحو
لم	الجارية التي لم لم	تقول	من القولين قول يجب زعمها من الفاسق والا	وظهر	ن نجيز لقطه -
ن	وجدا لهما بالجرى ن	من	لا يجوز التقاطها لالتملك بل للفظ و	ت	ي يحرم وطئها اذا وجد ت
و	لا يلتقط للتملك ولو و	ذلك	قوة كالبير والفراش أو وجد طائر افكل	له	ا امتناع كالطبي أو
ا	لا يمنع من ذلك كالغنم وغيرها ا	ما	القضاء جاز وكذا غيره في الاصحو	شوكة	ل لقطط للفظ من له



م	من صغار الابل	وتو	ابغ البقر من اولادها يلتقط للتمليك و	أحسن	من ذلك الفم ل
غ	تفطها المكها	في	يدك وتبرع بانفاقها وانت مخير بجو	ز	الكبيعها في الحال ونفاذا
ر	رسم البيع منوط على	المنمو	من باذن الحاكم ان كان موجودا فاذا وقعت	يد	لك على الثمن جاز لك
ك	كاسبق تعريفها وتملكه وان	ر	دت ذبحها وأكلها جاز وتضمن اذا	انتصب	لها مالك محقق
و	واذا أردت عرفت	في	يدك ثم تملكها وتنفع باذن الحاكم والا تملك لا يجوز	ز	في حيوان مأكول ول
ي	يوجد في البلد في	شهر	الوجهين بباب اللقيط النقاط المنبذ لا	يد	افتح في وجوبه لحرمة
ج	جنابه فان وجد	صفر	اليد فنفقته من بيت المال فان وجد معه ما	لا	وكان على
و	وجه ينسب اليه قال	عا	مة الاصحاب هو للقيط ينفق عليه منه الا	نه	يختص الاج الى اذن
ز	زعيم الحكم ونحكم بالسلام	م (اللقب	ط بداء الحرب اذا كان بها مسلم واحد وهذا	متجبر منه	ثم لا يصح ح
فيه	فيه رق وان كان عا	ثلا	للرقيق وينزع من الفاسق والعبد	واذا	أخذ كافر وقد قضى
ا	انه مسلم فلا لبو	ث	له معه والحضري اذا التقطه بدوى	ثنيث	يده عنه أو حضري يرجع ع
ل	لباد غير بلده	وعشر	ة البلدين متقاربة جاز والبدوى بالبدوى	تقول	يجوز له به التنقل ل
و	وان التقطه اثنان فا	ين	يقف الاصح انه يقدم غنى ومقيم على	ما	سواء وعند التساوى
ق	قارعتا بينهما	وفي	مستور العدالة والعدل تقديم العدل	أحسن	فيجب ان ادعى مسلم منه النسب ب
ص	صح الانتساب و	ر	جع اليه وان ادعاه كافر قبل منه و	الز	منه نفقته بذلك ك
و	ولا يتبعه في كفر وملازمة	بيع	وكنائس الابينة بنسبه ولو	يد	عى نسبه عبدا وقبل ل
ه	هذا سيده صح وكذا	من	غير قبوله في الاصح ولحق نسب الولد الكا	ين	لا يصح بدعى امرأة الا من
و	وراء بينة تقيمها وقيل	العا	دمة للزوج بلحقها دون المزروجة	واذا	ادعاه اثنان وكل كل
ا	اقام بينة أو ما أقا	م	واحد بينة عرض على القافة فان	جمعت	انه ولد أحدهما ا
س	سلم اليه دون	الثاني	وان نفقته عنهما وألحقته بهما أولي درما	تقول	أولم يكن هنالك ك
قا	قافة ترك فان بائخ و	جاء	الى أحدهما وانتسب اليه قبل و	ما	اذا ادعى رقه رجل ل
ط	طالبناء بينة انه ملكه	ابن (أمة	ه أو شراه ونحوه فان قتل اللقيط أخذ الا م	أشرف	ف ما يراه من دبة
ا	أوقصاص وان قذف وو	الدو	ه مجهولون قاضي الحسرية وحصل من	القاذفين	الانكار قال قول



ل	للقاذفين على الجسد	يدار	جاعا للحكم الى أصل براءة ذمته	و	لوبلغ اللقيط الموصوف	ف
ثاني	ثانيا عزمه عما كان عليه وهو	غلام	من الاسلام الى الكفر فانا	نقو	ل ان حكم بالسلامه في	ي
ا	الصغر تبعه الاية فان	الظاهر	انه لا يقصر على الكفر وان كنا نقو	ل	باسلامه تبعنا	ا
ل	لدار شدنا عليه وحاصر	ناه فان صمم عليه تركناه وان اقربا رقي بعد	ما أقدم	ع	وتصرف وباع ونكح	ح
م	مدة فان كان قبل اقراره بهذا	الملك	قد اقربا الحرية لم يقبل والا بطلناه فيما	ع	الى اثبات أحكام	كام
ت	تضر بنفيه في الزمن	المجا	وز وتقبل في المستقبل بباب الوقف	مرا	ان الوقف الصريح	ح
ح	حق وقربة في نـ	هد	لله في عين معينة ووقفها صح	وما	يصح الا فيما يستمر	ر
ر	رسم الانتفاع به	مدة	مع بقاء عينه كمقار وحيوان واثاث و	أغلا	ل وشرطه بر ومعروف	وف
ك	الوقف على التناظر	ثم	لا يجوز على حرب وفي الصدقة على الذي	قو	اب فيصح عليه وقفنا	ا
و	والوقف على نفسه لو	ار	اده باطل ولا يصح على مجهول وجبت وقعة	به	العبد لا يصح واسو لو	لو
ا	أطلقته ولم تقصده ار	تفع	الى سيده والوقف المعاق بشرط	وما	كان منقطع الابتداء فذلك أصلا	و
ل	لا يصح وهو كالوقف على	ا	لمجهول ثم على الفقراء وأما المنقطع الاخر	مثل	لوقف على من يعلم علم	علم
ح	حل الوقف عليه ثم على	المالك	الارقاء لانفسهم أو على مجهولين وما أشبه ذلك	أشبه ذلك	صح على الاصح وكان ان	ان
ر	رجوعه بعد الاول الى من	كا	ن قريبا للواقف وان وقف على زيد	ثم	على الفقراء فردده	ه
ف	فهذا وقف مصر	فه	منقطع الابتداء فيبطل ولو	انه	وقف وسكت اذا	اذ
ا	انشاء عن صرفه	الى	حدد لم يصح في أصح القولين و	اذا	أراد اشترطنا	ا
ل	له ألفاظا صريحة يثبت باد	لها	كوقف وجبت وسببت وامامت صدقت فان كنت	نا	وباله صح وكذا اذا أوصحت	ت
ر	رسمه بما يقتضى أنه دا	ثم	كصدقة مؤبدة ونحوه صح واذا أ	ديت	مثل حرمت وأبدت فليس بصريح	ح
ا	الا أنه كناية فيه	ثم	اذا شرط فيه ان يمار وان يبيعه	ا	ذا شاء أو يرجع أو قدر	ر
ب	بسنة بطل واذا	اقبل	الوقف انسان فالملك فيه لله جات	سما	وه وبعضهم يصير الملك	ك
ع	عنده للوقوف عليه لانه	الزعم	في النحلة يملكها ملكا تاما و	معرفة	ضعف ذلك كونه ما	ما
ي	يملك وطه الموقوفة عليه	بالا	جاء لكن اذا وطئت كان يملك مهرها	منفردا	وكذلك لو جاء من قبل	قبل
ج	جارية الوقف ولدا ملكه وجاز	شرا	وه منه وقيل لا يكون ملكه	فانه	ولد موقوفة فيكون مثلها	ا

و	وإذا أتلف الموقوفو	فوحا	والناظر الغرم اشترى به مثله	يكون	وقد نام مكانه فان فضل	ل
ز	زيادة شري شقص وإذا جعل	رب	الوقف الناظر لرجل تعين والا كان أمره	مرفوعا	الى القاضي ويحتاط ناظره	ه
في	فيه كما يحتاط في المالك	المالك	المسوبة اليه وينفقه من حيث شرط	بلا	اسراف وان لم يعينها	ا
ال	الواقف جعلها	في	الغلة ويصرف الغلة على شرط الواقف من	تنو	يع مصارفها فلو	و
ط	طرا من الواقف ايثار أو	جا	منه تقديم وتأخير جاز فان لم يعضه الناظره	ين	واسومات من كان	كان
ي	يستحق الوقف ثم	حف	اليه البطن الثاني فوجدوه مؤجرا	مثل	القولين انفسا خها بالموت	ت
و	وقيل لا تنفخ بل	سها	البطن الثاني تتعاق بالاجرة	يا	خزونها منها من	من
ه	هذه المدة المستقبل ولو وقف	وطرد	الوقف على عمرو وجزة	زيد	ثم الفقراء فعدمنا عمرا	ا
وح	وحجرة أخذ زيد	الكل	وبعد الفقراء باب الهبة	و	الهبة قرية وأصل	صل
ذ	ذلك انها تجلب المودة	وا	لاجره للاقارب أفضل ويستحب لذوي	العطيا	يا تساوى الاولاد فيها	ا
ف	فاذا ذهب لمحتاج	سر	افهو أفضل وتسمى صدقة وما	يها	دي به الاخوان ويكمل	ل
ل	لهم فهو هدية وشرط ما	و	هب أن يجوز بيعه فان قال أعمرك	الدا	رهذه أو جعلتها لك	ك
ر	رقبتي سواء قالو	أهالك	به ذلك أم لا كل ذلك يصح ولكن لا يد	خل	الموهوب ملكه الاب بكلمة	لمة
ا	الايجاب والقبول وانقبض	من	بعد الاذن فيه وان كان تحت يد الموهوب	واذ	ن له في قبضه فأنما لك	ك
ب	بعضي زمان يتأق قبض	المالك	الموهوب فيه وان ما تقبل قبض جزء	انا	ب الوارث فيه وان	ان
ع	عن لا والد فوهب	طائفة	من ماله لولده جاز ولك أن ترجع فيما	ديت	منه الولد وكذا الامهات	ت
و	وسائر الاصول	وكان	الزيادة المنفصلة للولد لا المتصلة له	نكره	أن يرجع الا اذا روى	ج
ال	النظر ورأى في	ذلك	مصلحة وشرط رجوعه بقاؤه في سلطنته	قا	ن كاتبه أو رهنه قالوا	ا
ح	حرم عليه الرجوع	في	ذلك حتى ينسخ الرهن والكتابة ولو جرع عليه	نصب	للفرما وحاول	ول
ر	رجوعا فيه لم يجز فان باعها	ذي	الموهوبة أو وهبها ثم عادت لم يرجع	ونو	جب جواز الرجوع في المؤجر ثم	م
ف	في وجبه ضعيف	الحجة	لا يرجع ووطه الاب للموهوب لا يكو	ن مثل	الرجوع في أصح ما نقلت	ت
ال	العلماء وقيل يكون رجو	عا	ومن وهب لمن هو أعلى منه نذب أن	يا	خذه منه ويثيبه ولم يكن	كن
خ	خروج الثوب لاز	م	له على الأصح فلو ان رجلا وهب	رجلا	شيأ وشرط عليه هو	و

أ	أن يعطيه ثوابا معلوما مثل	أربع وعشرون	أوقية من الفضة ونحوها فاذا	أقبل	صح وكان الحاصل	صل
م	منها يبيعها وان شرطه	و	هو مجهول لم يصح باب الوصية	و	تصح من حر يكون مكافا	ا
س	سواء المسلم والكافر	في	المسقية خلاف الاصح صحته منه ولا	يا	تتم الامكافا لا يرتاب	ب
أ	أحد بعد التهرأ وفي	العا	دم البصر خلاف الاصح يجوز أن يكون	ذاها	بالوصية اليه ويصح	ح
ج	جعلها الى اثنين فلا يقو	م	أحدهما بالتصرف دون الآخر اذا	ادخل	الاثنين شركاء واذا	ا
ا	أراد أن يوصي في	الذي	لا يتولى منه له جازله ذلك ولو	يريد	وصى أن يوصي لم يجز بل	ل
ز	زعمه وان له ذلك	بعد	الاذن ولا تتم الا بالقبول وله أن	يا	تق به لفظا كقوله	ج
و	وقد دامت الذي وصا	ه	قبلت وكذا في الاصح ولو أن	رجلا	قبل الوصية في بقاء	ا
ا	الموصى لم يكف ولو	ادعى	العزل انعزل ومن أوصى الى عدل	من الرجال	فله عزله أخبر	خبر
فيه	فيه بفسق أم لا	النا	س مجموع على ان شرط الموصى به الاباحة	فكل من	أوصى بمصرم قتلك	ك
ال	الوصية باطله ولو	صر	ح بالوصية لو ارث صحت في الاظهر اذا	أجا	زاورثة وأكثرهم	م
ق	قال بصحتها لقاتل	ولد	اخذ في الكفر بعد الاسلام ولا كافر محار	ب	وتستحق الوصية عندنا	ا
ب	بالموت اذا لم يتعين	الا	هل لها كالفقراء فان كانوا معينين	فهو	موقوف على قبولهم فان	ن
ض	ضرب الموصى له في الارض	شرف	القاضي عليها حتى يعود فان قبلها أخذ	الذي	حدث من زوائدها وفي	ي
و	وفاته بعد الموصى ينتقل	الملك	في القبول الى وارثه واذا أوصى بالثالث أجر	نا	ها والورثة اذا	ا
ه	هم فقطعوا فاقصر	ووقف	دون الثالث فهو أولى اما أكثر منه ان أرا	د	الوصية به امرؤ مرو	و
و	وليس له وارث بطات	ا	لوصية في الزائد وان كان له وارث فقال رأ	يت	ان أجيزها فاشبه	ب
ا	القولين الجوازم التطوعات والعطايا	ياما	وصى به منها فهو ومن الثالث	واذا	جعل من الثالث واجبا	ا
س	سلم منه فلو أطلق	ونزل	الواجب في الوصية بعد من رأس المال ثم	نا	م متى ما نخل	خل
ق	قوة المرض فتبرعته في	الملك	الذي له موقوفة على الثالث ان اتصل	دا	وه بالموت وكذلك	ك
ا	التصرف من المحارب حال	المجاهد	هو التجمام القتال يكون	مضافا	الى الثالث وكذا التصرف من	من
ط	طالب دمه مقبل	الى	قتله أو كان في سفينة والبحر متموج وكل من	انتصب	لوصية وهو	و
خا	خائف يخوف هؤلاء لا يجاو	ز	هم حكمه وتعتبر من الثالث قيمة العبد في	مثل قوله	أوصيت لفلان بخراج	ج

م	مما لو كى واذا عجزت ما	بيد	هـ عما تجز في المرض قدم الاول اما الوصا	يا (ا)	ان تفرقت او وقعت دفعة واحدة دة
س	سواء فيسقط على الجميع	وقبض	كل نصيبه فان اعتق الموصى فيها	عبد الله	ثم عجزت لم يبق قدم م
ال	العتق بل يعتق بنفسه	على	الاصح وان كان كلها عتقا جزوا ثلاثة اجز	يا (هـ)	مر بالقسرة فهي من أدلة دلة
س	سنة رسول الله و	الناصر	ون لسنه يتم دونها عند الضرورة و	أبا	ها بعض العلماء واذا واذا
ا	أوصى له بعين حاضرة و	و	هي ثلث ماله وباقيه غائب أو مؤجل الى	بكر	ة غدا مثلا ولا أرادها فليس س
ك	كذلك بل ما استطاع	طلعه	من الثمن وحضر ملك منها قدر ثلثه	و	توقف العين وكذا هو لا يمكن كن
ن	نصيبه المتجز منها لانها	تغز	ى اليهم فلا يتصرف في بعضها دونهم حتى	يا	خذوا مثلها وما ما
و	وصى به من عين سيملكها	فلتب اياما	مثلا وما سيملكها جزوا كذا عجزا كذا حد	غلمان دواب	وبالابق قبل قبل
ى	يعود وبالطير الطائر وما	أشبهه وما ينفع به من النجاسات	صاحبه	ويا	مر التمرع باقراره عليها ا
ج	جاز الوصية بها كالزبوت (النجسة	والسرجين والكلب وتبطل فيما حرم على	صاحب	لها انتفاع بها كالشمول ل	لها انتفاع بها كالشمول ل
و	والخنزير واذا كانت	و	صيته لا قاربه أعطوا وسوى بين القاصى و	الدا	في فان قال لا اقربين منها ها
ز	زخزخا لا بعدين و	جعل	الكل لللاقربين ويقدم ابن على أب فيما	رو	ى وأخ على جد وكانت ط
في	في القرب الام كالابو	في	البنات والابن الحكم سواء ويستحب أن	يا	خذ كل من حضر ر
هـ	هنالك من الفقراء اذا كان	الا	يصاء لهم فان اقصر على ثلثه جاز واذا	اذا	لطبين الفقراء وعمرو و
ا	الوصية فهو واحد منهم	شر	ع في الحكم لو يعطى أقل شيء أجز	نا	ه واذا أوصى بشئى ي
ل	لجل امرأة فالحكم	فيه	أن يعطى جملها الموجود حال الوصية	وما	أوصى به لا بعد حكمها ا
ع	عليه بانه لسيد فلو	مد	في عمر الموصى حتى عتق العبد فهو له وان	أ	وصى لرجل من رقيقه برأس س
ص	صرف فان لم يكن له	ر	فيق بطلت وان كانوا قتلوا بموت وما	شبه ذلك	وبقى واحد قالوا وا
ب	ببقى له يأخذه برأ	سهو	ان قال اعطوه شاة تناول المعيبة والذكر	واعلم	انه اذا أوصى بداية كانت ط
و	واقعة من بين	الد	واب على الفرس والبغل والجار في الاصح و	ان	قال اعطوه من حاصل ر
هـ	هذه الكلاب كلبا أعطينا	هـ وبقي	له الباقي وان لم يخاف الا كلبا لم ينظر الى	العدد	والجمع وأعطينا ثلثه وفي ي
و	وصيته بقوس يستعمل	الظاهر	من لفظه فيعطى قوس نفى أورى وان	كان (المد	كوكور قد اقترنت به هـ
ا	الدالة على أحد ما عمل	في	ذلك بمقتضاها واذا أوصى بالجمع وسواء	كر من	رأس المـ الـ أم أم



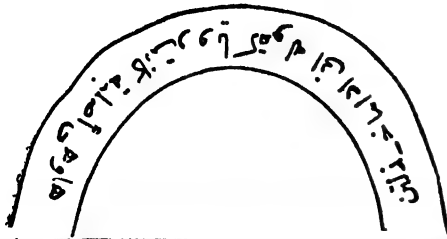
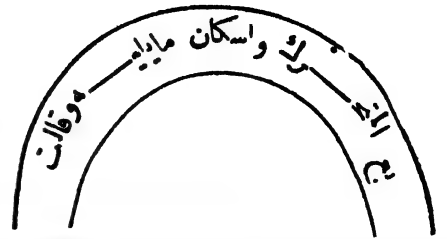
ل	لا سائل ولاؤه ولو أعتق	الا	نسان بعض عبيده مجلا فله تفصيل	اجال	عتقه فإذا أراد	٥
وه	وهبه فيمن شاء فان	ما	تعين الوارث ولو أعتق واحدا	وعشرة	من عبيده معينا	١
وا	وادعى الاشكال والنسب	ن	ترك الى أن يتذكر ومن ملك أحد	أصو	له أو فروعه عتق عليه ولو	و
سق	سقط في ملكه	و	هو مخترع بعض واحد من الفروع والأصو	لو	هو وموسر قوم	م
ا	الذي لشريكه وعليه لا يلزم	الذمة	ان كان معسرا أو ملك له بارث والتوصل	في المو	لودين والوالدين الى الشراء مما	ما
ط	طالبه يستحق للعتق	فا	نه أجر وصلة (باب التدبير) يجوز تدبير مؤ	نث	ومذكر الا ما جاء جاء	١
ال	النص بمنعه من	جا	رية مستولدة وهو مندوب ويعتبر من	ثالث	ماله وصريحه أنت	ت
خ	خلف موقوف حر وقس	به	ما أشبهه وكذلك دبرتك وأنت مدبر	سا	وي بـ ذلك في	في
ا	الأصح ويجوز تعليقه	الى	وجود صفة كقولك ان دخلت الدار مرة	وخمس	مرات فانت حرة	٥
م	من بعد موقوف ويجوز	ذلك	في بعض العبد ولا يسرى ولو دبر	جوار	ي وتصرف فيه بطل تدبيره	٥
س	سواء البيع والرهن فلو	أقام	معهن وأجلهن بطل أيضا	و	لا تبطل له الكتابة ولا	١
ال	التدبير يبطلها بل يكون	معقلا	بحكمها وان ولدت المدبرة من	عشر	قزوج أو غييره ولدا	١
م	منعناه أن ينتقل	الى	حكمها وان كانت عند التدبير حاملا فعند	بنا	جلها مدبر ولو	لو
تح	تحلى المذبر بالاسلام وأبى	أن	يسلم السيد رفعا نياده عنه الى أن يموت	ت	أو يسلم ويؤخر فان حصل	صل
ر	رجوع منه في	ما	دبر بيع عليه (باب الكتابة)	واذا	أردته فاقصد روى	وي
ك	كأنهم انما من القربا	ت في	المرض تعتبر من الثالث ولا تصح الا من	جا	تر التصرف ولا تصح الا	١
وا	والعبد المكاتب بالغ	عا	قل رشيد ولا تستحب الا لكسوب لا يتجبا	وز	أمانته وهي غير	١
ما	ماضية لا بعوض معا	مه	صفته موزع بنجسين فأكثر الى	العشرة	فما فوقيها فلا	١
ا	أقل من نجسين ولا بد في	ذلك	من تقدير النجوم واذا أردت العقد	قلت	كاتبك وتفصل	صل
ل	له العوض وتقول على كذا	و	نجومه كذا فاذا أديت فانت حر والقبول	في	ذلك شرط وليس له في	ي
ح	حكمها خيار اذا	تم	ولا يجوز تعليق عقد الكتابة	المذ	كورة على صفة وليس له	٥
ر	رسمها في بعض عبيد	له	ولا مشترك الا اذا كاتبه معاوذ	كر	وان للكاتب قوله	١
ف	في فسخ الكتابة واليه	الامر	فيه فتلزم في حق السيد حتى يهجر	ا	للكاتب أو يموت هو	هو

ا	اما اذا مات السيد فانه	بعد ذلك	يقوم الوارث مقامه واذا قارب	حد	ما عليه او جينا	ا
ل	له حظ ثلثي مما ثبت	واستقر	من المال ويكفي ما قل لا يتعين	عشر	ولاسدس وله طلب	لب
س	سعيده ولا يعتق في	الحال	وعليه درهم ولو كاتبه اثنان ثمان	رجلا	منهما ابراه سري	ي
ا	العتق ان كان موسرا	وفي	التقويم كما سبق وبذلك المكاتب منفعه	وثلثه	الموصى له به وتجارتها فان	ن
ب	بايع سعيده فهو على	سنة	غيره معه يشفع عليه ويعاشره	عشر	ة الاجانب لكن لا يكون قابلا	لا
ع	عقد نكاح ولا عقدا فيه	ست	محابة الاباذن سعيده ولا يقارض	رجلا	ولا يكتب كاتب ولا شك	ق
في	في أنه لو باع باحد	وثلاثين	ما قيمته ثلاثة وثلاثون احتمل هذا وما حذا	حد	وه وولده من أمته قالوا	وا
ج	جاز في حكمه ويعتق معه	أظهر	القولين ان المكاتب اذا وا	فتا	يضابا بولد منها	ا
و	وجب له حكمها و	الدرهم	التي في ذمة المكاتب لو استخا	لها من	السيد او اشتراها رجل	ل
ز	زيفناه وان تركه في	الربا	ط محبوسا معه عشرة ايام مثلا لزمه اجرة	العشرة	الايام وقيل الخلاص	ص
فيه	فيه ان يعا كنهنا	صية	أمره بقدر تلك المدة ولا يملك الوطء	من	أمته المكاتبه ويجب	ب
ا	اذا وطئها المهر	وأجرى	مجرى غيره الا انها اذا ولدت من	ذلك	ثبت حكم الاستيلاء ايضا	ا
ل	لها وان جنى	المالك	على المكاتب لزمه أرش الجنابة	وفي	جنابته على سيده أو غيره وجب	ب
ك	كمال الارش ما لم تنفع	المجا	وزة لقيمتيه والاوجب القيمة في الاصح	ضده	يقول الارش يتعين عليه	ه
ف	فان لم يشا	هد	له مال جاز تجهيزه وبيعه ولو	يقول	السيد وقد جئنا أنا أفنديه فعل	ل
و	ويبقى مكاتبه وتجب	لرعا	ية لقوله وبما يفدي فيه القولان	احد	هما باقل الامرين والاخر يقول	ول
ه	هو بالارش مطلقا ولا	يا	فيها على عوض محرم وشرط فاسد فا	ي	كتابة يكون هذا	ا
و	وصفها فهي فاسد	ه	نعم لو كاتبه مثلا على عشرة ازقاق خرا وسلم	عشرة	عتق لوجود المصفاة	ه
ب	باب عتق أم الولد وهذا	النو	ع من أسباب العتق فن أتت منه بولد	جارية	له فهي أم ولد وما	وما
ح	حدث بعد من ولد فالشرع	اصف	له بمصفاة امه وكذا جارية ولده	فا	ما جارية أجنبي قدر	قدر
ذ	ذلك منها بنكاح أو زنا	فار	تقاقها بحكم الاستيلاء لا يصح	ثبتا	ملك حتما	ما
ف	في الولد للمالك أمه ثم	تفقوا	على انه اذا ملكها لا تصير في احوا	لها	أم ولد ولو طلق	ي
س	سها أو شبهة أو غيره لم تصر	بذلك	م ولدا لكن الولد الحر والمستولدة يشترط	في	ما وضعت أنه يخرج	ج



أ	الجنين بعد التصور والتخطيط و كثيرا	للعلماء يجوز له أن يزوجه أو خاف بعضهم في ذلك	والمس له التمسدي على	أ
ب	بيع المستولدة ورهنها و	الوصية بها وله وطئها وأم ولد النصراني وقر عليه	أثر الكفار إذا	أ
ع	عادت إلى الأسلام فر	ق بينهما ما باب الولاء و	الحكم في المسراء لمرء	أ
سا	سائر إذا عتق مملوكا بخرجا ج	أولته أو عتق عليه فولأؤه له وولد الحر	من المنة ثبت بلا شك شك	أ
ك	كونه لا ولأؤه عليه في ذلك	وولد لعبد من المنة حر وولأؤه معر وف	لوالد الأم فلو و	أ
ن	نجز عتق الأب انتقل عنهم	ولأؤه إلى معتق الأب وهذه المزية التي	للأب لا بعد أيضا أ	أ
و	ويجب رالي منة ثم	ذ أعتق الأب بعد الجدة فإن الولاء ينجر ويستثنى	من موالى جده	أ
ي	يوثذ إلى موالى أبيه و أمر	الولاء بعد المعتق للعصبة يختصون بها	دادون الورثة وإذا	أ
ج	جاؤا معا فالأب ن	لتقديم أولى ثم الأب ثم الأخ من الأبوين ثم	لاح من الأب ثم الجد وهو القياس س	أ
وز	وزعهم ب	الجد وابن الأخ يستويان ثم الأقرب فالأقرب ثم انتقل إلى	أمر إلى موالىه فان يكن كن	أ
في	فينقل إلى عصباتهم و ينفى	على الترتيب المذكور ولا يرث أحد وغير	أقرب حتى يكون معه وما	أ
هـ	هـ إذا في الرجال و مدر	ك القول في النساء انه من لا يرث بالولاء وسوى	بينهم الأمن قبل قبل	أ
ال	المتعقات فمن و	بها امرأة ورثته وورثت ولده وحا	شيتته المعتقين وإذا	أ
ك	كان لها الولاء في غلا م	فت صار لعصبتها (كتاب الفرائس) لا شى	يخرج من مخنف لم يشغله له	أ
ش	شئى للغير قبل جهاز الميث و الشر	وع بعد ذلك في إرثه من ديونه وخلا	ص ذمتها منها أ	أ
ف	فورا ثم باقى الوطا يف	فتنفذ وصيته وتقدم تركته وما	له بين ورثته وهى و	أ
هـ	هـ هذه عشرة رجال و	لهم الابن وابنته وان سفل وبعدة عدا	لأب وأبوه وان عـ لا أ	أ
وا	والأخ وابنهما وما جعل لها	ذائى إذا كان مـ من الأم وما خلا	هـ ولأه فالأم الأصل على صلى	أ
س	سابعهم لأن الأب لأمه وقفا	وبعد ذلك ابنه والزوج والمعتق و	النساء سبع بنته	أ
قا	قالوا وبنت ابنه و	ن سفلت والأم والجدة والأخت بل	الزوجة والمعتق وكيف ف	أ
ط	طأرأ فعل القاتل في فرا	غروح مورثه ابحق أم باطل لا يرثه وليس	يرث أهـ لـ مـ	أ
ا	الاعن أهل ملتهم هذه سنة	المسلمين مع الكفار وأما الكفار في وارثون ولا	يكون لاختلافهم فى	أ
ل	لقب الكفار أثر ولا	يجرى من ذى ولا عبد ومترد من أحد ولا يكون	بين ميتين لم يرو رو	أ

س	سبق أحدهما أو لم يحكم	بعين	السابق منهما توارث (باب أهل الفرض)	ولا	صل في ميراث ذوى
ا	الفروض كتاب الله	وحجته	وهي النصف والربع وثلث وثلثان وثلث وسدس	س (ثم) ان	أهلها الذين يثرون
بع	بعدهم عشرة الزوج و	بعد (هـ)	الزوجة والام والجدة والبنت وبنت الابن	و) يكون	للأخت ثم للأخ وهو
ا	ابن الام ثم الابو	ذلك	مع الابن أو ابنه ثم الجدة مع الابن أ	وا	بنه ولا فرض لسواهم والاوجه
ل	لمعرفته تختلف فالزوج يأخذ	بما	مع الولد وولد الابن ونصفان لم يكن	ذ	لك والزوجة كذلك وهو
م	من حيث انها تأخذ لعدم المتقدم	مين	المذكورين ربعا ومع وجودهم ثم اذا	ا	بأن أربعا فثبته شبه
ت	تلك الواحدة في الربع والثلث	ثم	الأم ولها الثلث من ولدها و	استثنى	من ذلك حالات وهو
ح	حين يكون لولدها الذي	ذهب	ولد أو ولد ابن فلها السدس وحين تراحم	بالا	ثنتين من الاخوة سواء كانوا
ر	ربا أو ازا أو ثا أو قديع أو د	الي	ثالث ما يبقى بعد فرض الزوج أو الزوجة	وكان	ذلك اذا اجتمع
ك	كل الابوين زوج أو زوجة و	الحجة	في ذلك القياس ثم الجدة و	اول الكلام	فيمن يرث بلا قول
و	وهما ثنتان أم الام و	الثانية	أم الاب ثم أمهاتهن من اسردت أحدث السدس	س (و) مو	ردن لاف جدة هي أم
ا	أب الاب والصحيح لها	سنة	الجدا وان اجتمع جدتان فأكتر استو	جبا	السدس اذا تحاذيا وان
ل	لم يتحاذيا وبتدت	احدا	هما بحيث ان كانت للاب وأما البنت	فانصب	لها النصف اذا
وق	وقعت وحدها ولا لثنتين	و (ما)	فوقهما الثلثان ولبنت الابن النصف مثل	ما	لبنت الصلب ولا لثنتين قالوا
ف	فان سبقهما وان بلغت	خمس	الثلثان كبنات الصلب لكن هذه	استثنيت	عن البنت في ما ذكرنا
هـ	وهو متى كانت هي والبنت	وبلع	ميراثهما الثلثين فللبنت النصف	كقولهم	وتكلمة الثلثين لهذه وكذا
س	سبيل الاخت للابوين تصل	الى	النصف وللاثنين فصا لثلاثين فان فقدت	قام	مقامها أخت لاب وقس
ك	كل أحوالهما اذا اجتمعتا	مصر	وف الارث على بنت وبنت ابن وأخوات	القوم	مع بناتهم عصبة ففهم ذلك
ون	ونعطي والام	في	ميراث أخيه اسدس وللاثنين فصا لثلاث	الانثى	والذكر مثلان
ا	أما الاب فقده	حجبه	السدس مع الابن أو ابنه وكذلك الجد أو	زيد	كعلمنا أنه ما
ل	للجد مع الاب شئ ولا	الحا	فد مع الابن ولا الجدات مع الام وأز يدك	امر	أوه وانما لم نلحق
س	سبيل لا الى اخرا	ج (ب)	يصيب لام الاب مع وجوده اما ولد الام فقد	رت	له أربعة حجاب
ا	الاب والجد والولد	وأقام	الكل ولد الابن مقاما فهو يحجب	بهؤلاء	الأربعة ولا يتصل



ب	بولد الاب والام	مدة	مع ثلاثة الابن وابنه والاب ويحب	ولدا	لاب هذه الثلاثة
ع	الى ما وصفت	ثم	يحبه الاخ من الاب والام ايضا	و	اذا اسكنكم هؤلاء
ل	البنات الثلاثة	رجع	بنات الابن بالثلاثي الا أن وجد	هذا	ومعهن ذكر وهـ و
م	مثلهن في الرتبة أو أسفل	منها (ف)	نه يعه بهن للذكر مثل حظ الانثيين اذا اخذ	دينار	امس الارث فهي هي
ت	تأخذن من سهمه وكذلك	سا	ترا اخوات من الاب مع الاخوات من	الا	بون لا يرثن أبدا
ح	حتى يكون لهن أخ و	لما	ليكون للفروض اذا زادت فروضهم	ربعا	أو ثلثا مثلاً على الاصل
ر	رجعت السهام عائلة	وفي	زوج وأم وأخت من أب وأم تعول	فان	للزوج النصف وتعطى
ك	كذلك الاخوات	سنة	الاخوات وللأم الثلث فتعال الفريضة و	كان	السهم ثمانية
و	وأخذت الأم ثلثاً عائلاً	اثنين	وللزوج نصف عائل ثلثه والاخت مثله و	ا	لله أعمى بواب العصبية وكانت
ا	العصبية فيما ذكر	و	لكل ذكر ايس بيده وبين الميت أنثى وأول الكلام	ان الابن كما روى	و
س	سابق ثم ابنه وان سفل	ستين	درجة ثم الاب ثم الجد بلا	انكار	ان لم يكن أخ هناك
ك	كذلك الاخ بهـ ودهـ و	تو	لى الامر بعد الاخ ابنه وان سفل ثم	أجريت	العم بعد ثم يقول قول
ا	ابنه بعده ثم أو	فيت	بعم الاب بعده ثم ابنه وان سفل ثم	ما بعد	عـ الى هذه المصفة
ن	تعطى الادنى فالادنى	والد	افى من هؤلاء اذا انفرد أخذ جميع المال	الا	ان زاحم أحدا
م	من ذوى الفروض أمر	نه (أن	يعطيهم فروضهم وأخذ ما بقى فان استوى	على	الارجوة منهم ما اثنان
ا	أعطى من ناسبه من	جهة	الابوين منهم ما ولا يعصب أحد أخيه	ما	خلا الابن وان سفل بلى
ي	يعصب الاخ أخته وما منهم أ	صلا	من يشارك أهـ ل فرضه الا ما	كان	من المشتركة فانها
ل	لم تشارك الا للام ولا	ح	وهى زوج وأم واثنتان من ولد الام وأخ	من	الاب والام اذ
ي	يكون للزوج النصف	ثم	للأم السدس وبقي الثلث وهو لولد	الا	م يشاركهم فيما
هـ	هو فرضهم العصبية اذ كان أ	خا	للهمالك من أبويه ويعطى المني ما	عر	فناه حقه يقينا وما
وق	وقع فيه التردد فلا يخا	لف	انه يوقف فان عدم العصبية فالمتعق كافي أبو	اب	لولا فان فقدوا أخذ
ال	الى بيت المال	و	الله أعلم بباب الجد	والا	خـ وة ثم اذا حصلت
ت	تركة واجتمع الجدود	لد	الاب والام أو ولد الاب فهو كآ حد هم	على	أن لا يزيد الثلث عن

ذ	ذلك فهو فيما ذكره	المظفر	بالمثل على كل حال وقد بدع عليه في	البد	اية انهم من لا يرث وذلك الشيء	ي
ي	يكون اذا اجتمع جـ د	و	أخ من أب وأم وخ من أب أعطى من الما	ل مثل	أحدهم وابن الأب بعد	د
ي	يرده ل أخيه وانما	قصده	على الجـ د وهذه المسئلة تعرف في	قولهم	بمسئلة المعادة وإـ و لو	و
ل	الحق بهم من يكو	ن	له فرض فلبعد الاغبط من المقاسمة وثالث	ما	ينقى أوسـ دس كل الشيء	ي
و	وما بقي فلا اخوة	ثم	ان لم يبق شيء سقطوا ولا يفرض للاخت	أنا في	علمه مع الجـ د فيما سوا	ا
هـ	هذه المسئلة وتسمى	الـ كدريه	وهي زوج وأم وأخت وجد فالزوج والاخت	لكل واحد	منهما نصف المبلغ غ	غ
و	والجـ د أيضا	حقه	السـ دس والام الثلث فتعول الى تسمة	الا	ان حقها لا يصرف	رف
ز	زائدة على الجـ د بل المنسوب	اليها من	النصف يضاف الى حق الجـ د ويقسم بينهما للـ كرمثل	الانثيين	ويقسم فيمن من	من
ي	يبقى الباقي منها	فو	جه صحتها من سبعة وعشرين للزوج تسعة وللـ م	سنة وللـ م	نحو	حو
ا	أربعة ويكون	لى	الجـ د ثمانية (كتاب السكاح) يكره أن يتزوج	وما	له فيه غرض	ض
د	داع ولا يستحب الاعراض	عنه	عند الحاجة اليه ويستحب أن تتزوج من	رأيت	واسـ تحسنت ويدـ و غ	غ
هـ	هذا المقدم بنفسك	و	بوكيل يجوز أن يقبل انفسه ويستحب لكل	أحد ان	يطلب امرأة تحرر	ز
ح	حسنا ودينا واذا أ	دخلها	في عقده اكتفى بها والصغير اذا استصوب	الا	ب أو الجـ د تزويجه في	ي
ر	رأيه زوجته من	الملك	الذى له والمجنون ان كان يفيق فلا تمكن	اباء	ان يقـ دله ويباشر	ر
ف	في الافاقه فان دامت	المجاهد	ة على حاله لم يفق وزوجه الاب أو الحاكم	وما	لـ فيه أن يتزوج اذا	ا
س	سأل بل يزوجه الولي	فا	ن أذن له في العقد جاز فان عين له	مر	ة تعين ولا يخالف	اص
ا	الولي من الطلاق الا اذا	قام	له سرية فان أردت تزويج عبد صغير	رت	عقده بنفسك بخلاف في	في
ك	كبير فانه يقـ د بالاذن	ا	لمرأة غير المحتاجة للـ كاح يكره أن تتزوج	باحد	فان احتاجت ولا غـ و	و
ن	ندب لها والمرأة من الا	ياما	اذا دعت الى كفؤ وجب على	الا	وليـ اء تزويجها واذا واذا	اذا
ع	عقد الاب أو الجـ د بالبكر	وعاجل	من غير استئذانها جاز لكن ان كانت	أبيه	للزوج كره وان ان	ان
ل	لم تكن بـ كرا لم تنكح	ا	لا باذنهم بعد البلوغ ويزوج أمته اجبارا	واذا	طلبت النكاح فالاسـ ماف في	في
ي	يسـ محب ولا يجب و	لا	يصح نكاح المرأة الابولى والعصبة أحق و	استثبت	الامـ فوليها ان تزوجت	ت
ال	السيد ويزوج أمة المرأة الر	جل	الذى يزوجه أو أولى العصبات الذى لا يـ د	بغير	هـ الاب ثم الجـ د لا يـ د حـ م	حـ م

و	واحد	منهما	وتوفي	بعدهما بالاخ ثم ابنه على ترتيب الارث	وسوى	بعضهم بين أخوين هذا	١
ت	تكون	أخوته للأبوين	آخر	للأب والصحيح خلافه وإذا استوى اثنان	وما	زأحدهما فضلا لم يستحق	ق
د	دون	الآخر بل لو كانوا	بجا	عة وقعد أذناهم صح وللولى شروط فلا يفقد	شي	وهى الحصرية والبلوغ بل بل	بل
ال	العقل	وان لا يكون	دى	النظر تكبل أو هزم وذكر وافي الذاسق	خلفا	ولا يضر العمى وقالوا	الوا
م	مضى	اختل الولي كان	الاولى	من بعده ولا ينتقل بالغيبة الى الا	خفض	درجة وكذا لو	و
ج	جرى	عضد بل حكم	سنة	الله أن ينتقل الى السلطان و	المستثنى	من ذلك الفرائد اذا	ا
م	ما وكل	فوكيله أولى وان	أر	ادأن يوكل استأذن في النكاح الابجير	مثل	الأب والجدة والسيد أيضا	يضا
و	وايسر	للولى أن يتا	بع (الا	يجاب والقبول بنفسه ولا الوكيل والصحيح	ن) قولهم	أن للجد أن يوجب ويقبل	ل
ع	عقد	د بنت ابنه	و (ابن	ابنه الصغيرين وفي غير الكفو بشرط رضا كل	من) قام	له حق الولاية منهم	م
و	ورضاها	أو لو كان	ستين	مهر مثلها فرضيت بعشرة ولم يرض	الاولياء	بذلك لم يكن	يكن
ا	امتناعهم	جائزا	وحمل	القول في الكفاءة على المساواة لا	غير	نسبا ودينار حرية وأعمالا	الا
ل	لا الجهمى	بالنسبة	الى	العريضة كفؤ ولا غير القرشى و	الهاشمى	كفؤا ما ولا غير	ر
ت	تبقى	وحرر كفؤان	تعز	ى اليها الحرية والتقوى ولا الحائث للتاجر	وسوى	بين معسر وموسر ولو	و
ر	ربط	نكاحها بكفؤ	ودفن	عليها أمره بطل النكاح ويجب	شاهد	ان ويشترط أن تلقى	ى
ف	فيها	الحرية ولا بد	في (ا	الشاهدين من ذكرورة وعد التوكيفي مستور	وحا	سة السمع والبصر لا	ا
ى	يكفى	عادمهما	مد	ة وبان فسق الشاهدين بان ان العتق لا	شي	ويشترط هنالك قـوله	قـوله
ل	للزوج	زوجتك أو أنكحتك	ر (سم	القبول فيقول تزوجت أو نكحت أو قبلت	إذا) زيد	بعده نكاحها صح	خ
م	منه	ولا يكاف	أعجمى عمار	سته (وتجزيه الجهمية وكذا عربى فى الاصح ويجب	تسليمها) و	يحملها الى حيث يرد	د
ا	ان أطافت	الاستمتاع	و	جمل	خلا	ففيه والامعة يستثنان	ثنا
ا	اذق	دملك	الله	رقها قسم ايلا ويستحب أن يأخذ	الرجل	بنصايتها الول ما	ا
ز	زارته	ودخلت في	جنا	به ويقول بارك الله لكل منا فى صاحبه	وأما	السفر فله التنقل	ل
د	دون	سفر مخوف الطرفا	ب	ولا يبطأها حائضا ونجس برها أن تأتى	بما	الاستمتاع منه ذر	ر
ا	الابه	كغسل	المبيض و	م السكر باب ما يحرم من النكاح لا	خلا	ف ان محسرا وما مر تدا	ا

د على الفداء الجوع في آخره سبب خفي في الزيادة

د على الفداء الجوع في آخره سبب خفي في الزيادة

د	دان بالكفر بد	ن	اسلم لا يصح نكاحها وكذا الخنثى المشكل	وما عدا	ذلك المحارم وهو	و
ع	على ما قرأت	ماوا	في به التزويج الامهات وان علون	و	البنات وان سفان ويترمون	ون
ال	الاخوات وملحق بهن بولاد	ه	بنات الاخوة وان سفان والعمات والخالات	(و) ليس	هذا يختص بالمشي في	في
وت	وتبيرة الولادة فقط بل	اتفق	الكل على ان هؤلاء يحرمون بالرضاع	ولا	تحمل امهات امراته وأما	ما
د	دخول الزوج با	هل	أعنى المرأة فيحرم عليه بناتها ومن	يكون	من فروعهما أبدا والخطر	ر
الحجم	المحمل في امهاتها من	العقد	وكذا الموطوءة بذلك أو شبهة	فأنك	تجنب امهاتها كما رووا	ووا
و	وبناتها وان سفان	والحل	باق في بنات من بوشرت بشهوة	في	مادون الفرج ويجب	ب
ع	عليه أن يتجنب العقد	على	زوجات آباءه وأبنائه وان سفلا	الموجب	للتحريم قد لا يبقا	ا
في	في مثل نسل أخت امرأة	اقا	مت في نكاحك وعمتها ونكاحها يحرم	وا	ذا فارقها احلان	ن
آخر	آخرها واعلم ان الا	مة	لا تحمل بالملك على الاطلاق بل الحل	لمنفي	في النكاح على المباشر	شر
ه	هو منفي فيمن ذلك من قريبه و	ولده	المحرم أحد أعنى ولدا القريب اما ولده فهو	ينصب	اليه العقد اذا	ا
سب	سب سببه أو عقابه بنفس	المالك	ولا يحل للمهر نكاح الاممة	على	الاطلاق بل	ل
ب	بخوف العنت والبغز	الا	صداق الحرة وان تكون مسلمة و	كل	ذلك ليس فيه عندنا	نا
خ	خلاف والتعفيف له	أفضل	ويحرم عليه نكاح جارية الابن و	حال	يصير لاحد من الناس	س
في	في زوجته الاممة ملك	ا	نفس نكاحها وكذا الحرة يجب عندنا	تقول	اذا لم يكتبه لم يبق	ق
ف	فيما بينهما نكاح فان	لعبا	دلا ينكحون من يملكهم ويحرم عليه من	قام	بها انها أو	و
و	وصل طلاقها ثلاثا والناس	س	مجمعون على تحريم المعتدة من غيره من	الناس	ويحرم نكاح المحرمة ثم	م
ا	أكثر من أربع حرام	وكان	له من ملك اليمين ماشاء أو	ما	العبد فلا تحل الاربع	ع
ل	له امرأتان و	من	المحرم نكاح الشغار والمعتدة ونكاح المحلل وفيه	خلا	فوقه دخصص	ص
ت	تحريره أهل	العلم	بما اذا شرطه في العقد ويبيطل اذا	زيد	فيه شرط خیار ولو	و
س	سأته ما ينفي العقد	و	شرطته مثل ما لا يطاقها اذا أناها	او ما	يطأها الا وبات أو	او
ب	بان له لانكاح بطل و	الا	يم المعتدة يحرم التصريح بخطبتها من	عدا	زوجها الا اذا طلقها	ا
ي	يومئذ ثلاثا وليس من الا	دب	أن يزاحم غيره في خطبة امرأة فان خطب	زيد	ولا وأجيب فيئذ	ذ

فما زبده على السبب الخفيف في آخر

وحيثما وجد في المتن ما لا يوافق المتن

غ	غـ يره ياتم بخطبتهـ	و	نكاحها باب الخيار في النكاح	و	جد أحد الزوجين جنونا
م	من الآخر أو كان له	الفضل	عليه بالعاقبة من الجذام والبرص	ليس	به منـ له كان ان
ا	الخيار له وكذا ار كان	بنزلة	صاحبه في الاصح ويجـ	ز	له الفسخ اذا استعرض
ز	زوجته رتقا أو قرنا	ثم	لها الخيار اذا كان عنيئا أو محبوبا ولا	يد	وم أمـ الد الحيار ثم م
ي	يجوز لهما الفسخ	با	لعيب الحادث أيضا ثم ان انتظر	اولا	ان وقع الفسخ فيما قبل
د	دخوله سقط المهر ولا	يمو	دلهامنـه شيء وان كان بعد فقد	يكون	العيب حادثا فاذا ا
ع	علم حدوثه بعد وطء فسخنا	ه واستقر	المسمى وان كان قبل وطئها وتعذر	ز	واجهـ أو وقارنا قالوا لو
ل	لم مهر مثل ان جهل وان كان	أمر	له ولا يـ اجبار فليس له أن	يد	خل العقد على من هو و
ي	يوصف باعـوب المذكور	هو	للأولياء الخيار بجنون وجذام وبرص اذا	او	جد وقارنا للعقد ولو
ا	أرادوا الفسخ بهـ	كانت	حادثة لم تجبر المرأة عليه واذا	ماقا	ات امـين وأقر بذلك ك
ل	للعـكم أو قامت بينة على	الا	قرار منه بذلك أو بكل خلفت لـ	م القو	ل بان يؤـ حل بعـدها ا
س	سنة فاذا انقضت	طراف	السنة فلهـ الفسخ واد أرادته لـ	ما	ذكر وه من الرفع الى الحاكم وان
ب	بأسر بالـة وهى	مضطربة	بعد الاشارة كفاه أو يكون مد	خلا	حشفته فان كذبت ت
ب	بـكوه قد وطئها	وكان	يدعيـه فالقول قوله وان تزوجت	زيدا	على انه حر الاصل ر
ا	أو على انه من	ولد	قريش فبان خـ لافه صح في الاصح	واذا	شـاءت فسخت هـى ا
ل	لو شرطت الحرية أو	مكا	نامن النسب كان الحكم كذلك فان	كان	الفسخ بعد دخوله ه
خ	خرجت بهـ رالمـ والقـا	ئل	بانه يرجع على من غـره ضيف و	بالا	جـاع انه اذا جـا جا
في	في وطء الامـة	يومئذ	بولد لـه قـمه ورجع على الغارو	ان	خـرجا على أمـير ز
ف	في ضـعها ماشـرطت	استولى	عـاها ولا خيار في الاصح ثم	يكون	للأمة الخيار اثباتا ا
في	فيـما اذا عتقت وهى	على	نكاح عبـد وخيارها فوراً في الاصح	فان	ادعت الجـهـل يكون ن
ا	الخيار اثباتا صدقت بيمينها أو	حر	زت بالفسخ نفسها ولا يحتاج اذا	شاء	ت الفسخ الى الحاكم ويكون حـا
خ	خـبرهـمـها المفـرو	ض	انه يسقط ان رفع العقد بالفسخ قبل الدخول وان رفع	رفع	بعد الدخول فالمهر ر
و	راجع الى مهر المثل	ومور	دهذا ان كان لتعق قبل الوطء	وان	تقدم الوطء فالمرورى وى



هـ	هو وجوب المسمى	و	الله أعلم باب من تحته كناية إذا	شاء	وأسلم فاخترت كفوها	ا
ح	حلت له ودامت في أ	سر	هوان كانت مجوسية أو مشركة ذات أوثان	نصب	فان كان قبل الدخول انصرف	ف
ر	راشد أو فرق بينهما بالتر	دو	ان كان اسلامه بعد الدخول فانا	نقول	ان أسلمت هي	ي
ف	في العدة بان ان النكاح	غير	م) نطق والاحكام نابا لفرقة من اسلامه وان	الا	الام منها فالحكم	م
س	سبيله واحد وبعده	ها	دالو وطئها في العدة واقترافا عليه	ان	يعطيا مهر المثل	ن
ا	أما إذا وطئها	ثم أقبل	الاخر الى الاسلام في العدة فانه لا	يكون	لها مهر ولو كان تحت	ت
ك	كفر بخمس فاسلم فان	الملك	في نكاح واحدة باطل فان أسلم معه	ز	جرناه عنهن حتى تصبح	خ
ن	نفسه لترك واحدة و	الا	نفاق عليهن يجب حتى يأخذ من ير	يد	فان مات ولم يعين في	في
و	واحدة فليس لواحدة	فضل	على الاخرى فيوقف ميراثهن حتى يصطلح	والا	م والبنت اذا الت	ف
ا	الجميع في عقد نكاحه	وجر	ي منه وطئه ما جميعا ثم أسلمت احره تاو	ان	لم يطأها تف	غ
ل	للبنات وحدها وكذا اذا	د	دخل بالبنات فقط وان دخل بالام فلا	يكون	الاتم	د
ق	قول ان الام تصير	اليه	وحدها وان أسلم وتحت أربع أماء أو	زيدا	سلم معه وهو ذو	و
ط	طول عن لا يحلل له	النكا	بنكاح الاماء انفع نكاحهن	واذا	كان من لم يحرمه	وه
ع	عليه لزمه بلار	يب	أن يختار واحدة وان كان بينهن حرة	استثنا	ها لنفسه وحينئذ قد	د
ح	حرم عليه الاماء وان بقيت	على	كفرها الحرة وأسلم الاماء وقف أمرهن	بلا	شك على اسلامها فلو	و
ذ	ذهبت الى الاسلام فهي	مقد	مة عليهن ان أسلمت في العدة وان غلب	سيما	الشقاوة عليها فهو	و
ف	في اختيار الامة على الشرائط التي قد امتهل	باق	فبلا أو أسلم موسرا ثم أعسر	فان	أعسر ثم أسلم قبل خروج	ج
ال	العدة لم يمنع ذلك من	الا	ختيار وان أسلم على نكاح شرط فيه الفسخ	مقي) شاء	أو نكاح متعة تبقا	ا
ح	حينئذ فرق بينهما ما	مير	المؤمنين وان تزوجها معتدة أو بالخيار فلا	ثاني) رفع	النكاح فاسلم ولم تجاوز	ز
ر	رسم العدة والثلاث	نفر	وجهامنه والتفريق بينهما واجب	وان	أسلما بعد انقضاء مدتهما	ا
ف	فيقران وان فهرها وما حريا	ن والدين	الذي كانا عليه تجبيرة نكاحا	شاء	ت أم أبت أقرأ عليه وان	ن
ا	ارند مسلم أو ارتدت	ز	وجته أو كلاهما قبل الدخول بينهما وان	جر	ت بعد الدخول فيكون	ن
ل	لها مدة العدة لازم	ياد	ان أسلم في العدة أقرأوا الاحكامنا	من ذلك	الوقت بالفرقة والكافرو	و

س	سلك ديناً غير دينه أخذ	فقتل	لو يدخ	ل في الاسلام ولو	تقول	أنا أرجع الى أصل	صل
ا	الدين الذي أنا عليه و	أحيا	في لم يقبل منه	كتاب الصداق	جا	زوا النكاح بـ	لا
ك	كثير ولا قليل والاستحبا	با	ن ينكح بصداق فان نكح بصداق علا	ن	ني	وصداق سري فهو و	و
ن	نافذ بعاقبته والا	بن	الصغير لا يزوجه باكثر من مهر المثل و	القو	ل في الصغيرة كذلك	كذلك	كذلك
من	منع الولي من	مكا	ن الزوج نكاحا هابدون مهر المثل فان أقد	م	الولي وخالف قالوا	الوا	الوا
ا	أوجبنا مهر المثل ولا قا	ئل	بان السفية ينكح باكثر من مهر المثل	ولا	العبد أيضا هو وفي	وفي	وفي
خر	خراجته وتجارته أ	وكانت	الذمة مشغولة ان عدمها فاله مرتعاق بها (ولا)	سيما	اد تزوج فاسدا فالصداق ق	ق	ق
ا	اغايته لاق بدمته لكن بعد	الواقعة	لا بكسبه وتجارته وفي قول يتعاقق بقرته لا	زيد	من ذلك وفي قول ول	ول	ول
ل	لها عليه ما لها	في	النكاح الصحيح ومهر المثل يعتبر بقاء العصباء	ولا سيما	من يساويها ههنا لك	ك	ك
و	وليس يجزئ مهر	الجمعة	المسنة مثل الشابة المتية ومن كانت أ	زيد	في جمال ومال أو نئي	ي	ي
ت	تخطى به اعتبر من لا	بو	جد لها عصبه أو كانوا وليس لهم من ذوات	التأنيث	منهم أحد ساغ	غ	غ
د	دفع مهر من مثل نساء القو	م	الاقربين اليها ثم نساء البلد وحكمه	وعلاماته	ان ما جاز	ز	ز
ا	أن يكون ثمنها في	الثا	بت من البيع جاز أن يكون صداقا ويستقر	لها	الملك أو مات أو و	و	و
ل	للو وطئها ولو قالت لا ترا	ني	الاباء هرو وكانت لم يطأها جاز وان	وا	قعهما سقط الامتناع ولو و	و	و
م	مهرها عينها فقلت أ	و	استحققت أو ردتها بعيب طوابع بالعوض و	ليا	حذره الحاكم مهر مثل فلواتي	ي	ي
جم	جملة المسمى قدر	العشرين	ومهر المثل ألف لزم الالف	و	ان تسببت للفرقة بارتداد	د	د
و	ونحوه قبل الدخول سقط	من	المهر حقها اما اذا كانت	الهمزة	بالفرقة له بان أوقع	ع	ع
ع	عليها الطلاق أو التزم	سنة	الاسلام أو ارتد رجعت نصف الصداق	المعرو	في اما الزيادة المنفصلة لو و	و	و
و	وقعت زيادة فلا نصف ولا	خمس	له منها أو اما المتصلة كزيادة أوصا	فه	بالسمن ونحوه فيجوز فيه	الزيادة	الزيادة
ا	الخيار للمرأة بين تسليمه أ	و	تسليم قيمته قبل الزيادة وان نقص	قا	زوج بالحيار ولو انما	ا	ا
س	سلمته له هبة وهو قدر	ستين	ثم طلقها كان الرجوع بثلاثين ولو فرض	لها	صداق في العقد أو بعده فابا	ا	ا
ك	كان لها ولها منه لم يصح	و	لو فوضت بضعها فله المطالبة بالفرض وا	لا	صداق فان فرض لها جعل	ل	ل
ا	الفرض كالمسمى فار فرض	سبع مائة	وطلق قبل الدخول فالذي هو ولا	زمه	ثلثمائة وخمسون ولو و	و	و

ن	ناهـزها فلم يشـرع	في	الفرض حتى وطئها وجب مهر المنزل واللازم	له	إذا طلق زوجة	جـ
ما	ما فـرض مهرها ولا نال	بـ	عامنها المتعة قطـعـا ومتى وجب مهر مثل	في	نكاح بغير فاسد وطلقها	ا
ب	بغير دخول فانها تـؤ	دـ	نصفه وان جعل عتقها صداقها فلها مهر	مثل	وله عليـه اضمـان	ن
قـ	قيمتها وإذا أعسر بالمهر	وهرب	أم وقف فسخت قبل الدخول فقط والقول	لـ	قوله ان ادعت السوطـة وليكل كل	كل
ا	ان يحلف اذا تنازعا	و	اختلفا في قدر المسمى ويجريان على	القاعدة	في التحالف ثم يبردها	ا
لـ	لمهر المنزل ولا مهر	لد	اخـلعة في الزنا طوعا وباب المتعة	والمفوضة	إذا طلقـت منه	هـ
قـ	قبل الفرض ولم ينـل	مكا	فختها بالجماع قد ذكرناه يلزمه المتعة لها	وما	لمطابقة قبل الدخول	لزم
صـ	صاحبها نصف المهرنا	ثل	من المتعة وأما بعد الميس فان	أشبه	القولين وجوبها	ا
ر	رفقنا بها وان تسببت	الى	الفراق بردة ونحوها سقطت عند	ذلك	ويستحب شيء وهو كون	تـ
ا	المتعة ثلاثين درهما وان	صعد	عنها فـهـ وأفضل وان تشاحفها	و	تنازعا فالخامس يـقدرها	ا
ن	نظرا في حالهما بما رأـا	واسنول	ظنه عليه باب الولائم	الزرو	محرم والنـبـز قالوا لو	ا
يـ	يستحب تركه والولاية في	ا	لعرس سنة وقيل واجبة والاجابة ان دعو	ة نحو	ها فرض عين ولو	و
حـ	حصلها فليكن من خالصا	ملك	والاجابة في اليوم الثاني مستحبة وفيما	سو	اه يكره والصائم اذا وصل	قـ
ذـ	ذكروا فيه ان	الافضل	ان يفطر ان كان متطوعا وان كان	دا	خل البيت منكرا وما	ا
فـ	في طاقته قدرة	على	ازالته لم يحضر باب عشرة النساء	و	الزوجان يجب أن لا يكونا	ا
حـ	حربا بليتة اشتران بالمعروف	سائر	الاحوال ولا يؤثر شريفة على دينه ولا	بيضاء	على سوداء في القسم وكذلك	ا
فـ	في المسكن ولا يجب في	أقطار	هـ بين امرأتين الا برضاها ولا يطوؤها	وا	لاخرى حاضرة وليتبع أثر	ثـ
سـ	سنة النبي في القسم فان	اليمين	في اتباعها ولا يبدأ بواحدة الا بقرعة	لنا	خدمته ذوات العذر والضعف	فـ
ا	الحائض وغيرها قسمها	وبنى	بالجديدة البكر سبعا ولا يقضى وبالثيب	نحو	ذلك ويقضى أو يقسم في	يـ
كـ	كنفها ثلثا ولا يجب في	في	ذلك قضاء ولا يريدون السوطـة في	قولهم	تجب المساواة بل انا	ا
نـ	نقول المساواة في	هذا	مستحبة ويقضى ان سافرت باذنه لحاجته	احدى	نساءه فهذا شعار	قـ
من	من سلمت نفسها و	العا	زمة للسفر في حاجتها سقط حقها	و	ان امتنعت من انشاء	ا
ا	السفر صحبته لم يلز	م	القسم لها ويحرم أن يسافر بامرأة دون	أخرى	الابقرة فان فعل	لـ

خر	خرج من الاثم بقضاء	المد	لصاحبا ومع القرعة لا يقضى	وما	له ان تفصح	ق
ال	القول به حقه الجا	ر	ي من القسم اضرتها الا برضاها واذا	ا	رضى فوهبت لها	ا
س	سهمها ملكك رياسة	رجوع	ع متى شئت ودخوله على الاخرى نهار الحما	جاء	بالجواز ويحرم	م
ب	بغير حاجة وان قصد	الافضلية	فليس اوى بينهما الدخول ولا يجوز	ذلك	لب الا لامر	ن
ب	بعدم ضرورة وان طال	في	مكنه قضي ليل لانهارا ويقضى	وقد جاء	نهار الفير حاجة هناك	ك
ا	اما الامنة فلا	تعز	ي اليها حقوق في القسم وللشوز امارا	ت	اسماءه المكروه وكونها	ن
ل	لا تحلف الى فراشه	وفي	هذا يعظها فان نشزت هجرها وضربها ضربه	بلا	تبريح ولا ضرر	ر
ج	خفيفا وهو اذا ارخى	سنه	في منع حقها كرهه القاضي فان	علا	شره عززه فلو	و
ا	اشته الشقاق واندر	ست	انار الصلح بعث الحاكم حكما من قو	مه	وحكما من قومها حتى	ي
يض	يضعا الحق موضعه	و	يفعل بالمصلحة وهو اكي لان لها على الصحيح	وتدرك	المصلحة بان يرضا	ا
ا	الزوجان بحكمهما في الد	ستين	الصلح والطلاق وفي بذل العوض و	با	لقبول باب الخلع لا يخفا	فا
و	وجبه صحته اذا	خرج	من تصح عبارته وهو مكروه وجري	لسماع	بابا حقه عند خوف احدهما	ما
ا	الجهز عا يستحق	عليه	الاخر او كان قد علق الطلاق ثلاثا على	مثل	دخول الدار فاذا خالعهما	ا
ن	نفسه وتخلص وكان	المظفر	يبقاء الزوجية عند الدخول ويحالف السفية وال	العبد	ان المال في هـ	ذا
يس	يسلم الى الولي والسيد	ودخل	في ملك السيد وخلع السفية لاهما	رض	في القول بيط لانه وما	ا
ك	كان من الامنة فلا	حر	يجل ان اذن مولاهما تعلق بكسبها	و	تجارتها فان فقد فحقن	ن
ن	فوجب به بذمتها وان لم ير	ض	مولاهما تعلق بذمتها واذا حصلت	السماء	حقة من الولي وعرض	ض
م	ماله وخلع الصغيرة	وناصر	ها جازا ما من مالها فلا وليس للاب	و	غيبه ان يخلع حرم	م
ا	الطفل وتجاوز مخالفته للرا	ة اما	مع نفسها او مع اجنبي ويصح خلع	الر	جل بلفظ الطلاق واما	ما
ب	بلفظ الخلع والمفاداة فقد دجز	م	الاكثر وانه صريح فان جرى لامل لم يذهب	في (ال) باح	ولزم مهـ رمثل ومطلق	ق
ق	قال طلقك وعليك ألف	الز	منه الطلاق بلا ألف وان قبلت	واليد	له في الرجعة ولو ذهب	ب
ي	يطلقها فقال وهـ وير	يد	ها أنت طالق بالف فقبلت بانت	و	لزمهـ الالف وان قال	ل
ا	ان ضمننتي ألف اتود	به	الى فانت طالق فضمننت وأجابت	الدا	حي فـ وربانت ولزمها	ها

ل له الالف الذي ضمنته	ثم	لو قال متى ضمنتي أو متى أعطيتني	ر	هما فانت طالق فتنقـول ول
ح حصوله موجب للطلاق	عاد	ت بالجواب فوراً وعلى التراخي	و	ما جاز صدقاً كما تقدم م
ذ ذكره جاز قبوله عوضاً	من	المخالع في الخلع وان ذكر	الد	افع عوضاً ولم يكن يكن
فا فاسداً لم يلزمه	غير	المسمى وبانت وان كان فاسداً كما	لو	كان صحيحاً في الاصل ر
س سببها البينونة الا	ان	المسمى يبطل وترجع الى مهر المثل	و	لو قال متى أعطيتني يوماً ا
ق قبلاء فانت طالق ولم	تقاتل	بوصفه فاعطته قبلاء فلكه طلقت عند	السكا	فة واستحقت مهر المثل ل
ا اما القبلاء فلا يلزمه	وفي	ما اذا وصفه بصفة السلم المعروفة في النكاح	س	بملكه والمعيب ان لم يكن ر
ط طيبه رده و	عا	دالى مهر المثل وان خالعه ابدع على أنه مهر	و	ى فخر رج مرويا ا
ا أو جنبنا البينونة ولز	م	الخير اربين الرد والامساك وان خرج	الدرع	كتانا بانت وجعل ل
ل له مهر المثل واذا	ا	قالت المرأة طلقنى ثلاثاً باللف فطلقها	و	احدة استحق ثلاثة واذا ا
س سألت منه الطلاق با (حد	ى وسبعين	فطلق بخمسين لزمها خمسون و	الفر	ض على من هو و
ب باخلع وكيلها ان يمثل فان	جا	وزما أذنت فيه على ان الزائد من ماله فلا باء	س	وان نسب اليها الزيادة والاصل صل
ب بانت بمهر مثل سواء كانت زيادة	بن مكافئ	سب الناس بمثلها أم لا وان أطلق	و	جبت الزيادة عليه دونها ا
ا اما خلع المريض فلا قا	ئل	بانه من الثالث وان خالعت في ارتهان	النفس	بالمرض فحيت ث
ل لم يزد على مهر المثل ا	و	جنبناه من رأس المال وان جا	و	زته فالزيادة من الثلث واذا تم م
خ خلاف بين الزوجين في	ابرا	من صداق أو بذل على طلاق سوا	الحر	ة والامنة جعلنا ا
ف في انكاره القول قولها والدوا	هيم	المبذولة اذا اختلفا في حسا	ب	قدرها أو صفتها أو كم قيل ل
ى يطلقها طلقات فان	ا	لرجع الى التحالف (كتاب الطلاق)	وا	لطلاق بمضى ي
ف في كل زوجة وأما	لسيد	فلا يطلق أمته وكذلك الصبي وا	لطريق	الى تطليق امراته لا ا
و وصول اليها وشرطه العقل	وحصل	طلاق السكران ثم من يهدد بالسيف والعصا	والعصا	لا يقع طلاقه فاذا فاذا
ا أكره يعق فلا خلاف	بينهم	في نفوذه ويملك الحر ثلاث تطليقات	والر	فبق تطليقتين ويثبت ت
ل للوكيل الخيار بين المبادرة	وبين	التأخير ولو قال طالق نفسك فطلقت قبل (ن)	وح	من مكانه افـ و راصح ح
رقة قطعا وان كان ما	ولاه	يقتضى التأخير كقوله طلق نفسك أى	و	قت شئت جاز التأخير ر

فا	فاما الطلاق فان	الجهات	له ثلاث الاول طلاق السنة وجواب	السو	ال عنـه أن يترك ك
س	سبيلها طاهرة قبل الجماع ثم	حر	ام وهو طلاق البدعة كطلاق الحائض وطلا	ق	طاهرة قد جومت
قا	قالوا بالعوض أباحه الاصح	بفا	ما المباح فطلاق الايسة والصغيرة	والحا	مل وحرم في البدعة لما
طال	طالت فيه العدة فخير ما	نكسر	أن يراجعها ويقع الطلاق بالصريح	نو	ي أم لم ينو منـل
س	سراح وطلاق وفراق و	الولا	ية في الكفاية للنيسة فتشترط والكفايا	ت	أنت خليفة والحقى
ب	باهلك وقد دلـمتك العدة	ة وقتل	نكاحك وأنت بتة وبأن وكابته	وكل	ما يقارب هذا فانه افانه
ب	به لا حق وليس حكم	القاضى	بالطلاق طلاقا وان قال اختارى فان	ذلك	كناية فاذا اختارت ونوبا
ال	الطلاق فوراصح و	جما	عة قالوا لم يفارق المجلس فلو تنكرو	يذكر	انها ما اختارت
ث	ثبت قوله بيمينه ولو قال	ل	اختارت ولكن لم تنو فالقول قولها	ويؤ	خذي عيناها ولو يكون
ق	قوله طلقى نفسك فاجابت	الد (عو)	ة وقالت ابنت نفسى ونوت طلقت وان ذكر	المؤنث	وقال أنت طالق وذكر
ى	يومئذ انه يريد ثوبها أو	ين	ما ذكر مما يمكن قبل منه	وكذلك	لو قال هـ و
ل	لها أمانتك طالق فان	الشر	ع يجعـله كناية واما اذا قال اقمى أو	الجماعات	كثيرة وغـيره من أشيا
و	وجودها لا يقتضى التعر	يف	بالفراق فلا يعـد شيأ ولو قيل أطلقت	و	قال نعم طلقت ولا يجوز
ا	أن يقضى عليه بالطلاق	و	قد قيل له الك زوجة فقال لا و	كل	جزء كيديها شعرها
ل	لجها اذا طلقـه	لزم الا	مربحة الطلاق ولو قال ريقك أو	ثئى	غيره كالعرق ونحوه من
ا	الفضلات لم يقع لا	جل	ذلك طلاق بباب التعديـد اذا قال	فى	قوله أنت طالق أردت
ح	حصول ثلاث وقت	نفر	وجه هذه الصيغة محتمل وان خرج بواحدة	واراد	بـد لها ثلاثا فلا يكون
ذ	ذلك وان قال	الد	ارى بالحساب أنت طالق واحدة فى اثنتين	فا	نوى موجب الحساب فهو و
ا	اثنتان وان لم ينو فواحدة وا	ين	ما قصد اتباع وان قصد المعية قبلت ولو ان	المر	يعرف الحساب قصد التخصيص
ل	لها بموجب طلق واحدة لا	زياد	ة أو طالق طلقة معها طلقة فثنتان ولو قال ا	نسان	أنت طالق طلقة قبل ل
ذ	ذلك طلقة أو بعد	و	جب طلقتان لأوطوءة ولغيرها طلقة و	منه	لو قال لمـدخول بها
ى	يا زينب أنت طالق أنت طالق	رجع	اليه فان قصدنا كيدا فواحدة والا فهو	اثنان	وغـيره الموطوءة بذلك ك
ذ	ذكروا أنها تطلق	و	احدة فقط ولو قال طالق وطالق فطالق	فانه	يقع الثلاث ولو يقول قول

هـ	هي طالق نصف طلاق	لدا	العلماء طلاقه ثم ثلاثة أنصاف طلاق	مو	جبة طلقان وكذا يجب ب
ب	بقوله نصف في طلقين و	يا	في في نصف طلقين طلاقه لا غير ولو قال لمؤ	نث	أنت طالق الـربيع ع
من	من طلاقه خمس طلاقه سد	س	طلاقه فطلاقه ولو أتى بالواو لم يكن	الا	ثلاثا ولو قال بعضهم
ا	أو قمت بنسائي طلاقه اتصل	بمن معه	منهن طلاقه طلاقه ولو كان نسائه	الحا	صلوات أربعاً فري رمي
خ	خمس طلاقات بينهما وصل	الى (كل	واحدة طلقان وإن قال أنت طالق ملء	جبن	أومل البيت ت
ر	راحت بطلاقه وكذا ملء	زبيد	وملء الدنيا أو أطول الطلاق أ	و	أعرضه وقول الفتى ي
هـ	هي طالق أكثر الطلاق	فو	اجبه ثلاث وكذا كل الطلاق وإن قال	الخدن	لها أنت طالق أولاً فانه هـ
و	وضع باطل ومن و	قع عليه	عدد طلاق لم يرتفع كله	و	يرتفع بعضه بالاستثناء المعروف ف
ت	تأتي به متمم لا على	العوا	تدفعان طلقها ثلاثا الثلاثا وسوا	الجنين	طلقت ثلاثا بخلاف ما ما
د	دونه لو قال لامرأته	ر (جل	أنت طالق ثلاثا الاثنتين طلق واحدة	والقد	المستثنى اغنيكم سد
م	ما يليه فاذا قال القسر	ين (لها	أنت طالق اثنتين وواحدة الا واحدة فعند الاقد	مين	من العلماء طلق ت
جم	جميع الثلاث أو خمساً الا ثلاثا	فأخذوا	بظاهر اللفظ وقالوا تطلق اثنتين	وكل شيء	علقت به من طلاق أو و
و	وصية أو عتق أو نذ	رو	غيره على مشيئة الله لم ينقض	منه	شيء بباب الشرط ما ما
ع	علق عليه الطلاق كما يأتي شر	حه	وقع بوقوعه فاذا قال	في	ذلك أنت طالق أحسن ما ا
و	وجد من الطلاق وأتمه	وما	أشبهه طلق للسنة وإن قال طلاق	البد	عة أو طلاق الخطاء في
ا	أو أسمع الطلاق أو أزد	له	أو أقبحه طلق للبعدة ما لم ينو تغليظا و	ن	قال ثلاثاً بـ
ل	للسنة نصفها	وا	لبعدة نصفها طلق في الحال طلقين و	واحد	ة تحصل في ثاني حال ل
ص	صارت فيه وإن قال كلاً	ستو	لى عاينك قرء فانت طالق طلاقه	فانه	تطلق في كل طهر ر
ل	لا تفسده طلاقه	لوا	نهما كانت حاماً لم تطلق كما	يذكر	ون سوى طلاقه ثم م
م	ما نعد حيضها وطهرها	على	الحمل شيئاً وإذا علقه بالحيض طلق برؤيته	الا	أن يقول مـ
ما	ما حصلت حيضة فقد	ز	عموا أنها لا تطلق بالحيض الا بعد	الكر	في الطهر فلو حاضت وادعته هـ
ق	قبلها وأنكر فالامر	بيد	ها والقول قولها وإن قال لضرتي فرا	ش	ان حضتما وجب ب
د	دخول الطلاق عليكما	وجاء	حيض أحدهما لم تطلق قبل	و	جود حيض الأخرى وليس س



ذهب من آخره وتدمه روف والمشرط

ذهب من آخره وتدمه روف والمشرط

ذ	ذلك مما يقبل في	الا	اختلاف فيه قولهما بل قوله فلولم يصدق	الا	واحدة طلقت المكذبة	ه
ه	هنا دون المصدقة ومبا	شر	الطلاق اذا كان له أربع فقال في د	ست	واحد أيتكن رأث الدم	م
ب	بمحض فصواحبها طالق فلا (لا) ف	ف	ان القول قوله فان صدق واحدة كان	الفا	ث بالزوجية هي	ي
من	من من دونهن وتطلق عند ذلك	ت	كل مكذبة طلقة وان كانت المصدقا	ت	اثنتين طلق كل من	ن
ا	المكذبتين طلقتان ولم يدخلوا	و	اعلى المصدقتين الا طلقة طلقة وكذا	الو	صدق ثلثا في الدم	م
خ	خرجت المكذبة بطلقة عند	هم	ثلاثا وكل مصدقة طلقتين وحا	صل	الامر أنه لو صدق الكل	ل
ه	هنا طلق ثلثا لثلاثا	بل (لو)	أوجب طلاق امرأته ان كانت حاملا استبرأها (فاذ) اعلم	اعلم	جاهها طلقت في	ي
و	وقفت ايحابه فان	ثا	رعليها مدة الاستبراء فوطئها وولدت قبل	ان	تنقضي تسعة أشهر من حين	حين
ت	تكلم به بان وقوعه	ور	ووانه اذا قال ان كان جارك ذكرا أو	جميع	ما في بطنك ذكرا	ا
د	دخلت عليك طلقة	و	ان كان أنثى فطلقتان فولدتهم ما قالو	الا	يكون الطلاق واقعا	عا
م	من ذلك لكن عند	هم	لو قال ان ولدت ذكر اطلقة أو أنثى فطلقتان	لها (فاذ)	ها قد أنت بانثى وذكر	ر
ف	فان ولدتهما جميعا	في (د)	دفعة واحدة طلقت ثلاثا والاطلقت بعين ولد	ت	أولا وان قال اذا طلقت	ت
ر	رابعة فهي طالق وأعاد	الحال	فقال رابعة طالق أو علقه فوجدت الصفة	التي	علق على اذ لك	ك
و	وقعت طلقتان	حتى	قالوا لو قال متى وقع طلاق	على	امراتي فهي مطابقة	ه
ق	قبله ثلاثا فان الاكثرين	نفو	او وقع الطلاق بعده عليها وبعضهم	أو	قع المنجز ولم يلتفت عليهم	م
و	وكذلك لو يقول عند	هم	أي وقت لم أطلقك فانت طالق فغضى من أو	اثل الا	نفاس قدر طلاقها	ا
ا	أوجبناه ان لم يطالق	ثم	لو قال ان لم أطلقك فانت طالق فالنص الذي	سما	ذكره بين العلماء انها	ا
ل	لا تطلق الآن ثم	مالوا الى	انها تطلق عند موتها أو أحدهما أو	الفا	ثمة أن متى في الاصل	ل
م	من ظرف الزمان ومثلها	ا	يضا اذا اختلفا ان وان نظرا اليها وقعد	ت	فقال ان لم تكوني ظلية	ظلية
ش	شاذنا فانت طالق طلقت ومن ا	لجهات	للتعليق لو قال أنت طالق في رمضان	قطع	بطلاقها في أوله وهو	و
ط	طلوع هلاله ولو قالت	الشامية	طلقتني أو قال أنت طالق في اليمن طلقت	الا	أن يقول أردت اذا	اذا
و	وصلت اليمن فيصدق بيمينه	و	اذا قال أنت طالق اليوم هذا	في	غدا لم تطلق وان سكنت	سكنت
ر	ربعاه ثم أن أهلها	أرسلوا	اليها بالخروج فقال ان خرجت ورضيت	عشرة	أهلك وما أصدرت اذا	اذا



هـ	هذا الطائر فكل	نبي	عندى من النساء طوائف وان لم يكن غرابا فذ	لف	عبدى حر وجه ل
و	وقف عن التصرف في	ا	لكل حتى يبين فان مات وأراد الوارث	التعريف	ق
ال	الا ان ارد المـ	لا	الى حكم القرعة فان قرع العبد عتق	وا	ن قـ
ت	تلك القرعة فلا يحكم أنه	وصل	اليهن طلاق ولا ينفذ تصرفه في العبد ونا	لف	بعض الاحـ
ش	شأن العبد وقال يرق	وا	لاول أصح باب الرجعة	و المصدر	طلاقا لموطوءة مات بهـ
ع	عده بلا عوض اذا أرا	دار	جاءها في العدة جاز وصيغتها	كقولك	راجعتك وارتجعتك ومثله
ي	يكون رددتك وأمسكتك و	رأيه	نافذ في طلاق لها وظهار وابلأه لا	استمتاع	ظاهر ولا خـ
ث	ثم يلزمه المهر بوطئها	حتى	قيل أنه وان حصل بعد الوطء رد	واسترجاع	لا يسقط المهر واذا
ا	اختلفا وادعى أنه	دخل	بها فله الرجعة فالقول قولها	واختلاف	في العدة لو حصل لـ
ن	نقول اذا سبق بالدعوى و	ز	عمت انقضاء العدة وقال كـ راجعتك	وما	انقضت الاوقـ راجعت
ي	يومئذ وانت الآن	ييد	ي فالقول قولها وان سبق بدعوى الرجعة ثم	ا	دعت انقضاء العدة صدق
ف	قوله بيمينه فان ادعى	يوم	اذمعا صدقت المرأة في أ	شبه	الوجهين واذا أتى في
ط	طلاق الحرة بثنتين و	الا	مة بطلقة ثم راجعها أو نكحها أو كان	ذلك	وقد تزوجت أم لا فهي
ع	عائدة بطلقة واذا أصد	ر	الحر ثلاث طلاقات والعبد طلقين حرمت	الا	ان تنكح زوجا بهـ
ال	المطابق ويحصل بينهما	بما	ل ولو بتغيب الحشفة في نكاح رسم	سما	حيضا فلا يعمد على
و	وطء السيد ثم بعد الطلاق	الثالث	اذا دعت انمـ انحلت بزواج	التي	تدعى يمكن في منـ
ت	تلك الدعوى أن تكون	من	الصادقات جاز تزويجها (باب الابلأه) لا	لا	بلاء من كل زوج يستطيع
د	دخولا بامرأته وغير القاد	ر	كالمحبوب والاشل لا يصح منه و	ينصرف	الحكم بقياس النص
ال	الى الارتقاء والقرناء فو	جب	العجز موجود فيهما والابلأه فـ	علم	انه الحلف على كونه تاركا
ج	بجامعتها فوق أربعة أشهر	من السنة	ولا يختص بالحلف بالله بل	ان	الـمـm
م	مقابلة الموطوء صح	وكان	موليا وصريحه النيك والوطء والجماع و	الا	قتضاؤا بالذكر وهو وهو
و	وارد على البكر ولا باشرت	هـلا (ولا	لامست وباضعت وغشيت وقربت هذا	(لا) سماء	كنايات وليس مـوليا
ع	عازم حلف على تر	كـ	استيفاء الابلأج وان حلف منه مدة ونوى	التي	يصـمـمـمـمـمـمـمـمـمـمـمـمـm

و	وَالْوَقَالَ وَاللَّهُ رَبُّ	العوا	لَمْ لَا وَطْئُكَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ فَادَامَتْ	لا	أَرْبَعَةَ فَوَاللَّهِ لَا أَدْنُو	و
ل	لَكَ بَوَءٌ أَرْبَعَةَ شَهْرٍ	ر	فَلَيْسَ بِمَوْلٍ فَلَوْ ذَكَرْتُ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ كَانِ	يَنْصَرِفُ	بِأَرْبَعِينَ وَأَنْ حَلَفَ لَا	ا
ا	أَطْوَاهَا لِابْتِحْصَالِ الْمُسْتَبْعَدِ	يَنْ	وَقَدْ كَالِدَجَالِ وَالِدَابَةِ أَوْ حَتَّى يَمُوتَ	عَشْرُونَ	مِنْ بَيْنِهَا فَهَوَ إِذَا	ا
يُحَا	يَكُونُ مَوْلِيًا وَأَنْ حَلَفَ	عَلَى	تَرَكَ الْجَمَاعَ فِي السَّنَةِ الْأَمْرَةَ فَفِيهِ	وَجْهًا	نَ فِي الْأَصْحَ أَنَّهُ لَيْسَ	س
الَا	الْآنَ مَوْلِيًا فَادَامَ	يَدِهِ	وَوَطْئُهَا فِي تِلْكَ السَّنَةِ وَبَقِيَ	مِنْهَا	مُدَّةُ الْإِبْلَاءِ فَلَا شَكَّ	ك
فِي	فِي أَنَّهُ يَمُوتُ بِرَحِيْنَتِهِ مَوْلِيًا	ثُمَّ	لَوْ قَالَ أَنْ وَطْئْتُكَ فَعَلَى صَوْمِ	عَشْرَةِ	أَيَّامٍ هَذَا الشَّهْرَ لَمْ يَكُنْ	ن
ا	إِبْلَاءً وَأَنْ حَلَفَ لَا وَطْئُكَ	أَنْ	شَتَّ فَقَالَتْ فِي الْحَالِ شَتَّ صَارَ مَوْلِيًا	لَا	فَلَا وَأَنْ حَلَفَ لَارْبَعَ زَوْجَاتٍ	ت
ل	لَا وَطْئُكَ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ	السُّلْطَانُ	الْآنَ بِإِبْلَاءٍ فَادَا وَطْئُ ثَلَاثًا فَلَا إِبْلَاءَ	يَنْصَرِفُ	إِلَى الرَّابِعَةِ ثُمَّ إِذَا	ا
خ	خَلَّتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ مِنْ حِينَ	أُرْسِلَ	لِلْمَوْلَى يَمِينُهُ أَوْ مِنْ حِينَ رَاجَعَ أَنْ إِلَى	فِي	رَجَعْتَهُ وَأَنْتَ تَسْأَلُ	ل
فِي	فِيئَتِهِ طَوْلِبُهَا وَالْفَيْئَةُ	الْمَقَامُ	رَبَّةَ الْجَمَاعِ وَأَنْ حَدَثَ فِي الْمُدَّةِ عَذْرٌ	مَعْرُوفٌ	مِنْهَا مِثْلُ أَنْ تَغْضَى	ي
ف	فِي الْأَحْرَامِ أَوْ حَبَسَتْ فِي ذَنْبٍ (أَوْ)	الْجَنَابِ	ظَلَمًا أَوْ نَشْرَ أَوْ مَرَضَتْ فَانْهَ يَقْطَعُهَا رِبَّةً (أَنْفَ)	وَلَا	يَقْطَعُهَا إِلَّا عَذْرًا إِذَا	ا
و	وَجَدَتْ فِي مَدَنَتِهَا مِنْ	الرَّجَالِ	وَأَنْ طَلَقَهَا رَجْعِيًّا أَوْ رَتَبًا	نَكَرَ	الْإِسْلَامَ انْقَطَعَتْ الْمُدَّةُ وَلَوْ	و
ا	أَنَّهُ عَجَزَ عَنِ الْجَمَاعِ	فَلَمَّا	طَالَبْتَهُ قَالَ لَوْ قَدَرْتُ كَفَيْتُ كَفِي وَعَذْرُنَا	هَافَا	هَذِهِ فَيْئَةُ الْمَعْذُورِ وَإِذَا	ا
ل	لَمْ يَكُنْ لَهُ عَذْرًا	عَلِمَ	أَنَّهُ يَجِبُ وَطْئُهَا وَإِدْنَاهُ تَغْيِيبُ الْحَشْفَةِ وَ	حَدَّثَهَا	فَإِذَا طَوْلِبْتُ بِالْوِطْءِ وَكَانَ	ن
م	مِنْهُ الْوِطْءُ كَفَرٌ بِمَعْنَاهُ	الَا	أَوْ فِي عَمَانٍ وَرَأَى حَلْفَ بَطْلَانٍ طَلَقَتْ وَإِذَا	مَا كَانَ	بَطْلَانُهَا زَعَرَ وَتَرَكَ	ك
ج	جَاءَهَا فَانْ اسْتَدَامَ مَا	شَرَعَ	فِيهِ لَزِمَهُ الْمَهْرُ وَيُطْلَقُ عَلَيْهِ الْقَاضِي إِذَا أَبَى	عَلَى	الْفَيْئَةِ وَالطَّلَاقِ وَقِيلَ يَحْسَبُ	س
ت	تَعْمِيمًا حَتَّى يَكْفِيَ الْإِنْصَرَفَ	أَفَافَ	إِلَى الطَّلَاقِ (بَابُ الظَّهَارِ) هُوَ أَنْ يَجْعَلَ أَمْرَهُ	مِثْلَ	ظَهْرَ امْرَأَتِهِ وَكَانَ ظَهْرُهُ	و
ث	ثَدَى وَيُدَوِّكُلَ عَضْوُ	وَلَوْ	نَهَ قَالَ أَنْتَ عَلَى كَعْبَيْنِ أَيْ وَقَالَ لَمْ	أَفْعَلَ	هَذَا إِلَّا أَكْرَامًا	بَا
وَا	وَاجِدًا لَا فَلَيسَ بِظَاهِرٍ	هَا	كَذَا أَنْ لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا فِي الْأَصْحَرِ	إِذَا	شَبَّهَا بِمَعْرُومٍ مَا حَلَّتْ قَبْلَ	زَا
ل	لَهُ فَهُوَ مَظَاهِيرُ وَلَوْ زَاوٍ	رَبِّينَ	طَلَقَ وَظَهَرَ كَأَنَّ طَالِقَ كَظَهَرَ أَيْ وَ	كَانَ	يُرِيدُ كُلَّ مَعْنَاهَا فَانْهَا	هَافَا
مَعَ	مَعَ الزَّوْجِ تَكُونُ مُطْلَقَةً	ثُمَّ	مَظَاهِرُ مِنْهَا أَنْ كَانَ رَجْعِيًّا وَأَنْ جَعَلَهُ	نَعْمًا	لِلطَّلَاقِ أَوْ لَمْ يَنْوِ	كَانَتْ
قَبْ	قَبْلَهُ مُطْلَقَةً فَقَطْ	وَقَفُوا	فِي الْحَكْمِ عَلَيْهِ عَنْ دُنْيَتِهِ فِي	مِثْلَ	أَنْتَ عَلَى حَرَامٍ فَلَوْ يَكُونُ	يُحَا
هَافَا	هَذَا يَقْصِدُ طَلَاقًا وَظَهَارًا	عَا	مَلْنَاهُ بِهِ وَأَنْ نَوَاهَا بِخَيْرٍ أَحَدُهَا فِي وَجْهِ	آخَرِ	يَكُونُ طَلَاقًا وَأَمَّا لَوْ	و

ينبغي المدحون اذا سقط أحدهما بنى الآخر

سلامان كانت أصلا وقد جعلها بعضهم روباذا كانت أصلا وعقوبة من

ين	بين انه انما كان من المحرم	مين	عينها أو لم ينوشيا فعليه كفارة عيين	و	اذا علقه بشرط كان حاصلا أصلا
ل	لحصوله ولو خاطبت احدي ز	وجا	تلك وقت اذا تظاهرت من الاجنبية	بر	ه فانت كظهر أى فلوانك
ح	حرصت عليها وتزوجتها ثم	ا	وجبتظهارها صرت مظاهرا من الزوجة	والزم	المظاهر كفارة متى كان ان
ف	في عائد ابان	بن مكا	نه ممسكها بعد الظهار وقد تأتى	وأمكن	فراقها فلا واتصلت ب
ي	يومئذ به فرقة تز	يل	النكاح كوت وفسخ وطلاق ولم يراجع	وما أشبه ذلك	فلا عود أصلا
ن	نم لو راجع فالرجعة عود	والا	سلام بعد الردة ليس بعود في الاصح	والثاني	هو عود وان شراها وقد
ا	أوجبظهارا فلا عودان	شرا	ها متصلا بالظهار ولو فرق بعد	ما كان	منه من العود لم يجعل
ذ	ذلك مسقطا للكفارة والمعرو	ف	انه يحرم الوطء قبل التكفير ويجوز	على	الظهار اللبس بشبهه
ا	أما الظهار الموقت	فجاء	فيه خلاف والصحيح صحته وانه يكون عوده	فعلا	لا امره
س	سبيله في العود عند	هم	هنا ان يطأها في المدة فاذا غيب الحشفة	له ا	يترزع ولو قال لا يرجع
ق	قبله أنتن على كظهر أى	نفر	وجهه من الاثم اذا عاد باربع كفارات و	الذى	يكرر الظهار وغرضه
ط	طلب التأكيد في حكم	الدين	ظهار واحد وان قصد الاستئناف تعدد في	انناه	الظهار ويكون بالكلام
ا	الثاني مائدا في الاول ولا	زياد	ة على عتق رقبة في كفارة الظهار	فعلا	هذا يشترط كإروى
خ	حصولها مؤمنة بلا عيب مغل	في	العمل والكسب فيجزئ صغيرا وقرو	مثل	أعرج يتابع المشي لا
د	دنف أو زمن لا يرجى ومن هو	في ا	هرم وجنون مطبق ويجزئ أعور وأصم	سكران	وفاقد أنفقه واذا
ه	هو فاقد لاذنبه فلا تر	دد	في جوازه وكذا أصبع الرجلين	فان	فقد السبابة من اليد أو كان
م	مقطوع الوسطى لم يجز	وكسر	ها لا يضر ومقطوع الخنصر والبصر معا	أ	واغلة من الإبهام لم يتأصل
و	اثبات جوازه عند	هم	ويجزئ مدبر ومعلق بصغة وذكر الرقيق وا	نناه	سواء لا أم ولد وانما
ت	تجب في فاضل عن كفاية نفسه	و	عياله كسوة وسكنى ونفقة بالمعروف لا	سكرا	وحملوا ومنعوا
ا	إيجاب بيع صيغة تكفي	أهلك	ورأس مالد ومسكن وعبدین مثنين الفهما	و	ان عجز عنها الزمه أن يصوم وم
ل	لذلك شهرين متتابعين فالصائم	من مقدمة	الميلال نلزمه هلالين أو من اثنا عشر	ما	انكسر ثلاثين فان عجز خفف
ا	الامر عنه بالرجوع الى	ا	لا طعام لكل مسكين مد وشروطه شروط	ا	لفطرة فلا تجزئ القيمة ولا يجزئه
ن	نرجوه لمن تجب نفقته كا	بن	وأب ونحوها ولا لكافروها نفي وما	شبه ذلك	باب اللعان من من

ع	عاب امرأته بالزنا وفخر	تاج	الحسد أو التمزير على نفسه فله درؤه	و	اسقاطه باللعان ولا يأثم في	ي
ق	قد ذف زوجته غير ذوات	الدين	حين يعلم زناها أو يظنه الظن المؤكد	الثا	بت وإذا أنت بـولد لا	ا
ي	يجوز أن يكون منه وجب	في	ذلك نفية باللعان ولو كان مهمما في البيت (ثا)	لث	وعلم الزوج أنه زنا	ا
ب	بها وأنت بولد تمذ	ر	احتمال كونه منه واحتمال كونه من الزاني	ما كان	يحل له النفي لنسب	ل
هـ	هذا الولد الحادث بتما	بيع	الظنون وإن كانت حاملا ونفاه لا عن	على	الفـور وان شا	ا
ف	فيؤخر إلى الوضع ثم يقسم	سنة	اللعان وإن قال الولد من فلان ومأر	افعلا	ذلك الابشبهة فهو	و
ي	يعرض على واحد أو اثنين	اثنين	من القافة ولا لعان وإذا وطئ بشبهة في	مثل	نكاح فاسد فجاءت	ف
ت	تلك الموطوءة بولد	و	نفاه لا عن وليشهـد اللعان جمع من	أصدقا	ثم ما وغيرهم وأقل	ل
ي	صوره أربعة فان بلغوا	تسعين	فاكثره لأباص وليكن عند عصر الجمعة	وا	ن يكون في أشرف مكان لعن	ل
ان	ان يزدجر بالتقليظ ثم	ثم	يعظمها الحاكم ويبلغ عند الخامسة وليكن	وليا	لتلقيهنـما وأول ما	ا
ي	يؤمر هو بالقيام فيشهـد	في	ذلك أربعة بالله أنه لمن الصادقين فيمارها به ونحوه	به	قد ذفها به من زنا أضاف	ي
ي	يكونه اليه فاذا	عا	ج على الخامسة قال والافعليه لعنة الله	ا	ن كان من الكاذبين وتؤمر بعده	هـ
ا	ان تقول من قيا	م	أشهد بالله أنه لمن الكاذبين أربعة وبعدا	لرابع	والافعليه اغضب الله ان كان	ن
م	من الصادقين وهي خمس لا	سبع	يذكر الزنا ونفي الولد كل مرة فاذا	ما	لا عنت درأت الحـد والاشبهة شبه	هـ
ع	عند العلماء ان لفظ الشهادة لو	بعده	وأبدله بحلف أو أبدل غضبا بلعن أو	كان	مقدما لما لم يصح ثم انه	هـ
ا	إذا لا عن زوجته	نزل	عنها وتأبـد تحريمه اعليه ولو أقدم	على	قد ذفها أجني حد وإذا	ا
و	وجد من الزوج عزره	الامام	ولم يلاعن (باب النسب) من تزوج واحد(ثا)	فعلا	أم لا لحقه النسب	ب
ل	للا مكان ولا ينتفي عنه	صلا	الا باللعان فان لم يمكن أن يكون منه	مثل	الصغير والمسوخ أو ما	ا
ا	الولد والمدة من النكا	ح	دون ستة أشهر انتفي باللعان عند	علماء	نا وإن وطئ بشبهة وحصل	ل
ي	يومثـد منها حل	وبلغ	مدة الامكان لحقه ومن كان يجالس العلماء	وقتها	البلد ولحقه نسب ولم يعرف	ف
ت	تعيـن نفيه على الفور وليس	الى	تأخيره سبيل إلا بذكر كنية وحفظ مال أو	ونحوه	فان ادعى جهـلا	ا
ف	في كونه فوريا أو جهـل	باب	جواز النفي من أصله لم يقبل لانه	والخا	رجون عن بحالسة أهل العلم لم	لم
ق	قالوا يقبل منهم ويجوز	ز	نفي الولد ميتا ولو ولدت اليوم ولدا أو	مس	ولدا وقال له سابق	ق

ان يقطع مما والمواقفة ان لا يذبح

ان لا يقطع مما والمواقفة ان لا يذبح

١	ابن دون الثاني لحق	يد	نسب الجميع وكذا لو كان بينهما	ما	دون ستة أشهر وتخلص	ص
ن	نافي وطه أمته من	و	له باب لالمان فان وطهها وادعى أنه	كان	استبرأها صدق يمينه ولو	و
ي	يطوها اثنان بشبهة و	وقف	الحمل مدة الامكان ثم اذا ادعى عارض	على	القافة فان كانت ورا	را
س	سابقهما قد حاضت ثلاث	(ح)	يضان أو حيضة فهو ثلثان ان لم يكن الاول زواجا	واه) فعلا	وهما حران قد ثبت	ت
قط	قطعا اثنان فيهما أو أحدهما	لما	خذب قول قائف واحد مجرب عدل	مثل	الشاهد فان ارتبك قول	ر
ا	القائف أو حصل الاشكا	ل	أو لم يكن ترك حتى يبلغ وينسب الى من	سو	لته نفسه واختاره	ه
م	منهما كتاب الايمان	ثم	لا يصح الامن بالغ عاقل مختار قاصدا	دا	ليمين ويصح ايرادهما	ا
ع	على الماضي والمستقبل والكلام	راجع	الى المستقبل فان حلف على ترك واجب	و	فعل محرم عصى فلزمه اتيان	ن
ا	الحلف والكفارة فان أورد	ها	لترك سنة أو فعل مكروه فالحلف أولى ولا	عذرا	صلا عن الكفارة أو لفعل	ل
و	وهو مباح فهو مأمور	ربا	جتناب الحلف استحبابا وانعقادها لا يجبا	وز	الحلف بالله الاسم	م
ا	أو الوصف لما كان	من	ذلك لله مطلقا وغيره بالتقييد كالقفا	هرا	والرحيم والمحبي	ي
ل	لم تبطل يمينه وان تأول	قبل	وان حلف بما لا شركة فيه لغيره	و	ذلك كقوله والله ومالك	ك
م	ملك يوم الدين والرحمن	و	الاله والحي الذي لا يموت فلا يأول	مثل ذلك	ولا يقبل وان حلف	ن
ر	رجل بمشرك كالبر والو	صول	والجميع والحي لم ينقض الا بالنية	الساد	لباب الشركه من صفات	ت
ا	الذات التي لا تحتل	مواد	ها غير الله كعظمة الله وكلامه المقد	س	وجلاله فهو كالحلف بالله بالله	لله
ق	قالوا لا يقبل منه	الساطان	تأويل لا وعلم الله وقدرته وحقه	ما كان	يطلق وصف الله العلي	و
به	به كذلك الا أن يتأ	و	ل العلم على المعلوم والقدرة والحق	على	المقدور والعبادات فان ان	ان
ا	التأويل يقبل ولو قال	طلع	الله أو أنه لم ينقض دون قال	فعلى	عهد الله وميثاقه لم	م
ن	نجعله الا كناية والمقسم	على	غيره لو قال أقسم عليك بالله لنفعلن	نحو	ه فان قصد الربط	ط
ل	لنفسه باليمين ان عقدت	بلاد	فاع والا فلا باب جامع الايمان ولو ان	مر	أحلف لا	ا
ا	أسكن الدار فليخرج فان قال	بني	ومتاعى فيها فدخل لنقله وزيارة	ضى	لم يحنث ولو آلى	ي
ي	يمينه انه لا يدخلها	شا	أن يدين لمن يحنث أو لا يركب ولا يلبس	و	لا يقسم يوم فاذا	ا
ذهب	يسد ذلك	ور	أيمينه حنث وكذا لو حلف لا أمشي ولا	اسرى	فاستدام حنث وكذلك	ك





أخذها أو كلامها أو يذهب أحد

يذهب أو كلامها أو يذهب أحد

ث	ثوب له لبدسه ولا بما استطاع	من صنابعه الا يشرب مائه عطشان وأ	ي	رجل حلف لا يجسد	جد
ب	بياه فـ لانا واقفا الا أخذه	بالضرب ثم وجده ففتق شعره	و	عضفه وربط يديه به	
ت	تتكيلا به حنث	ذا حلف لا يتكلم فقرأ القرآن أو سجد	نحوه	لم يحنث بذلك ولو	و
أ	أقسم لا يكلمه جهرا ولا	أفشار اليه أو كاتبه وراسله لم يحنث	والتا	فه اليسير من المال به يصح	ح
ح	حنث من حلف ان	ذالاماله ويحنث بشو به وبدين شا	سع	أجله ولو حلف لا يمر	ر
د	دارف لان حينا أو لا يسأ	زمانا أو دهررا أو حقبابا بادي ز	ما	ن ولو حلف لا يزور	ور
هـ	هنا فيستخدمها	اليها نخدمته وهو ساكت لم يحنث أولا	يكون	متزوجا أو لا يتصرف في	ي
م	ملكه يبيع فوكل من باع	الذي له أو من تزوج له لم يحنث و	بعد	لو حلف ليضربن عبده	هـ
ا	ألف سوط فشـ	لف وضربه ضربة واحدة وعلم ان	ألف	السياط أصابته بر ولو	و
ا	انه شك فكذا أيضا في الاصح والا	أن يكفر وان حلف من غمرة فاخطأت فاكل الجميع	الجميع	الاتمرة لم يكن حائشا	ا
و	وكذا لو حلف لا يدخل	أمانا سبيا أو جاهلا أو كرها	منه	فلا حنث ولا وزر	زر
ل	لذلك وان حلف ليأكله	الشهر فحلف قبله لم يحنث وكذا لو تلف	أكثر	ه أو شيء منه وان حلف لا يفارق	ق
ا	الفرير فهرب منه فان	القولين المقطوع به أنه لا يحنث و	من	قال ان شاء الله في	ي
هـ	هذا اليمين متصلا قاصدا	فها فلا شهر لم يحنث فان عقدها ثم عن له	حرف	الاستثناء فاستثنى بعد	د
م	ما انه قدت لم يصح وان أو	الاستثناء في أثناء اليمين صح في	واحد	من القولين الذي ادعوا	عوا
ا	انه صحيح وان قال	لله لا أسلم على فلان فسلم على قوم وقد	مثل	بينهم حنث الا اذا لي	لي
ا	استثناه بقلبه ولو	الصلاة فسلم على المؤمن وفلان	مسا	مت لهم فمضى ذلك الطراز	از
وي	ويحنث ان لم يستثنه	اذ باب كفارة اليمين اذ	جد	الحلف والحنث وجب تكفير	ر
ذ	ذلك للحنث ثم يفسر	لف بين عتق كالظهار أو اطعام عشرة	ود	فع اكل واحد مدني في	في
هـ	هـ ومن قوت البلد لار	معيب أو كسوة كل قيس أو سراويل أو ازا	را	ولا يجزئ منطقة وخف	ف
ب	بل يجزئ لبس به قوة	ة يكونون مساكين أو فقرا ولا تجزئ الدرا	همو	ان كان مغسرا صام	م
ا	أيا ما تلاثة وللعبيد المكفر	الصيام فقط باب العبد	دوام ذارو	جها و بعد ما دخل أو استدخلت	ات
حد	حدث الطلاق وجبت العدة و	كانت حاملا اعتدت بالوضع فان ارتا	ب	بما وضعت فشهد أربع قوابل ان	ن

هـ	هذا لو بقي لخط	شعبا	وتصور آدميا انقضت به العدة في الاصح	و	أكثر الحمل اربع سنين وأما
م	مدة أقله فانها تكون	ن	سنة أشهر والحائض من ذوات الحيض وهن	شواب	النساء تعتد بثلاثة اقرا
ا	المطلقة في الطهر اذا	عا	ينت الحيضة الثالثة كفي وقيل بعد يوم وليلة	و	ان طلقت حائضا فحين تعانين
ا	الحيضة الرابعة ويتصور تما	م غانية	وأربعين يوما عتلى الضعيف أو	ما	على الصحيح فتمام سبعة وأربعين
و	ولحظة هذا في الحائض	و (أما	الطاهر فتمام اثنين وثلاثين يوما ولحظتين في)	أشبهه	القواين وسن الاياس حكا
ك	كثير من العلماء انه لا يبلغ	سبعين	عاما بد اثنين وستين وقبل اياس نسائها في بلغت ذلك	وانقط	ع حيضها
ل	لزمها أن تعتد	وتوفى	ما عليها بثلاثة أشهر وكذا من لم تحض في	العا	دة ومن حاضت اذا زال
ا	الحيض عنها قال الشافعي	رحمه الله	تقف الى الاياس ثم تعتد بالشهور ومن	شر	عت تعتد بالشهور ثم
هـ	هجم عليها الحيض بطل	ور	جعت الى الاقراء وعدة من تحيض من الا	ما	حيضتان وذوات الاياس
م	منهن ومن لم تحض في الما	ضى	شهر ونصف فان عتقت في العدة و	كان	الطلاق رجعا فالمنقول
ا	الاصح من قوليه رضى الله	عنه	انها تم عدة حرة وان كانت بائنا لم يكن	معدولا	بها عن الاماء في الحكم
ثم	ثم الموطوءة بشبهة	فا	نها تم عدة المطلقة وأما عدة الوفاة	من (كانت	حاملة فالوضع ومن تكون ون
م	منهن حرة حائلا فا	اجعت الامة)	ان عدتها اربعة أشهر وعشرو	العد	ة لامة نصفها ويجب على
ا	الرجعية اذا مات الزوج ولم يأت	على	عدتها ان تنقل الى عدة الوفاة والمفقو	د	ليس لزوجه نكاح في الدين دين
ا	الا أن يثبت موته	و	طلاقه وفي القديم تقربص أربع سنين	مثل	أكثر الحمل ثم بعد القربص
ج	جعل كالموتى فتمتد من	لد	ن ذلك الوقت عدة الوفاة ومن تزوج	مثنى	وطلق احدها ومات لا بعد
ت	تعيين أو بيان اعتدنا للوفاة	هـ	ان كان لم يطلها أو وطئ وهما ذ	و	انا أشهر أو اقراء في رجعي
م	من الطلاق وأما في	البا	ئن من الطلاق فانها تمعد بالاكتر من	ثلاث	حيضات وعدة وفاة والطلاق
ع	عدته من حين أر	سل	الطلاق وعدة الوفاة من الموت والاحداد	و	اجب بعد وفاة لا بائن
ب	بان تترك الزينة كما	وصفو	افلا تلبس حليا ويحرم عليها الاستنا	ربا	لثياب المصبغة للزينة وما
هـ	هـ وطيب لانا	ته	ولا تختضب ولا تدهن وعليها الامتناع	ع	من الاكتمال بالاعمد فلو
ع	عسرجاز الاكتمال عند	الكا	فلا يلا وتغسله نهارا والتنظف بسدر	ونحوه	مباح والخروج حرام عليها
ل	لكن اذا احتاجت للتعان	مل	في بيع غزل ونحوه خرجت نهارا	واما	اليلا فلا ولا يحل

ت	تطرق البائن أيضا	السلطان	يمتد من الخروج الا لسوء	العشرة	وبذاته اعلى السكك	ن
ا	أوضروا ثم ان كان	الملك	له في مسكن الطلاق سكنته فان	التي	اتطلق السكك لها واجب	ب
ن	نم لو كانت ساكنة في	الانثرف	من منازل فله نقلها ولا يساكنها	لا	مع محرم لها ونحوه ولو غضى	ي
ال	الى مسكن باذنه فوجب	ا	لعدة قبل وصولها اليه اعتدت فيه ولم	تنصرف	عنه أو الى سفر تجارة أو و	و
ت	قوابل حقه	سما	ع الطلاق فلها أن ترجع وان غضى	في	حاجتها فاذا قضت بها وبقي	ق
ز	زمن من العدة فأولر	عيل	يسافر ترجع معه لثمة بقية العدة	المعر	وفة في المسكن ولو بقسول	ل
م	مخرجي للنقطة وأذنت ان	بن	مكاني وقال بل لحاجة فالطريقة المعرو	فة	ان القول قوله والحكم في	في
و	وطء العدة في نكاح فاسد	العبا	رة أو غيرها أو بشبهة ما ان تمتد أخرى	و	تقدم عدة الجبل في	ي
ه	هذا وغير الحامل تجري على القيا	س	فنعضى عدة الطلاق ثم تنصرف	تنصرف	لعدة الشبهة ولو راجعها	ا
و	وهي في عدة فلا بد	من	ان يجرها حتى تنقض عدة الشبهة وان راجع	في	العدة فطلق ولم يطل	ا
ا	الزمناء استئنافا	لا	عتداد ببقاء الخلطة بينهما بعد الطلاق من	المنكر	ثم الاصح نقض لا	لا
ج	جريان البائن في عدتها	يختلف	الحكم في الرجعية فلا يجري فيها حتى يجرها	هاو	ا رجعة لا تصح بعد انقضاء	ضا
ت	تاريخ العدة وان طلق	احد	رجعية في العدة طلقت وان قالت انقض	حدها	وأذكر فان عرف	في
م	من الزمان ما يمتد	في	مثله انقضاء العدة فالقول قولها ويقضى	في	ما اذا قال طلقت بعد الولادة	ة
ا	ان القول قوله وقولها	فضله	الا اذا اختلف في الولادة فقال	هو	ماولدت الابعدا	ا
ع	عقدت الطلاق فالقول قولها	ولا	اشكال (باب الاستبراء) كل سبب حصل لك	اسم	الملك في أمة أو جب اذا	ذا
ال	الاستبراء لما قبل الوطء فلا	يأتى	من ملكها حاملا حتى تضع ومن	ليس	بها حمل استبرأت	ت
خ	خاف الملك بحيضة كاملة	الزمان	الذي يستبرأ به ذوات الا شهر الصحيح	بعر	فهو شهر واحد وان سوغ	غ
ر	رجل ملك أمة معتدة أو	بملك	زوج أو مرتدة لم تستبرأ حتى تؤمن بر	بي	أوبزول النكاح وتعتد	د
م	منه وليس من ملك زوجته	مثله	بل له وطئها لكن يستحب الاستبراء وان كان	على	ملكه فباعها ثم انثى	ي
و	وفسخ العقد فعليه	الاستبراء	على الصحيح وان زوجها طلقت بعد الدخول	أكثر	أصحابنا متى انقضت	ت
ا	العدة استبرأها أما	من	طلقت قبل الدخول فتستبرأ قطعا	من	باع أمة وطئها وهو	و
ل	ليستبرأها كره خوفا على	نسله	وجاز ولا يجوز تزويجها قبل الاستبراء وبقر	لا ثلاثة	تستبرأ أمة توطأ	طا

ق	قـ مدعنت ثم تنكح وكذا أم	و (لدا	ت سيدها وان عنتت وهي مـ زوجة أو معة مدة فلا	ب	ستبراء ووطء رجلين يجب ب
ب	به استبراء أن يشرع في الثاني اذا	تمت	مدة الاول <b>باب الرضاع</b> انما ثبت	حـ	منه بل بين امرأة لم تمت ت
ض	ضمت سـ لنا يمكن في مثـا	له	الحيض فلو حاب لبنها ثم ماتت فقـ ذ	ف	في بطنه حرم وان جـ بين ن
ثم	ثم طعمه حرم ولو خلط	ا	للـ بين بـاء ونحوه حرم سواء كان	مثل	الـ بين أو أكثر الا اذا كان نفس نفس
ال	الـ بين مغلوبا فلا صحـ من	الحلا (ف	انه يحرم ان استوفاه والايجار والسعوط وان (جـ	عليه	ما محرمان ولا تقضي ي
ب	بـ في الحقة والرضيع أو صا	فه	المشروطة ان يرضع وهو حي لم يز	ايل	الحولين خمس رضعات فليس ي
ت	تقع بدونهما حرمـة و	في	الرضعات يشترط التفريق فاذا قطع	وبا	عـ بنفسه مختارا فهي في
ر	رأبهم رضعة ولو تحول	يوم	رضع وانتقل من ثدى الى ثدى أو أحس	بك	فالتفت ثم عاد في الجـ الـ
و	وورضع فهي واحدة ولو	و	لى رضاعه وشك هل رضع خـ ساء	و	أقبل وشك هل حي حي
هـ	هـ هذا الرضيع حين دخل اللبن	فاه	الى أن وصل الى جوفه أم لم يحرم و	ا	لمرضعة تصير أم الغـ لام عـ
و	ويصير صاحب اللـ بين	والده	وأبـ وأبـ وأولادهما أبـ وأبـ وبـ	سرا	الى اخوتهم ما من الرضاعة مثل مثل
ا	النسب وعند الشافعي	رجه الله لو كانت لرجـ لـ خمس عـ	صار ابنه وحرمن أيضا على الصـ	يل	مستمولات فـ رضع صـ ي
ج	جميعهن مرة مرة كـ في	و	نسب ولد فالـ بن له وحكم	ها	ذلك لان أبـ كان واطـا ا
ت	تلك النسوة وكل من	ألق به	التطاول وكذا لو انقطع وعاد لو	رو	ضع بين زوجتيه اما ا
م	مـتى ولدت غـيره وان أدى	الى	ة أو ناسـية فانه يفسخ النـ كما	ن	ومن أفسد على الزوجين ن
ا	أرضعتهم امرأته أو أم احداهما	عـ	عليه نصف مهر المثل <b>باب النفقات</b>	وما	تجب به <b>باب</b> يجب عـ لـ ي
ع	عقد نكاح برضاع صا	ر	عشر أو قـية والمعسر مد الذي هو	أشبه	بالمـ وسـ طمد ونصف هكذا ا
ال	الموسر مدان والمـ	سته	كل يوم من قوت البلد وعليه طـ	ذلك	وخـ بـه فان تراضيا بـ ابدال الـ
ح	حصروه ويكون حيا يسـ لم	في	ى اليه الصحة منهم الجواز وكذا لو واكـ	والثاني	لاوالادم مما كان غالبـا ا
ذ	ذلك بعرض فـ وجهان والذي	تعز	اعـ سارقـ قدره الخاصكم ومن لا يـ	كل	الخـ بـز بادام أصـ لا رـ
ف	في البلد فان اختلف ليسار	و	غـيرها وتجب لها كسوة يـ عـ بها	اسم	الكفاية والعـ ماد القـويم في
و	واجب لها الادم اذا اعتا	د	الزوج ويجب لها دفاء في الشتاء ومـ	يليق	به ومـ يـ يكون ن
ال	الـ بالـ وعادة أهل	فن			

ق	فعودها عليه من التي جرت	بها	العادة لا الطيب ولا مانعة لها	لأنني	من الخضاب ونحوه - وبلى	ي
ط	طالب المشط والدهن	يوم	تحتاجه وما تنتظف به من الصدر والمرد	على	الزواج واجب لها	ا
ع	عندنا وكذا ما تحتاج من	الا	نية للطبخ والاكل ونحوه ويجب المسكن و	أكثر	ما يجب لائق بحالها	ا
ثم ال	ثم الخادم لمن تخدم فان طلبت	ثنتين	لم يجب فان قال أنا أخدمه لم يلزمها و	من	لزمه خدام لنسائه فلا	لا
شك	شك في وجوب نفقة - م في	الرا	س مد وكسوتهم ويجب النفقة بانين لا	ثلاثة	لعقد والتمكين بالعرض	ض
ل	لنفسها وان لم ينقلها عن ر	بع	أهلها ويجب النفقة للكبير على صغير لا عكسه	حر	ة كانت أو أمة قالوا	ا
و	ولا تسقط لجزءها عن الوطء	والعشر	ة بمرضها أو رتقها ولا لعبالة تخا	ف	والأمة ان كانت تختلف	ف
هـ	هكذا من السيد الى القر	ين	ومن القرين الى السيد فلا نفقة لها ولا تجب	لا	اذا سلمت اي الاونهار اليه	هـ
و	وان غاب الزوج فبعثت	من	يعلمه بالتمكين لنفسها ومكثت به - دا	علامه	زمانا يمكن وصوله لو	و
ا	أراد وجبت النفقة من	ذلك	الوقت وتسقط بنشوز وسفر لم يأذن	فيه	وكذا باذن - اذا	ا
ج	جرت حاجتها والحج حاجتها فلو دخل	الشهر	فأذن لها - بالاحرام بالحج فا	لتأ	خسر عن نفقتها ما لم	م
ت	تسافر لا يجوز له	وفي	احرامها بغير اذنه تسقط بالاحرام وذوات	النأ	ليس لها من صوم قضا	ا
م	متسع ولا صوم التطوع و	السنة	بغير اذن والمطلقات بائن ورجعي فالرجعية	مثل	الزوجة في المأون الا	الا
ا	التنظيف فانه لا يجب لها و	الثانية	المطلقة البائن فيجب على الزوج	سعاد	ها بالسكنى وذات الحمل	ل
ع	عليه نفقتها وكسوتها و	من	أنفق حاملا فبانت حائلا استرد	و	معتدة الوفاة اختلاف	ف
ال	القول في وجوب سكناها و	خلا	ف في أنه لا يجب نفقة - اعلى أ	مر	وان كانت حاملا وان اختلف	ف
ن	نفيها الزوجين فقال الذي صر	فته	نفقة ثلاثة أشهر وقالت شهرين صدقت به	بها وقد	التمكين اذا اختلف	افي
ن	نفيه صدق بيمينه و	ما	تأخر من نفقتها صار ديناً في الذمة	و	اذا أعسر بها فاليها يكون	ن
و	وجهه الصبر والفسخ ان شاء	ت	لكن بالحاكم فان شأبت المقام وفي	ما	بعد عن لها الفسخ روى	ن
ال	العلماء أن لها ذلك ومن	ابن	يمكن وماله منه على مسافة القصر	أشبه	المعسر والمكاتب قالوا	ا
ك	كالغنى ويعمل ثلاثا لرجاء	مكا	ن والكسوة اذا أعسر بها فكمثل	ذلك	يفسخها والمعرور	ف
ف	في نفقة الخادم انه لا نعو	يل	للفسخ على الاعسار بها لكن ذكر	وا	انها تثبت ديناً ويقضى	ي
ثم	ثم الادام كذلك والعبد	الذي	له زوجة ان كان مكتسباً فا	لنا	بت ان نفقتها تحسب فيما	ا

ا	اكتسب أو تجارته وعند عدمها	ذكر	وأنها تتعلق بذمته ولها الفسخ بعد الثنا	لث	باب نفقة القريب في الاصول	ل
ل	لهم النفقة وكذا الفروع	نا	نا كانوا أو ذكورا وان خالف	كل	الاخر في دين الحقيق	ق
ن	نعم تسقط اكتسبه وغنا	هو	غير المكتسب ان كان ينطلق عليه	اسم	الغير أو مجنون أو زمننا	ا
ق	قلنا بوجوبها وما اذا	كان	كبيرا فالصحيح انما تجب لاصل لا فرع و	في	اعفاف الاب خلاف في	ف
ص	صحح العلماء وجوبه و	من	أوجبه أو جب نفقة زوجته وبدأ بنفسه و	اخر	ماسواها ثم بزوجته ثم يعطى	ي
ا	الولد ثم الاب ثم الام وقال	بعض	الاصحاب الام أحق وقيل يستويان فيقسمها	ه	والابن قبل ابنه وقيل بقسماء	ه
ج	جميعا ومن استوى فرعاه	أمر	بنفقة معا وان لم يستويا أوجبنا	ها	على الاقرب والابوان اذا	ا
ت	تنازعا فحين بنفقة ألزمها	السلطان	الاب ثم أباه الاقرب فالاقرب ثم	المؤنث	بعدهم يلزم الاصول	ل
م	منه ن كذلك ولهم	الملك	في المطالبة بها ما لم تفت فانما لا تنصير	مثل	نفقة الزوجة ديننا ثم	م
ا	اذا فرضها القاضي فلهم	الحما	هرة بطلب فائتها وعليها الرضاع ولدها اللبا	حذ	راعليه فان لم يلق	ق
ع	عنده مرضعة تعينت لتعما	هذا	رضاعه وان وجد غير الام فطا	يفقة	من العلماء يقول يتصور	م
ا	ان يأخذ به الاب كرها والذي	قطع	الاكثر من يحمته انما أولى بارضاعه	و	اذا طلعت أجرة منهل فهو	هو
ل	لازم ان تجاب وان تلمزمها	اياها	وان تبرعت الاجنبية ثم لا يلزمها أن تكون	فاطمة	له قبل الحولين وكذلك ذلك	ذلك
ع	عليه نفقة رقيقة وكسوته و	حر	م عليه أن يضامه وان عدم نفعا	وخذ (مه	والسرية تفضل على المشهور	ل
ص	صنفه بنفقته ومفرو	ض	كسوته على نفقة أمة الخدمه وكسوته اذ (مر	يجه	في ذلك على العرف ثم	ثم
ب	بعد ذلك يستحب اذا	وا	فاه بطعامه أن يطعمه منه ولا يكافه ما يضمره	وما	لا يطيقه وتزويجه في	ي
و	وقت الصلاة في السفر والا	قامه	وبه قبله في السفر ولبن الجارية والشاة وما	أشبه ذلك	لا يجوز أن يؤخذ	ذ
ال	الا ما فاضل منه	بعدو	لدها وبيع ماله في نفقة البهائم	والر	قيق ان تعذريه الكرا	كرا
ك	كما يكاف ذبح الماء كولد ان	فا	نه بيعه باب الحضانة والاناك	ا	ليق بها ولا اختلاف	ل
ف	في أنه لا تتقدم امرأ	ة والد	الطفل ثم أمها القربى فالقربى ثم تتا	بع	أمهات الاب ثم تقدم أختا	ا
ثم	ثم خالة ثم بنت أخ ثم	مقا	م العمة بعد بنت الاخت والجدات	كل	من لا يرث فليست من أهل	ل
ال	الحضانة وتقدم أخت من أ	مه	وأبيه على أخت من أبيه وتثبت	اسم	الحضانة لكل ذكر حر	حر
ق	قريب وارث ولا تختلى	في	يده بنت عمه المشتاة وتسلم الى	مؤنث	يعينها ابن العم والو	و



ص	صارت لذكور وانثا كانت	الا	م أولى به	على	الاسترتيب ثم الاب وتنصرف ف
م	من بعده لامهاته ثم الا	مر	بعد للجد ثم أمهاته وقيل يقدم شخص	ع	لى الاب فعينوا وا
ا	الاخت لاوين ثم الاخت لام	ثم	الخاله والصحيح هـ والاول واذا	أح	ز سق التميز طفل ل
ج	جعلت الخيرة اليه فلو	انه	اختار واحدا ثم الاخت حول اليه وغيره	ف	انه اذا اختار الاب لم يبرح ح
ت	تحت يده ولا يمنع اذا	نزع	به شوق من زيارة أمه وان اشافت	نحو	بنها لم تمنع زيارتها وترك رك
م	مرة في أيام كالمادة لازا	يد	عليها ولها ترضها ولا تزورها البنت وان	قدم	اختيار الام كانت اقامات ان
ا	البنت معها ولا تاتي الاب ولا تزور	هـ	وله زيارتها والابن معها لا	و	مع الاب نهارا ولو و
ع	عدم الاب والجدة واختا واحدا	من	العصبة قدم الام ولو	نذر	ت الام وكهرتها ما
ا	أجزنا اجبارها وانتقل الى	الطا	ثقة التي بعده على الترتيب	وما	لرقيق ولا من يعاب ر
ل	لفسقه حق والكافر لاند	عه	يخصن مسلما أو المازوجة ففي	أشبه	الوجهين ان تزوجت من هو و
ع	عم للطفل أو قريب	وكان	من أهل الحضنة بعده استحققت مع	ذلك	ولاحق لمسافر واذا ما
ص	صار السفرة لقله فالاب أحق	من	لام ثم من بعده محارم العصبة	والخا	رج من الحرمة لا يمكن انتقالا لا
ب	بمشاهدة وتعطى بنتها	مره	كتاب الجنائيات ولا يقتص عن به	مس	جنون ولا من صبي ي
و	ومبرسم ويقتص عن شرب محر	ما	أسكره والعبد والكافر لا يقتص	كل	خدمتهما من ضده ولو وقع ع
ال	العبد يذمه له أو رجل	كان	كافر باكفر فجرحه فعتق الجارح أو دخل	في ر	الاسلام ثم مات المجروح فلا
خر	خروج له	و	جب من القصاص ويجب أن يقتل	المذكر	بالمؤنث ويقتص لاب ب
م	من فروعه ولا يقتص منه	في	قتله فروعه ويقتل مرتد بذى ومرتد ومن	سميت	أعنى في المرتد اذا
ث	ثار عليه ذى فقتله فلا	سنة	في القصاص منه ولو ارتد المجروح ثم أسلم	به	الجرح فقات فيه اختلاف
م	معظمهم يسقط القصاص و	احدا	لقولين يقول ان تعذر من الردة وجب و	مو	جب القصاص العمل وافعال ال
ا	الخطا لا قود فيها	ونما	رها الدية كمن يرى هدا فيقتل والعمد	واذا	ل يقتصده بما يقتل غالبا فقات ت
ل	لا ما لا يقتل غالبا كعصر الاذ	نين	وضرب السوط وهذا ونحوه شبه عمد قالو	او	لاقود فيه ولو و
ج	جنبه من الطعام وقد	تقدم	له جوع وعلم به أو كان الحبس منه مدة	لانا	من موته فيها فلا ينجيه
م	من القود شيء ويقضى	السلطان	بالقود على من غرر بآفة غيره بمقتل	ث	منها تورم والم حتى مات لا لا

م	من مات فوراً بلا أثر فذلك	الملك	يلزمهم دية شبه العمد ولو ضرب به بمقتل	وجعل	يضرب به حتى ذهب	ب
و	وجب القود وان حصل منه	الا	لقاء في نار أو ماء مغرق له أو عصم منه	للذا كبر	بشدة أو خنقه حتى	ا
هـ	هلك أو لقاء وقتاً	شرف	به على ماء فالتقمه حوت أو السعته عقرباً	إذا	كانت تقتل غالباً فطس	س
و	وجب ولو أكرهه الو	الى	أو غيره على قتله لزمهما القود ولو	كان	المأمور بالقتل ذاهب	ب
ا	التميز لزم الامر ولو	سر	رجلاً أو أسكبه لمن يقتله فلقود	على	القاتل ولو شتم عليه	هـ
ج	جائز الشهادة عند من لا يتر	دد	في شهادتهم مما يقتل به أفرجاً وأقر	ا	بالتعمد لزمهما القود ولو	و
ت	توخى له سماً قاتلاً	وأ	لقاء في طعامه فأكله الرجل جاهلاً	كثر	هم يقول لا يجب	ب
م	منه قود بدية وان	قام	وأكرهه على أكله وجب القود ولو قتله به	من	مثله الموت غالباً وقع	ع
ا	يجب للقود وان كانت	به	سبعة فقطعها رجل اعتد	احر	صاعلى شرفه فمات فرض	ض
ع	عليه القود وكذلك	ا	لإنسان لو يشترك في قتله ألو	ف ثلاثة	قتلوا به جميعهم	هم
ا	أما إذا قطع أحدهم	يا	ديه وحزاه الآخر قطع للدول	مثل	ما فعل وقتل الثاني	ي
ل	لكن شريك الخطي إذا	ما	تعمد لا قود عليه ويقتص من	رجل	شارك والد أو كذلك	ك
ع	عندنا في شريك المقتص	وفي	شريك قاتل نفسه خلاف والظاهر فيما	يقال	وجوبه ولو داوى جرحه بضر	ر
ق	قاتل وليس بروح كان	ذلك	شريكاً لقاتله ثم القصاص في الطرف	له	شروط قصاص النفس فالجماعة	هـ
ل	لو اشتركوا وجههم	الوقت	وقطعوا عضو إنسان قطعوا كلهم ان قطعوا	هـ	واحدة والجروح مثله	هـ
و	ويجب القصاص فيما	قد	رمنها وهي الجروح التي تنتهي الصرا	يم (فيها)	الى العظم كالموضحة والجرح في	في
ال	الفخذ ولو أوجبه فسا	مت	الجرح بعض رأسه ومثله يستوعب	أو	يزيد على رأس الشاح فلا	ا
ج	خلاف انه يوضح	عليه	الكل وإذا زاد مستحقه أخذ رأسه ولو ان	امراً	هشم من رجل	ل
ر	رأسه بموضحة قال الشافعي	رضي الله عنه	أو وضحه وأخذ الارش للزيادة	ة	وقصاص الاعضاء لازم	م
م	مثلاً بمنزل لا يعدل عنه	فاجاز	وه في أذن ولسان وشفة وذكر وانثيين كما	يقال	ومارن وجفن وماتى في	في
م	مقابلة واليتين وشفرين والجبا	في	على الشفة العليا لا تؤخذ منه السفلى بد	لها	ولا يسار يمين وان فقد	د
ال	اليمين وكذلك كسبه	وا	لا غلة لا تؤخذ بالآخرى ولا عين صحيحة بماد	م (و) جا	ز أحدهما بالصيحة ولو	و
خر	خزع ربع أذنه واستأ	مر	في قطع مثله مساحة لم يجز بل يقتص	بر	بع الاذن وان قد	قد

ل	رجل أنفام أصلها فله	ان	يقطع مارنة ويأخذ الارش للباقي	وما	يؤخذ بسن سن غيرها	ا
و	ولا اللسان الناطق باللسان	ا	لاخرس ويؤخذ ولو قطع الزندوما	أشبهه	من فوق المفصل فليست	ست
هـ	هذه محل قصاص فان أراد	تبع	المفصل دونه وله الارش للباقي	والسا	لمة لا تؤخذ بشلاء نعم	عم
و	وجهوا العكس ان لم تحمد	ركا	ولا ذكر صحيح باشل وعكسه ور	د	جوازه والعنين جعل مثل	ر
ا	الصحيح وذكر الصبي يقطع	به	الجيبع من ذكر الكبير ولا بأ	س	باب عفو والمقتصم بقول قول	ر
ج	جعل القصاص للوارث لا	العا	قلة وهو مخير فان عني على	كل	الدية وجبت الدية	هـ
ت	تامة وان عني ولم يتعرض	لى	ذكر الدية لم تجب وان عني على	اسم	مال غير الدية لزم	م
م	مه ما قبل الجرح في الاصح	وفي	ما اذ لم يبقه ل لا يسقط القود	على	الاصح وان عفا	ا
ا	أحد الورثة سقط القصاص	هذا	وللباقين حقهم من الدية وليس لهم	فعل	القصاص ومعهم ثم طفل	ل
ع	على ان اتخس القاتل	العام (وال)	عشرة حتى يبلغ ثم ان رضوا بسوف الا القعدة	ع	بدمن	هـ وان وقع
ا	أحدهم به فقتله فالباقون في	ج	القولين نصيبهم من الدية في تركته وقيل	لا يحسن	وجوبه الاعلى المبائر شر	ر
ل	لقتله ولو سبق عفو أحدهم فهد	الحمل	نفسه دمه يجب عليه القود	فيه	سواء علم بعفو القريب	ب
ا	أم لا والصبي لا يحصل	الا	ستيفاء بقتله ولومات الجاني قبل	الا	خذ بالقصاص أو زال الطرف	ف
ض	ضمن الدية ولو عني عن المبا	شرفي	تعديه وقطعه العضو وقال هذا التأت	لن	عفوت عنه وعن سرية حدثت	ت
م	منه سقط القصاص	وكان أ	بضادية العضو غير لازمة	و	أما الحادث بالسرية فالاصح	ح
ا	ايجاب دية ومن لا وارث له فا	مير	المؤمنين يخير فيه بين القصاص و	ا	له ففوعلى الدية وما	ا
رو	روى عن أحد من أصحابنا	الر	خصة في القصاص بغير أمر السلطان و	للأ	مام بعل عليه اقتقاد الشيء	و
ال	المستوفاه والمستوفي فلا ير	كب	هذا من لا يحسن بل يوكل أو يستأجر ولا يلزم	م	باجرة المستوفي بل من	ن
ط	طرف مال الجاني في أ	نخر	الوجهين ويستوفي في الحرم وفورا ويعهل	مثل	الحامل حتى تضع وحتا	ا
ي	يرضع اللبا ويعنيه غيرها و	الدين	يقضى ان رجلا قتل سهلا ثم	عمر	ثم السنبلى قتل بسهل	ل
ثم	ثم الدية لمعمر و	السنبلى	من ماله فان عجزا قسم بالسوية	وز	عم وان له ولد بالآخر وسبق	ق
ا	الى قتله أخذ حقه	وفي	الباقين الدية فان ارتد القاتل وصار ك	فر	اقتل للقصاص فقط	ط
ل	لان الحية ندرج ومن	المحرم	تفويت قصاصهم ولو قال اخرج يمينك فا	وما	له باليسار فقطعها نظـر	ر

خ	خبره فان قال كان	من (ظني)	انما تجزى وقال ظننتم اليمن للدهش وما	أشبه ذلك	والقاطع ظن حسب	ب
ز	زوالها انها اليمين فان	السنة	تلزمه ديتها فاذا اندملت قطع عينه	و	اذا قطع ثم قتل ضم	ضم
ب	بينهما فاقطع ثم يقتل و	هذه	المقاصدة في القطع المقدر اما الجرح	السا	رى الذي ليس مقدر ا	ا
و هو	وهو كجائفة وكسر عظم فانه اذا	توفي	المجروح وأراد الوارث القصاص فلا تناسل	بع	بنسله في الاصح بل ل	ل
ا	الواجب حزه بالسيف و	الو	جه فيمن قتل بالجرح والخشب انه يقتل بنسله (و)	كل	تحريق وتغريق وضغط ط	ط
ج	جار مجراه والاولى ايجبا	ز	ه وان يقتص منه بالسيف ولا يتبع من	اسم	القتل بالواط والسحر ولا ا	ا
ت	تماثل بل يقتص بالسيف ولو	ير	يد المقطوع القصاص فاقتص ثم أنت الد	راية على	نفسه فلوليه خرا وعفو و	و
ع	على نصف الدية ولا ير	تقى	لاكثر ولومات المقص منه فهدر ولوماتا	فا	ن سبق المجنى عليه قال قال	قال
ا	العلماء اقتص منه كما حكم	الدين و	ان سبق الجاني فالسراية هدر ولو	عول	الولى على القصاص بناب اب	اب
ل	الطفل لم يشتهر لم يمكن	ولى	الطفل ولو كان ينتظر فان ثبت	مثل	نايه سقط القصاص ولو و	و
خ	خرب المنبت وفسد أمر	الو	لى بالصبر حتى يبلغ (اب موجبات الدية) اذا	جا	وصبى على شفا ا	ا
م	موضع عال فصاح با	زا	نه أو ناداه أو شهرا لا فوق ق	لو	اتجب دية مغلظة وقيل ل	ل
ال	القصاص واما البالغ اذا ناول	ره	بمثل ذلك فوقع منه وما	ت	فلا دية في الاصح وجعل عل	عل
له	كالبالغ مراهم في يقط صحت	بعده	فوقع والمرأة اذا ذكرت بسوء	وطا	لب بها السلطان فالقت جنينا ا	ا
ف	فرعاضته ولو طرح بمسبعة	ولد	اصغير افلا ضمان ولو وقع هارب منه في بئر قا	لو	ان وقع فيها وهو و	و
ث	ثابت البصر وتلقاؤ	ه نور	فلا ضمان وان كان أعمى أو في ظلمة	ت	ضمن ولو انخسف السقف ف	ف
م	من تحته وهو يهرب منه فحكم	الدين	يوجب ضمانه ولو سلم صبي لساج	و	أمره بتعليمه ففرق في ي	ي
ال	البحر ضمنه ولو حفر	على	ملك غديره آبارا عودا ونا ضمن	كل ما	يقع فيها ولو حفر منها ا	ا
ش	شيأ في دله يزه أودها نزا	بن	له صغير ودعا بانسان فوقع فيها ضمن في	أشبه	القولين ولو جهل ل	ل
ت	تلك في طريق ضيق وان	عمر (ه)	الامساكين ضمن الواقع فيها فان اتسعت وحفر ذلك	ذلك	بأذن الامام أو لمصلحة تهم م	م
ر	رفع الضمان عنه والا ضمن	وفي	جميع ما يتولد من جناح الى شارع الضمان	و	الميازيب يجوز اخراجها وقيد قيد	قيد
ا	الجواز بضمن التلف بها وفي	سنة ا	لحق لو وقع الخارج منها على انسان دون	الثا	بتفقتله وجبت الدية بهذا ا	ا
ج	جميعا وبالكل تجب النصف والا	ربع	والجدران المائتة اذا كانت	من	وقت البناء المؤسس	مؤسس



و	والاخذ ولا يلزمه في حكم الدين	أخذ معيب ولا مريض واذا عذمت الابل	فعلا	م لمول فيه خلاف ف
ذ	ذكر في القديم الاقتصار على	ألف دينار وفي الجديد هو العصب القيمة و	ن	عـ ت واذا كان
ا	المقتول أنى أو خذ في حاله	مشكل ففيه مانصب الدية ولو فعل يهودى أو نصرانى فعلا	ف	قاتلا عمدا أو خطأ وجب ب
لك	لكل ثلاث دية مسلم لم	الى وارئه وامرأته نصفه والمجوسى والوثنى المستأمن أو	أو	من لم تبلغه داعى ي
ال	الاسلام ثلاثا عشر مسلم ثم	الجنين دية غرة اذا أحدثت به	فعلا	قاتلا لا قيمته انتم ت
ع	عشر دية امرأة على من أ	جذير يهودى أو نصرانى غرة كثلث غرة نكو	ن	لم وان خر ر
ق	قبل حيا فلات فلا خلاف	وجوب دية كاملة وتقبل الغرة	اذا	كانت لم تم مرم ويرد د
ص	صغير لم يميز فان قتلت فا	الوجهين وجوب خمسة أبعرة ولا يقبل من الغرة ما	كان	معييا وخمسيا والمصرف ف
و	ورثة الجنين والشجاج	عة الخارصة تشق الجلد والدامية تدميه و	ا	لبا ضمة تقطع اللحم والمتلاحة هو و
هـ	هدى فوص في اللحم والسحاق	ون الموضحة تبغ الجلدين اللحم والعظم و	لنو	ضخ الموضحة وهى ضرب ب
و	وضع العظم والمائسة الذ	يم شحمه والمنقلة تنقله والمأمومة تبلغ دو	ن	الدماغ بجلسدة والدامغة التى ي
ب	بلغت الدماغ ثم	قصاص لا يجب الا فى الموضحة وأما غيرها	منه	قصاص وقيل يجب بالنسجات ت
ا	التي قبلها سوى الخارصة والا	لا يجب فيها وليست الموضحة فى الرأس	زائدة	على التى فى البدن بل الكل ل
ج	جائز والقصاص فيه ويجب	القصاص فى اذن قطعه ولم بينه واما	مثل	الموضحة فأنها لا ا
ت	تنقص عن ابل خمس ولو أضح	موضعات فلكل واحدة خمس والا يضح	ان	سعدا لها شمة وجب عشر ر
م	من الابل والانفمس	فى المنقلة خمس عشرة والمأمومة ثلث الدية ويوجبون	فيما قبل	الموضحة نسبته منها ان صادف دف
ا	المعرفة والالحكومة و	الجائفة وجوب ثلث الدية والموضحة الكبيرة و	الكبيرة و	الصغيرة سواء ولو وسع فى فى
ع	عرض موضحة غير الجا	ن ثلثان وان وسعها الجاني فواحدة ولو	زيد	فى الجائفة فكثير يادة الموضحة هـ
ا	الا ان الجائفة اذا نفذت	استمر تبطننا وظهرا فها ما جائفقان و	ان	قطع أذنيه أو أشاهه فذلك ث
ل	له دية فى احدهما يوجب	القاضى نصفها ويجب فى كل عضو أشل حكومة	وبرهان	ذلك واضح وكل من من
خر	خرج عينا فنقص دية وان أ	شرف به على العى ولم يعم فتسقط الاعمش والاخفش	ونحو ذلك	سواء اذ لم ينقص ضوءها ا
م	منه فان نقص قدر فى حكم	الدين الفار	ق بالحق	فان لم ينضب بط الحكومة
و	واحد من أجفان الماء	ربع دية وفى المارن وحده الدية شر	عوه	ألا نال الحاجر والطرفين والقياس من

ا	ان الاخشم كالصيح	وز	عموان في الشفتين الدية وكذا السان ناط	ق وفي كل	انخرس حكومة اما الطفل وان	ن
ل	لم يكن قد مضى من عمره ما	يرا	و يدسرف به اماره النطق واشاراته قالو	ا	تجب الدية فيها	ا
ع	عليه وان ثبتت في	ثمرا	لوجهين ثم في كل سن خمسة ابعرة الكل سو	اه) حاسمين	للفطر في التقاض ولوقد	د
ص	صرحوا بالتسوية بين كسر الظاهر و	بين	من قلعها السخ على الصحيح و	وصيرا	لواجب في سن زائدة او	و
ب	بهم حركة وقلقلة استمر بها	بطلان	المنفعة حكومة فان نقصت فكالمالمة (في	اسما	الوجهين فان عادت سنة	هـ
و	وكان منغورا فلا يحكم	القاضي	ان عودها يسقط الارش عنه وان كان	واحدا	لم ينفرا سقطه ولو	و
ا	ابان اللعين فدية وفي	وجيه اضع	يف تندرج فيها الاسنان وفي احدث نصف	هاو) مثل	ذلك اليه	م
ل	ليد نصف دية في قضاء	الدين	ان قطعها من الكف وان قطعها من فوقه ا	خضر	ديتها وحكومة ثم من	ن
لا	كل اصبع عشر من	بن	لبون وغيره كنسبة الدية والاعلة ثلثا واما	مو	جب اغتلة الابهام بالقطع	ع
ف	فنصفها والرجل كاليه في	عبا	رتهم وفي حلتى المرأة الدية وفي حلتا	ت	الرجال حكومة وتي	ي
و	وفد كسر الصلب ويا	س	من المشي وجبت الدية فان فقد المشي	و	النسكاح فديتان وفي عضو	و
ا	الذكر الدية سواء كان	في	صغيرا وكبيراً وعنين والحشفة كالذكرو	معد	م به ضا يلزمه بالقط ويحب	ب
عل	على نسبتهما والاثنيان قد	ر	وافيهما الدية كالذكرو في الاليتين دية وكذ	ي	شفرها او الافضا	ا
م	موجب به الدية والنظر ان ا	مضا	هـ واذهب به وجبت الدية وكذا السمع وذ	كر	وان في النثم الدية وقيل	ل
ا	الحكومة وهو ضعيف ويوجبو	ن	في الكلام الدية وفي بعض الحروف الوجو	ب	بانقسط وفي الصوت دية لا ارش	ش
ن	نوجبها فيه في الذاهب	من	الكلام والصوت ديتان وفي الذوق دية	و	كذا الماضغ وقوة الامناء ولو قطع	ع
من	من رجل رجل الطرافا	عامه	لديات ثم سرت الجراحات و	ما	تسقطت عنه وصار	ر
ا	الواجب دية ولو توصل هو	الى	جزه عمدا والجرح لم يندمل فكذلك في	أشبه	الوجهين لا غيرهما والقول	ول
ف	فيما لا تقدر فيه	أن	الشرع يوجب في الحكومة	ذلك	جزه نسبته الى الدية لا	ا
ع	عضو الجنابة نسبة	ما	نقص من قيمته لو كان رقيقا	وا	لقويم هذا لا يجوز	لا
ال	الابعد الاندمال واما الواجبا	ت في	الاطراف مثل السن والاصبع والموضحة فا	علم	ان للمرأة نصفه وتلزم	م
ال	القيمة في الرقيق والاطراف	الر	قيق لها من القيمة نسبة الدية في الحرفيته	و) ان	تجب له قيمتان فاكثر ومن	ن
ع	عمده خطؤه وجنين	ا	لامه يجب فيه عشر قيمة الام والله	ا	علم بواب العاقله وبها نقول	ع



و رجوع ما يجب لافرق بين الر	بع والعشر	والدية الكاملة في الخطا وشبه العمود	سم	العلماء ما خلا أصلا	ا
و وفرع من العصبية عاقلة والد	ين	يلزمهم الاقرب فالاقرب والنسب من	الا	بون يقدّم وفي قول	ل
من ضعيف يستويان ثم الموالى	من	بعدهم وهم المعتق ثم عصبته من كان	نيبا	عن البلد أو حاضر هناك	ك
م منهم سواء ثم قضى الذرع في	عرفه	بالانتقال بعدهم الى معتق المعتق وعاقلة المرأة	عليهم	عقل عتيقهها وليس	س
ا التيق بطالب وان قدر في	سنة	الله فان عجزت عاقلة المسلم فبيت المال و	السلام	فان عجزت ولم يبق	ع
ي يومئذ منه سوى عشر جعلنا	تسمين	على الجاني وان عدم فالكل عليه في	لا	ظهر أو مادية النفس فهي	ي
ت توجب ثلاث سنين	ثم	يلزم العاقلة كل سنة ثلاث و	تنصرف	ديانة الذي في	في
ف فرد سنة أو جبه واذلك	استمر	اراعى الاصل والمرأة في سنتين ثلث الدية	في	الاولى والباقي في الثانية والرفيق	ق
ق قالوا الاظهر ان	القاضي	يلزم العاقلة من قيمته كل سنة قدر ثلث الدية	الممر	وفسة وفي الاثنين خلاف	اف
ال الاصح ان ثلاث سنين منتهى	الاجل	والاطراف في كل سنة قدر ثلث الدية الموصو	فة	والاجل من الموت ويقضى	ي
ف في الاطراف ان أجل أر	شها	من وقت الجنابة ولا يعقل في الجنابات	الا	حر بالبع عاقلة ثابت	ت
ا الفنى ذكر موافق في اسلوب الدين	فان فقد واحد من هذه الشروط هي	سنة	لم يلزمه وكان الاخذ منه	لم يلزمه وكان الاخذ منه	ه
ظ ظلم ثم تقدير الشرع أحد	الا	مور الفنى نصف دينار والمتوسط اربعة ومن أء	سر	منهم آخر الحول أسقطنا	ا
ه هذاعنه وان استغنى أو بلغ	ابن	آخر الحول لزمه باب كفارة القتل	نو	جبه اعلى من أحدث قتلا	لا
وي ويم ذلك لصبي والجنون و	الو	الدوا بعد والذي في خطا وعمد ذي جنين وأ	حا	ط بكل شريك كفارة وهو	و
نج خدن الظهار تستوى كفارتهم ما	ز	عموان في الاطعام هنا قولين أظهرهما عدم	و	جوبه باب البغاة الاصل	ل
ت تحريم مخالفة السلطان والتخذ	ير	منه والبغاة مخالفوه بخروج وترك انقيا	داود	ففع عن حق وهم في	ي
لف لفيف شوكمة متأولين	تقى	اذا كان فيهم مطاع والاقطاع طريق	ولو	ترك قوم الجماعة في الخمس	و
ال المملوات وكفر والسلف في	الدين	وأظهر رواة اعتادات الخوارج وهم	طا	تعمون لم يقدّموا على	ي
ن قتالنا لم تقاتلهم ويحكم	في	شهادة البغاة بالقبول ونفذ قضاؤهم بالحق	وصا	رما أخذوه من الزكاة أو	و
ا الجزية مجزى في الاصح و	الثاني	لا يجوز وكذلك اذا أقاموا أحد اصح ويحكم	لما	كم بكتاب قاضيهم بالبيعة واتلاف	ف
ب باغ على عادل وعكسه	من	المال وغيره في القتال لا يضمن وفي غيره يضمن	و	يبعث الامام قبل القتال الى	ي
ه هؤلاء البغاة أمينا غير	صغير	من النصيحة بآلهم ما يقيمون فان ذكروا مظلمة ولو	شعبي	أوردته أو شبهة أزالتها	ا



ل	للاسلام وان ارتد امعا	الى	الكفر فولداهما مرتد على الاظهر وقيل مسلم	و	قبل كافر (باب الجهاد) من والى والى
ط	طائفة الكفر بداره وعجز	ان	يظهر الدين لزمته الهجرة ولا نعد	حنينا	وشوقا الى الولد عذرا
و	والعاجز يدنو والقادران	توفى	مات ظالم لنفسه والجهاد فرض كفاية	و (يتعين	بمحض المصنف والغزو والمتابع ع
ى	يسحب ان ينال فيه	رضى الله	ولا يجب الجهاد على من هو في	حجرا	لمسي والمجنون والملي ل
ل	لا يجب عليه بل يسقط	عنه	وعن مريض وأعرج وأقطع وعبد	فا	قداهبة ثم الدين الحال على
ا	الغنى يحرم السفر سوا من	يوم	جهادا أو غيره وقول للفرس	انك بالبار	ومن أبواه مسلمان أو أحدهما الو
ث	نسنا عزمه الى	التا	هب للجهاد لم يجز له حتى ياذن له	في	ذلك فان أحاط عدو منا و
ل	لزم القتال الكل وماو	سع (أح	دا التخلف ويكره غزو بغير إذن الامام أو من	أصرف	الامر اليه ولا يجوز دخول
م	مخذل بيننا ولا يحل	عشر	ة مرجف وان استعان بطائفة كفر اشترط في	هذه	الطائفة ان يكونوا
و	وفيمن لا يفتنون وفيما	من	القوة ما تقاومهم به لولا التأموا	و	يبدأ بالاهم أولا لا
ف	فاقولا ويحرم علينا الغرا	ر	فان زادوا عن مثلينا جاز فان	ترك	أحد منا القتال ل
ى	يريد الانحراف اليه ور	بيع	العودة أو التحيز الى فئة يريد	صرفها	اليهم مستنجدا فلا خلاف ف
ا	انه يجوز ولا نصحكم ان	الا	سلب للقاتل الا اذا غرر بنفسه	فافهم ذلك	أما اذا وقــــــــــــــــــــــــــــــــع
ل	له وهو أسير أو مخن فلاننا	ول	من سلبه شيئا وكذا الوراء من الصف	واعلم ان	ازالة امتناعه كالقتل ل
م	موجبة للسلب وذكروا	في	وجوب السلب له بالاسر خيلا فار	للصا	ب بالاسر أحوال فالمسي ي
د	دون أبويه يلحق السابي في	سنة	الله ويتبعه في الاسلام ان كان مسلما ويهو	در	قياومع أبويه أو أحدهما ها
يد	يدين بدنيهما ونسرق بالاسر	ثلاثة	الصبيان والنساء والعبيد ويجهتد الامام في	أحوال	الاحرار الكاملين وهو و
ا	ان يفعل بالمصلحة فيما يجد	ث	من القتل والاسر ترقاق والفداء فيهم	ذا	كان أغبط فلا يجوز
ب	بطلانه فان بادر	و (أح	لم قبل ان يرى الامام رايه فيهم سقط القتل ولو	كان	يحاصر قلعة فارادوا للدخول
ت	تحت حكم مجتهد جاز ويكونا	ثما	ان حابا ويردون ما منهم ولو نزلوا	منها	على حكمه ثم أسلوا قبل ما ا
ر	رسم الحاكم أمره لزم	ن	يعصم دماءهم وأموالهم وان أسلوا بعد	توكيد	الحكم سقط القتل ل
و	وبقي ما سواه فاذا	ما	دلنا رجلا على قلعة وكان قد شرط اذا	فعل	ان يعطى من بعض ض
في	فيها أو غنيمتها اجار	بة	منها فخرج منها جارية اعطيا ولو عدمت أو	كان	فيها جارية ثم م

١	انها ماتت قبل الور	و	دبالظفر فلا شيء له أو بعد الظفر فالبديل	منصو	من على وجوبه	٥
ل	له وهو بكرة المنزل ويجوز	دفن	مياهمهم وهدم ديارهم وتخريب آ	با	رهم وعضد أنسجارتهم وقطع	ع
بس	بساتينهم الا اذا كانت	في مد	ينة أو مكان يقلب على الظن انا	نحو	زها فيستحب الترك والوالى لى	لى
ى	ينهى عن قتل البهايم الاماما	رسته	الرجال عليهم بالقتال وآلات	ضرب	اللهو تكسر كل هالا	١٠
ط	طبل حرب وما يوجد من	الا	نجيل والتوراة معهم مرق وحا	ضر	المأكل يؤكل وكذلك لك	ك
م	ما ذبح لا كل و	شر	بلا ضمان فيه وغير ذلك من أخذه أمر	با	رجاعه الى المقسم وان أمر سر	سر
ق	قوم كفار عبد المسلم حكم	فيه	بانه لسبيده باب قسم النفي	و	الغنيمة الغنيمة ما أدركه	٥
ط	طلابه بايجاف خيل و	فى	ذلك يقع الملك للغنائم باقضاء الحرب و	اذا كان	فيها سلب فهو و	و
و	واجب للقاتل ثم	تعر	ل من الغنيمة خمسة اقسام خمسة اقسام	كان بمعنى	المصالح كسدد الغفور وثانيها	ا
ع	على بنى هاشم وبنى المطلب	المحر	م عليهم الزكاة للذكر مثل حظ الانثيين ثم	ان	غنيهم وقسمهم سواء في ذلك لك	ك
و	والثالث اليتامى يقسم على و	وس	الفقراء منهم والاربعة المساكين ثم ابن السبيل	كذا	الائمة وأما باقى الاخماس س	س
فى	فيقسم فى الغنائم وأمر و	برد	الراجل الى سهم والغارس الى ثلاثة قالوا	و	لا يسهم لهم لغير ر	ر
ال	الخيال فلو كان راجلا لفرزه	الله	فرسا قاتل عليها وقيت الى	ان	انقضت الحرب وهى معه	٥
كا	كان فارسا ولو غارس من	مشوا	حتى انقضت الحرب عد صاحبه ورجلا واذا	فعل و	هو على فرس لا ينفع ع	ع
م	منعت ومن حضر الحرب	وجمل	يقاتل حتى قتل ومات بعد انقضائها استحق وان	كان	قبل انقضائها لم يحصل ل	ل
ل	له شيء وكان نهيبه	الجنة	وبرض لصبي وامرأة وعبد ويكون الذى	جاريا	مجرهم ان حضر باذن ولى	ى
ا	الامرب لاجرة وكذلك	ماوا	فى مع العسكر من خدام وتجاريه يطون	على	الاطهر كغيرهم اذا	ا
ح	حضر وواقاوا والذى جعلو	٥	رضها يكون من الاخماس الاربعة وفاعل	الفعل	المؤمل للكفار ينفل والنفل ل	ل
ذ	ذكروا انه زيادة تشريط	وكانت	تؤدى من سهم المصالح والنفي ما يؤخذ بلا	عمل	قتال من مال الكفار كفرض ض	ض
م	مال الجزية والخراج	نفسه	وما هرب عنه الكفار فزاعما و	مثل	مال من مات من أهمل الذمة	مة
ض	ضائعا لا وارث له فيخمس و	تؤثر	بالخمس أهله المذكورين وتصرفه على وص	فالفعل	المذكور فى الغنيمة ويجعل ل	ل
م	ماعداء للاجناد وأهل	العلم	أمر وابوضع ديوان وعرفاء ويطون كفاية	مثل	ويقدم فى الاسم والعطا	ا
ر	رجال قريش وهم ولد النضر	والعلماء	يرون الاقرب فالاقرب من رسول الله	أعجب	ويستوى الهاشميون والمطلبون	ن

و	ولو استويا في السن وأحدهما	كان متنفذا في العلوم	قدم على الأورع ثم الانصار ثم	ضرب	بساير العرب بعضهم	هم
ف	في بعض ثم العجم ومن كان	مشغولا	بالجهاد ومات أعطى ورثته كفايتهم من غير	زيد	عليها ومن ابتلى ببدء	١١
ي	ببطل منفعة كأمراض	بها	صار زنا أو أعمى أو جبن أو طال به	عمرو	هرم وهو جندى لم يسلخ	خ
ا	منه من الديوان والشافعي	رحمة الله تعالى	يرى ان عقار النقي وقفا	خالدا	يقسم عليهم كما رصفت	ت
ل	باب عقد الذمة	ثم	ضرب الجزية لا يصح الامع ولي الامر	فيكون	عقدها لمن اتبع كتابا	ا
س	سواء اليهودي والنصراني ومن	ثبت	لهم صحف يتسكون بها كصحف ابراهيم و	ز	بور داود والمجوس وكذا من	ن
ر	رجع آباؤه قبل النسخ و	اليمة	الاسلامية الى دين أهل الكتاب لا من	يد	خل بعد النسخ يقينا ولا	ولا
ي	يصح عقد الجزية	يومئذ	منهم الا بالاتزام أحكامنا وبذل الجزية	في	كل عام وأقل ما يجزى	ي
ع	عن الواحد دينار ولا نأخذ	لولده	الصغير منه شيئا ولا أكثر بالتراضي ويجوز أن يجعل	موضع	الجزية خراجا ويجوز	١٢
ا	أن يجعلها زكاة ويضعها صاحب	السيف	وهو الامام أو نائبه لو ألزمهم بعد	نصب	الجزية ضيافة من جا	ا
س	سنة بلدهم من المسلمين	الماضي	والراجع جاز ولا بد أن يذكر عددا	لا	صناف فرسانا ورجالة ويبين	ن
م	مقدار الطعام وجنسه و	في	المدة أيضا ولا يزيد على الثلاث ويوزع و	نه	على غنى ومتوسط وليست	ت
هـ	هذه على قدر	اعدا	م وينزلونهم في فضول مساكنهم والتبني	المفعول	واجب والصبي لا يدخل	١٣
ا	اذا بلغ في عقد آبيه ولا يجز	نه	الاعقبة يستأنف له وتؤخذ الجزية برفق	فان	القول بالتمنيف ضعيف ولا	ا
ص	صارف لها عن الراهب	والو	جميع الزمن والمهرم وكذا الفقير فاذا	ادخلت	مدة التسليم وهو بالمال	ل
ل	لزم ذمته ولا تلزم صغير	ابل	تلزم النساء والخنثى والمبيد	الا	رقاء والمجانين فان خفت	فت
م	مدته مثل الجنون	الها	جم ساعة ويرتفع وجبت والا واجب أن	نوف	أيام الا فاقصة في الاصح	ح
و	ويصان الذمي عن البا	طل	وتضمن نفسه وماله وان ارتكبوا حراما	واللاد	لزم فيه الحد واعتقدوا تحريمه	هـ
ك	كالزنا أقنائه عليهم	على	شريعة متساوان اعتقدوه غير حراما	م	كالخمر فلا توجب عليهم	١٤
ذلك	ذلك واذا أحدث دار	او	جب أن يخضعها لمن بيوت المسلمين عمو	اونو	جب عليهم ان لا يركبوا	ا
ف	فرسالا بنفلا وجرارو	ليا	مرهم الوالى أن يركبوها بالا كفو كا	نت	ركبهم خشب فان	فان
ع	عبروا طريقا في بر	به (أو بلد	الجانا هم الى أضييق الطرق وجعلوا الزنا نير	ورفت	فوق ثيابهم و اذا دخل	١٥
و	واحد الحمام منهم وهو	مو	رد للمسلمين وغيرهم تجرد عن ثيابه جعل	الفاعل	ذلك خاتم جدي في رقبتيه	نه

ل	ليعرف ولا يظهر ونحوه	لانا	قوسا وخنزير او عيد اوليس اظهاره نقضا	و	اذا قاتلونا او ممنونا جزية فهو
ن	نقض فيقتلهم به	السلطان	ولو طعن في الدين او صار عين الكفار	نصب	بيننا وبينهم حرب او لبس
هو	هو على مسلم فقتله او ادعى	الملك (في)	مسلة ووطئها او زنى بها او سب النبي فهذا	المفعول	ان كنا قد شرطنا
في	في العهد النقض به كان	الناصر	للحق يحكم به نقضا والافلاوا اذا نقضوا	فنقول	الخيار فيهم للامام وقد
ج	جعل الاحصاء من	أجد (او)	جبات منهم احدان الكائن وكذا تقريرهم	عجب	الوجهين الا في بلدان
ن	نفتحها صلحاء الى ابقائها	خيشن سكن	عنهم النهى ويعتصمون سكني الحجاز ولم	الضرب	والسير في طرقاته
س	سوى حرم مكة ما بقي	الدهر	بل نبش موتاهم منه والحجا	زيد	خل فيه مكة والمدينة وكذا
ال	اليمامة وقراها ويوزون	بعد	العلم بالمنع ان دخاوه بلاذن ويستوى	عمر	الحجاز ونحوه واو
ط	طلبوا الاذن لتجارة	اضطر	ونا اليها او لمصلحة او رسالة اذن لهم ولبس الاذن	خالدا	بل ثلاثة ايام ويتحسول
و	واما الحرم فلا يؤذن في اقتير	ابو	ان اذاهم عدو وجب الدفع عنهم كما ذكر	وا	باب المدة والامان
ي	يجوز عقد المدة متى	صار	فيه مصلحة وامرها الى الامام فان ا	عجب	الامام فعقد هاو هو ومذلك
ل	له قوة عليهم كان	الحق	جوازها اربعة اشهر فان ضعف جاز	ضرب	مدتها عشرين لا اكثر
وال	والشرط الفاسد اذا جرى	في	عقدها ابطله كمالو شرط وان	زيدا	يعقد جزيته بدون مثقال
م	منه لا اوعلى ان	نصا	لهم على اعفاء بعضهم اوعلى ان لا ينطلق لنا	عمرو	او على مال او فرس
ت	تؤخذ منافقة هذا لا تحكم	به	صحيحا ولو شرط ان للامام نقضها متى مال	خا	طهره اليه جاز فلو
قا	قالوا وان انت داركم رجال	وجلث	انفسها على اتباعكم رد دعوتهم عن	لدا	رجاز الا النساء فقال
ر	ردهن فلو كانوا صفا	را	او مجانين او عبيد او بلا عسيرة لم يردوا	فافهم ذلك	ويجب الكف عنهم فلو اتا
ب	بعضهم بوجوب للنقض ولم	ياته	الباقون وانكهم سكنوا ولم ينكروا	هذا	لنقض فيهم فان انكرنا من
سالم	سالمناهم اذا قامت الحج	البيض	ببرائهم وبقائهم على العهد فوجب	نحو	وجههم من العهد تجسيس
و	ودلالة حرب بنموزة وقتل و	ا	حد منافجوز قسدهم وتبييتهم بالجيش	المجموع في	مر اقد هم ومن لم يخن بعد
في	في عقده بل خفنا ذلك فا	لنممو	ب للامامة يفتدعدهم والشنونة	العربية	والدين الاسلامي يلزمه
ا	ابلاغهم المأمن ومن استنجا	ره	مشارك او عدد محصور من المشركين فامنه	وكان	مسلم بالنا عاقلا لا
ل	لزمنا انقاده ولا يجا	وز	اربعة اشهر وسواء الامام وغيره وبعد	الفراغ	يلغ المأمن ولا يجوز







هـ	هذا في غير الحامل والقاعده	تقضي في ذات الحمل انها تمهل حتى تضع	بكر	اكانت او محصنة وحتى يكف	ف
ف	فوران دمها وبسبب تنقي	ها بنفسيها وسنة الجلد ان يؤخر عن	المقر	وروا المحرور والمرئض حتى يحبس	س
ا	العاقبة فان كان لا يبر	ذلك جلده بمنكالك فيه مائة غصن ورا	ي الشا	فسي ان يكون الضرب مفرقا	ا
عل	على الاعضاء وليتوق الا	الوجه والمواضع المخوفة فان غشي عليه ترك	وري	بشوبه حتى يفيق وتسكن	كن
ن	نفسه ولو ان الامام استبا	جلده في مرض او حرفات فلا ضمان و	ساحمه الله	واضرب المرأة	ة
وه	وهي قاعدة مستورة	تكون امرأة تمسك ثيابها والرجل ان	كانت	عليه ثيابها لم يجرد ويقام	م
و	وعليه قيض ولا يبالغ الى	ينهر الدم ولا يسمونه ولا يسمونه	هجر	القول ولا بأس ان يلام ولفت	فت
في	في عضده ولا يجب ان يبدأ	برجه ولا ان يحضره (باب حد القذف) من أ	قي	بقذف لمحصن وهو و	و
ا	اهل للتكليف وان كان تحت	حد الا والوالد فيجلد الحر ثمانين ومن كان	من	الارقاء فأربابين والنكاح	ح
ل	ليس شرطاً بل المحصن هنـامن	س هو والبالغ العاقل الحر	المو	من العفيف فلورما	ما
م	مجنوناً او صغيراً او من أ	على فسق أو عبداً عزروا ن قذف بهيد الو	طن	مجهولاً وادعى انه رقيق	ق
دي	دين مع عيـنه ولو	منه قذف رجل عفيف فلم يحد حتى	بيت	القضاء عليه فزني وجب ب	ب
د	دفع الحد عن قاذفه	لعنة وفمن وطئ بنكاح شبهة خلاف فانقاض	حين	وغيره يرون عرضه بما فـله له	له
سال	سالم لا يبطل احصائه وليس	ثلاثا س اقامته ولا بد ان يثبت عنده	الى	الحكم قذفه بصريح الزنا	ا
م	مثل يازاني وبالوطي وتر	فيه كتابات من اللفاظ مثل قول	الا	ان انت قاسق اولست عفيفا	فا
واذا	واذا قال عاشرك من النسا	ة الدلية أو أنت خبيثة أو أنت تحبين فتح الا	بواب	للزناة أو الخالوة بهم فهذا	ذا
ك	كله ككنابة فيخاف ما نواه و	قذف من الناس جمعا كثير	الا	يجوز عليهم ذلك كما	ا
ا	اذا قال اهل زبيد أكل ذى	من الناس زان عزروا ن قاله وهو	شر	يف يانبطي فكنابة وان	ن
ن	نأواه فقال أما أنا	حلالى ولست بزنان أو بان الحلال فهذا ليس	فيه	صريح ولا ككنابة وذلك ك	ك
ع	عندهم تعريض فيه تمزيروا	به الزنا الى ولده يمزريه ولو قال زني	عام	كنت مجوسيا وعرف له تجسس	س
ر	رقعتا الحد عنه لان صر	(بقذفه ثم قال أردت يوم كنت مجوسيا ولا نوالى	بين اثنين	من الحدود حتى يبرأ رأ	رأ
و	وجع الاول ولو عني وارث	من الورثة لم ينف فهل يستوفون البعض أ	وثمانين	فيه وجهان ولو امر وهو و	و
ما	ما سالت أو اذ من يثقه قذفه	الامر الى الحاكم فوجهان (باب السرقة)	و	السارق يقطع اذا انضم	ق

م	مع السرقة شروطه فقام	السير	ان يسرق قدر ربع دينار فلو سرق	سبع مائة	رجل فبان بخروج	ن
ن	ناضيا اذا ثمن الذ	ي	سرقوه مائة وخمسة وسبعين دينارا كلى وا	في	ربع دينار فلو تقصرت	ت
هـ	هذه دينارا لم يقطعوا	من	أخذ سبيكة ذهب وزنها ربع دينار فلا	جدا	ل اذا سويت به مضروبا وعن	عن
أ	العلماء انه لو أخرج عن	مكانه	من الحرز نصابا ثم ندم على ما أحد	نه	فردته قطع في ذلك ك	ك
و	ولو ظننه فلسا فسرقه أ	ونهب	قاطع الطريق ذلك فبان دينار اقطع و	من	سرق خيرا أو ما هو و	و
ضرب	ضرب من الملاحى نظرنالى	مأعهم	منه ان بلغ مكسره أو اثناء الحرز نصابا على	السن	التمنين قطع ويشترط كون	ن
ا	المسروق ما كاله بيرة فلو سرقه	ثم عاد	فادعاه ملكا لم يقطع ولو سرق مال الشركة	وقد	أدخلها شريكه حرزها	ها
ف	في يده ففي قطعه أوجه	منصورا	لحجة منها لا قطع ويشترط عدم الشبهة فلو	أخذت	لاص لك أو فرعك أو مال ال	ال
م	مالك ما لا يجب القطع	ويوم	القسمه لو قرر الامام لطائفة من بيت المال	شيأ	فسرقه غيبرهم وعرف ف	ف
ح	حد دنائه وان لم يقرر وكان	النا	ثب بالسرقه له فيه حق كمن يكون	من	الفقراء والمال زكاة وكذا ا	ا
ذ	ذهاب الطعام بالسرقه اذا	مس	الناس جوع لا قطع واشترط أهل	العلم	الحرز في السرقة وهو و	و
و	وجود ما بعد حفظا في	عشر	الناس وعرفهم وفيهم أعار حرز فسرقة منه خلاف في النزع	في النزع	الاصح يقطع ولو ضمه	مه
ف	في حرز مغصوب فجاء	من	ملك الحرز ففحصه وأخذه وسرق ما	و	ضع فيه لم يقطع عندهم	م
وفي	وفي غيره خلاف ولو غصب	جاء	لا أو غيره فاحرزها بجزء الجاء المالك و	الا	موال التي للغاصب بحذا ا	ا
ال	المغصوب فسرقها وجب أن يؤ	دى الا	موال ولا يقطع على الاصح ولا يقطع جاحد و	د	بينة ولا يختلس وهو و	و
ب	بنفسه لو نقب حرزا و	ولى	اخراج المال غيره فلا قطع ولو حفر المنقو	ب	معاقطع المخرج ولو ان السارق ق	ق
سى	سيله في ماء أو رماء	من	الحرز الى خارجه قطع ولو حليت طفلا	وتظمت	عليه فلا تدف سرق الجميع ع	ع
ط	طفلك وما عليه قال	عامه	أصحابنا الصحيح لا يقطع واثبات المالك عند	القا	ضى شرط فلا يؤخذ ذ	ذ
سا	سارق أقر حتى يصدقه من	قصد	ه بالقرار وهل للولى أن يقطع عبده	فيه	وجهان واذا ثبت ذلك لك	لك
ل	لزم قطع يده اليمنى	حد	انم ان عاد قطعت رجله اليسرى	ثم	ان عاد به بعد قطع ع	ع
م	منه يده اليسرى فان	بنى	على حاله وعاد قطعت رجله اليمنى وانتهى ا	لما	خود منه حد فان عاد د	د
و	وجب تمزيقه ويقطع بسكين أو	سيف أو	خدت دهننا وغلبته بالنار أو	دخلت	محل القطع فيه ولا بأس س	س
في	في الاكتفاء بكف يد قد	باد	ت أصابعها فان كانت يده اليمنى شلأه فا	زبيد	ه اليمنى وقطعت اليسرى وان ت	ت

والى بين سرقين قالو	الاقران	في القطع بل يكفي واحد ولو سرق ثم	أخذت	يمينه أكلة أو اذا	اذا
ابنهما سقط القطع	وأ	ما اليسار فلا يسقط عنه القطع	في	ذهاب الباب المحاربة أو جبا	وا
فمن أخاف السيل بكم	مر	ة وشوكة أن يطلب حتى يؤخذ ويجب	الاشتغال	بطلب قطع السيل ل	ل
رعاية للمسلمين فن أخذ من	الاعيان	نصاب سرقة من غيرة شبهة قال أهل	الفقه	قطعت يده اليمنى وقطعت	ت
أيضاً رجلاً اليسرى	ثم	من قتل قتل حقا ومن قتل ونهب قتل	عند	ذلك ثم صلب ثلاثا فاذا	ا
جاءوا زها أنزل و	خرج	بعضهم أنه يصلب حتى يسيل صديده و	الامام	اذلزمه وما خذوه خبيس	ن
ما بلغ نصاباً وأخاف	بلاد	أولم يأخذ ما لا ولا نفسه عزرو ووقع الا	جا	ع ان من ناب من هؤلاء لا	لا
وأصل قبل الظفر به وبعد	الاسا	ة يسقط حده (باب حد الخمر) وجلة القو	ل	فيه ان كل شيء	ي
في الاشربة أسكر كثيره فـ	ورده	حرام القليل والكثير منه في حكم	الدين	سواء في التجريم ويكون	ن
الحد على المكاف لان كان	يوم	شربه صبيداً ومجنونا أو حريياً أو ذمياً و	الر	جل المكره لا يحد فن كان حراً	ا
منهم جلد أربعين والعبد عشرين و	ا	ذا جعله الامام للحر عتاني أو بعض قا	ي	نوابه جاز والسـ و ط لا لا	لا
ضابط لتعينه في احد الوجهين و	لثاني	ينعين والصحيح يجرى سوطاً ويدونعال والثاني	رحمة الله	يحدده باقراره أو بينة لا	ا
رائحة ونحوها فـ	و	المرتكب معصية لا حد فيها ولا كفارة يعزر	والنظر	للامام فيه كل أحد حد	حد
على قدره كبس وصنع وضرب دون	العشرين	في عبد والاربعة في حر ويستوى	في	هذا جميع المعاصي في الاصح	ح
ولو عني مستحق الحد فأراد	من	اليه تعزيره لم يجز في الاصح و	علم	ان مستحق التعزير	ر
اذا عني فلا امام التعزير في أ	شهر	الوجهين (كتاب القضاء) هو فرض كفاية و	الادب	أن لا يطلب ولو	و
لم يكن يصلح للقضاء سوا	هـ	تعين طلبه فان امتنع أجبر فان طلبه	وغيره	أولى منه كره والمعروف	ف
هنا أنهم لو قلده	وسلوا	الامر الى المفضل فله القبول والطلب	من	خامل أو محتاج طلب بذلك	الك
زاده وكفايته جائز و	حصو	ل قاضيين فاكثري في بلد جائز عند أهل	العلم و	لا ينقض أحدهما كلمة	لمة
جـ جزم حكايها الاول ولو	نهم	أعني الخصوم أو الخصمان حكما وارجلا و	قتا	دواله وهو يصلح لقضا	ا
الحكم في غير حد لله جاز	بالرصاص	قبل الحكم ولا يشترط بعده في الاظهر و	الى	القضاء باستحقاق من كملت	لت
شروطه أن يكون مسلماً	ثم	ذكر اعراده لا مكافاً مجتهداً وان كان أمياً في (أ) شهر	الوجهين	سميما بصيرانا طبقاً يكفي	ي
ت نوبه ويستحب أن لا يكون	عاد	مال شدة بلا ضرر ولين بلا جـ و	رمضا	في الامور ويسأل عن البلد ومن فيها	فيها



و	واجتهاد يسوغ فلا يعدل	الى	نقضه والانتقض بباب صفات القضاء	المدعي	عند اذ احضر فلقاضي هنالك ك
ا	ان يسكت فان امر بالدعوى جا	ز	فاذا ادعى أحد الخصمين فأراد الاخر أن	رسمه	ويقطع عليه الكلام م
ل	ليأخذ حق البداية	يبد	ه أو يظهر منه سوء أدب منها فان أكثر	المجاهدة	ة واللسد دعززه ومن جا ا
مد	مدعيه او كانت دعواه	يوم	ذلك باطله لم يسمعها فاذا صحت لد	به	قال لا آخر ما تقول فيما ا
يد	يدعيه فان أقر فلا يحكم	الا	اذا سأله الحكم لان الحكومة	ونظرها	اليه فان أنكر حينه ذ
و	ولا يئنة فلا يمكن اليمين من الا	تئين	الا المدعي عليه اذا قال المدعي حلفوه	و	ان نكل تخلف المدعي عينا ا
ا	استحق وان نكل صرفه ما و	الثا	بت ان المدعي عليه لو قال بعد النكول	تظرت	ت في الحساب الذي كان كان
ل	لى وجئت لاحلف فحلفوه	في	لم يلتفت عليه ثم كذا المدعي لكن لهذا	مدار	آخر اذا أراد أن يثبت ت
ب	ب مجلس آخر ونكل المدعي عليه	و	حلف هو استحق وان أقام بيعة بعد اليا	س	والبحر سمعت والشهود اذا ا
س	سلبوا العدالة أحسن	العشر	ة في الرد فيقول زدني شهودا والعدول وان كا	عدة	اذا ارتاب بهم فرقمهم وجعل ل
ي	يسأل كلاً عن اليوم	بن من الشهر	هو وعن الكيفية ومكان التمسك فان اتفقوا وعظم	م) وجعل	يخوفهم ثم يعطى الحق ق
ط	طالبه نعم لو قال الخصم هم	فا	تقون ممكنه من جرحهم فاذا قال	لى	بينة تجرحهم امهل ثلاثا ا
وا	وان سأل المدعي ملازمته	قام	عليه ملازما بينهما يجرح الشهود و	جامكية	الملازم عليه فان وافى في
لخ	لخروج المهلة وسأل الحكم و	الى	القضاء حكم له وان جهل عدالة الشهود و	كل	ذلك الى من وكله ه
ب	بهم وهم أهل المسائل ويتجهل	اليوم	والايام حتى يعرف ما لهم ولا يسأل عنهم في	شهر	ة بل خفية فاذا علم م
ب	بعد التهم أمر أن يقيموا البينة	العا	دلة بعد التهمة علانية ولو شهد في قضية	ثلثائة	غير عدول فلا بد د
م	من ردهم والمعدل اذا لم يعا	شرب) به	عرف ظاهره لم يكف فاذا عرفه في الباطن	دينار	جوع الى قوله لانه علم م
و	خبره واذا شهد بعد الته	من ر	ضيه الحاكم كفى أن يقول هو عدل	ومائة	لو شهدوا بعد الته ثم جا
و	وشهد رجلا ان يجرحه و	جب	تقديم شهادتهم ما ويشترط أن يفسر الجرح	أيضا	فلو جاء المعدل فقال فقال
ن	نشهد ان هذا الجرح قد تاب	بعده	وصح قدم ولو قال المدعي مرا	لغلمان	يوقوه لاعدلهم استوقف ف
و	والاظهر ان القاضي يحكم بعلمه	وخرج	من ذلك حدود الله وان سكت الخصم و	مضا	في سكونه لاني اقرار ولا في ي
و	انك لم تجعل ناكلا ويعرفه و	الى	القضاء انه ان لم يجيب جواب المعتر	فين	أو المنكرين جعل ناكلا فلو قال ال
ان	ان لي حسابا لا أعرفه في	المعا) جلة	فامهلوني ثلاثا ليجاب ما له وان ادعى انه فناء	وصرف	عنه الدين ببراءة ونحوه وجب ب

مروضا أو ضربا في المأبدع فهو مجنون

الإنسان

ع	عليه البينة فان عجزا	ز	للدعي أن يحلف ويستحق الحق فان سأل مهلة الى	ي	أن يرفع اليه البينة أمهل في
ر	رفعها ثلثا ثم طوب	يه	وللدعي ملازمته مدة المهلة ولو ا	ت	للدعوى على غائب أو ميت
و	وكذا مستروصي ومجنون	وسأ	ل سماع الدعوى عليهم سمعت فان أقام حجة	ا	حكم لهم ما إذا
ض	ضخمها وظهر الغائبو	لوا	متدت المدة سمعت حجة وكذا الصبي اذا بلغ و	ل	المتستر ولو ادعى على رجل
ا	أما عينا أو دينيا في	الذمة	وهو في البلد لم تسمع الدعوى في غيبته بل ان و	ث	وحضر طائعا والابث
أو	أولياء الشرطة له	وسير	وه اليه ولا تكاف المحبة الحضور والوكيل كا	ا	وتحلف في بيته ما إذا
ج	ضرب رجل في الأرض فجاء	الى	الحاكم في غيبته مدع وأثبت بحق قضى من	ن	له والا فينبغي من
ا	الرجل المزم الذي	حنكه	الزمان أن يسأله انها القضية على ما كانت	ي	عنده الى الحاكم الثاني
في	فيستوفى له ولا مبالاة بتنع بعض	المخالفين	انها سماع البينة بل ينهيها فان جهل عدالتهم	و	جب أن يسميهم واذا اذا
ا	انهى الحكم جار مع القرب	فا	ما انها البينة فشرطه مسافة القصر وليشهد	ح	ويستحب أن يكتب كتابا بجامع
ل	لديه ويختص به بعد أن يأ	خذ	في ذكر المحكوم عليه ويصفه بأوصاف	جا	تميزه فان أنكر الاسم وجا
م	مناكر اقبل قوله بيمينه ان	ما	هو اسمه وعلى المدعي البينة انه اسمه	فا	ان أقامها فقال لست حليف
د	دعواك نظرت فان كان	معهم	مشارك له في الاسم أحضرته وأ	قت	عليه الدعوى فان كان
ي	يعترف صارت الخصومة معه	ومع الر	جل المعترف وان أنكر فليأمر المنهى الذين شهدوا	عنده	زيادة الوصف فان لم يكن ثم
د	دخيل يشاؤك في الاسم و	ما	وصف به حكم عليه ومن ثبت بحق عند القاضي	أكرمه الله وسأل أن يكتب له كتابا	ا
ف	فيه ما جرى بمحض	من	الحكم وغيره فعل ووقع فيه وكتب نظيره وأودعه	في	قطره والقرطاس المكتوب ب
هو	هو من بيت المال في المصالح	خيلى و	الافعل طالبه ومحاضر الوعد والشهر على قد	رو	جوده ما يجمع ما وقع ع
م	منها ويربط ويكتب عليه المدة التي	دخل	فيها ويميزه والمترجم للقاضي يتعدد بحسب ما يعرض	اربع	بعضه في الزنا لانا عند
و	خبرهم شهادة وان حكم باجتهاده جا	زيد	ان خالف النص والاجماع والقياس وجب تفوي	يض	الحكم وتقضيه ولو قال ال
و	وخصمه منكران القاضي حكم له	فوق	القاضي على ذلك الحكم فان ع	وجود	ه كان حكمه بما عرفت ف
ن	نافذا باب القسمة و	الى	لقسمة اذا كان منصوبا من قبل الامام	فا	نه يشترط كونه ذكرا
م	معدلا عارفا بما تحا	ول	به القسمة من الحساب والمساحة فان كان فيها تقاي	يض	وتقويم وجب قاسمان والا فنقول ل
ح	حصلت الكفاية بواحد فان كان	يوم	القسمة في بيت المال شي فاجرة منه في	عمر	فالنسبة والافعل الشراكه ويثبت ت



ذ	ذلك موزعاً على الحصص	من	المال كل بقسطه وما لا ينقسم كجوهر يتقا	يض	فيه الشركاء ولورضوا	ا
و	وقالوا انقسمه ونفرقه	شعبا	منعناهم وما يبطل به نفعه المقصود كثيرا لدو	الى	والحمام الصغير فليس	س
ف	فيه قسمة الا	ن (يتر	اضون ولو كانت القسمة مضرة بأحدهم نظرت) ان	كان الطالب لها هو الذي	ي	
و	وقع الضرر به منع	وا	ن طابها شركاؤه أجيبوا والقسمة التي	توقا	بها الحقوق منها ما ليس	س
في	فيه تغاضل فيقسم أجزاءها	خذلما	في القسمة الاخر أو يعاد لها كما أمر	بالله	بالعدل ويكتب كل كل	كل
ا	القسمة في رقعة تفر	زبه	ثم تدرج الرقاع في بنادق متساوية من	قابله	شيء منها لم يميزه ثم	م
ل	ليخرجها على الاجز	ابل	لو كتب الاجزاء وأخرج على الاسماء جازو	الله	أعلم ويحترز عن تفريق حصته	ه
ك	كل واحد ولا تبطلها	المناقرة	بعدها وأما قيمة التعديل فتكون مثلا	بر	بع وأرض تختلف أجزاءها ثم	م
ا	القسمة هذه قسمة اجبار	فا	ن استوت قيمة دارين فاعطى كل داراً أو ترا	ضوا	جازوان كره البعض	ض
م	منهم وان لم يكن	غار	مالم يجبر وفي ثياب وعبيد من نوع يجيزو	نه	لامن نوعين ثم	م
ل	لنذكر قسمة الرد فليس	عليهم	فيها اجبار وهي ان يكون بأحد الجانبين (ثرا) و	و	أشياء لا تتصور	ر
ا	القسمة فيها فيحتاج أحدها	يوم	القسمة ان يرد قسط قيمة الزائر الذي	ملكه	فيجب هذا الرضا بالقسمة	ة
ح	حين انقرة وبعدها في الاصح	الثاني	يكفي قبها وقيمة التعديل بيع وقسمة الا	الاطهر افرارز ولو اقسيم حقا	قا	
ذو	ذووه بالتراضي حين بدأ	وابا	القرعة اشترط الرضا بعهدها ما من منه ومن له	مرتبة	الحكم اذا قسم فيكفي	ي
في	في حقها خروج القرعة فان	دمهم أ	حد وأقام بينة بحيف أو غلط عليه	في	قسمة اجبار نقضت ثم	م
ي	ينظر فيما قسم بالتراضي فان كان	عما	قسمة يبيع فلا أثر للغلط و	جنا	ية الحيف وغيره فيه	ه
ا	أصل لا يوجب الدعاوى	و	البيئات من وجدها عند آخرها	نه	يجوز له انتزاعها بنفسه	ة
ل	ليكن اذا خشي حدوث	قتل	أو قتلته مالم يجز الا بالقاضي ومن بعده حقه	ثم	وجده أموالا استوفى منها	ا
س	سواء كانت جنس ماله أو	شيأ	غيره وان كان مقرعاً غير مجتمع فلا يحل و	انتقل	الى الحاكم والمدي اذا	ا
ر	رام دعوى نقدين قدوة	كثيرا	كان أو قليلا وجنسه ونوعه أو عينا ينضبط	الامرفي	وصفها وصفها يوم وم	وم
ي	يدي بصفات السلم وان	حدث	بها تاف وجب ذكر القيمة ومن ادعى	الملك	في نكاح ذكر في اثبات	ت
ع	عقده انه بولي وشاهدين من	بعض المد	ولا يكفي الاطلاق في الاصح و	الى	في نكاح الامه انه حصل	صل
مح	محذوف من العنتو	انه	الجزءه عن طول حرة والاصح ان (أمير	المؤمنين	لا يكلفه ذلك في العقود المالية	ة



ب	بل يكفى الاطلاق واذا	سمع	القاضي البينة الكاملة لم يحلف المدعى معها	و	لو قال أوفيته أو أبرأني أو وهب	ب
و	وأقبضني حلف على نفي	المعا	في هذه ولو ادعى عليه بفسق الشهود	لد	أشهادة فوجهان الأصح	ح
ل	له تحليفه ولو قال لي ما أبر	زبه	صدقي وادفع به فامهـ لو نى أمهلنا	هـ	ثلاثا والناس أحرار	ر
م	من الأصل فاذا سمعنا بالعين	يقولون	نحن أحرار صدقناهم والصبي اذا ادعى	الملك	فيه رجل ولم يدعـ رف	ف
ك	كونه حرائطرت فان كان	مر	سـ لا لا يده عليه فلا بد من البينة عند	النا	ظـ رف في الحكم وان كان	كان
شو	شوهـ في يده فحقن	نوا	فقـه ونحكم له بما لك الايد المتقط وان	صر	ح بدعوى دين مؤجل لم نسمعها	ا
ف	فان ادعى عليه مالا فقال	هذا	المال لا يجب علىـ لم يقبل ذلك من	مدعى عليه حتى يقول ولا يجب ان يطلب	لب	لب
م	منه بشئ والاجمع له	السلطان	ناكلار ثم يحلف المدعى حينئذ في حكم	الله	على دون ما ادعى	ي
ف	فيستحقـه ومن ادعى	على	رجل قـ رضا ونحوه فقال لا يستحق	في	ذمتي شيئا وسكت	ت
ع	عـ دجـ واباكافوا	الخلاف	فيما اذا أجاب بنفي السبب حينئذ قالوا	ايا	قي باليمين حلف على النفي المهم	م
و	والصحيح لا يقبل يمينه	حتى	ينفي فيها السبب والمرهون اذا لاز	مه	فيه من يدعيه فقال هو	و
لن	لن يلزمي تسليمه كفاه ومن	يتو	لى حفظ مل برهن أو اجارة وأقربه لملك	فا	ذكر الملك الاوتـ ان فليس	س
في	فيه الايمين المالك اذا	طا	لـه ان لم يقم بينة فلو قال المال لابني الصغير	او عطافى	هذا بعض الناس	س
ا	أحفظـه له أو ايسـ هو	لكم	بل هو صدقة أولى منه قدر	الف دينار	والباقي لرجل مجهول فما	ا
ل	لهم نزعـه ولا تنصرف عن	جنابه	الخصومة فيحلف انه لا يلزمه التسليم	وأجرى	على حاله ما لم يقم بذلك	ك
ب	بينة ولو أقـربه لـعين	فا	ن صدقه انـهـ له انتقلت الخصومة منها	لى	ملك وان كذبـ لما	ما
سى	سـ ثل تركناه في يد المقر ولا	يمكن الامر	فى الاصح الى ان يثبت بها مالك وان	الحا	هـ الى غائب معروف فحين اذا	اذ
طو	طوبت وصرفت الخصومة عنه	وفى	المال تبقى الدعوى على غائب وهى جا	ثرة	والحكومة مع العبد الجاني فيما	ا
ال	الزمـه عقوبة وان كان	النا	بت بجنايته مالا فالحكومة مع السيد	والجا	نى لا اقرار له ولو طالب	ب
ر	رجل رجلا وقال	فى	أجرتك نصف الدار بعشرين درهما	مكية	وقال الا تخربل أجـرتـنى فى	فى
ج	جـ ثلها بعشرين مصرية وجاء	من	كل بينة تمارضـه تاولوتنازعا فى دارا	وشغل	تحت يدهما أو تحت	ت
ز	زيد ويده وأقـامـ	شهر	كل بينة انـهـ ملكه تمارضـه تاولوتنازعا	بأمر	الكثرة فـ لو كان أحدهما	ا
مق	مقيـ ما بذلك شاهدين و	شو	هـ دم مع الاخر عشرة فلا ترجع عند	الجها	بذرة ويرجـ شاهـ دان فى قول	ل

ط	طائعتهم على شاهد وبين وماز	ال	العلماء يقدمون صاحب اليد لكن لا يور	د	ها أو لابل الخارج يسبق ق
و	ويقيم بينته ثم هو بعده ولو	أخذ	الخارج المين بالحكم ثم حضرت للداخل بينة ( و	و	أقامها سمعت واستخلص ص
ع	عند ذلك العين وحكمه	السلطان	بها ان اعتذر بغيبة بينته عند	البلاد	ونعوه ولو قال الخارج مشترى ي
و	وما كى انتقل الى فيها	الملك	منك وشهدت بذلك بينة قدمت ولو	وصات	بينته تتم بدباقراره لزيد د
في	في ملك ثم ادعاه لم يسمعها	النا	ظرفي الحكم الا اذا ذكر انه انتقل	الى	ملكه بعد ذلك ولو شهد له ه
ال	البينة بملك مؤرخ وتقا	صر	ت بينة الا تخرفم تؤرخ فيه ماسوا ولو أرخ	هذا و	هذا فالتقدم أقدم وأقوا قوا
و	ولا أثر للتاريخ مع اليد و	المهور	والاجرة والزيادة الحادثة من	التاريخ	للمستحق ولو شهد بملكه في في
ا	أمس لم يقبل حتى يقول	وهو	بملكها الا أن أولا نعلم للملكه من	يوم	ملكها امرى لاوله الشهادة بملكه ه
ف	في الحال لان الاستصحاب	حسن عظيم	ولو أثبت بملكه شجر او دابة استحق	النا	بت من الحمل لا ولد انقص لا ا
ر	راحت به ولا ثمرة موجودة	به	ولو اشترى شيئا فاستحق رجوع على	من	بأعنه ولا تلزم م
ا	القيمة بل اذ ارد الثمن	انحسرت	مادة) الطلب ولو تداعيا ثراء عين	من	رجل وهى في يده سمع ع
ق	قوله فن أقرله أخذها راصح	الخلاص	لا يخلف للثاني والا فان أقام بينتين احدا	المحرم	تاريخها والاخرى صفر قدمنا ا
ص	صاحب المحرم وان استويا	في	التاريخ أو لم تؤرخ احدا ما تعارضتا و	سنة	النعراض انهما يسقطان ن
م	معاء الى الصحيح ولو مات عن	مخالف	وموافق في الدين من الورثة وادعى كل و	ار	ثانه انما مات على ي
و	وفق دينه وكان كافرا فالحائز	سهام	الميراث الكافر الذى هو لدين أبيه تا	بع و	لو أقام كل بينة مطلقة بما ا
في	في دعواه قدمنا المسلم	وتلك	البينتان أو شهدت احدا ما له مات يوم	ثمان	من الشهر وأخر كلامه وهو و
ال	الاسلام ثم شهدت	الا	خري ان آخر كلامه الكفر تعارضتا ولو لم يه	رف ما د	ينه وشهدت لكل بينة وأطلقت ت
كا	كانتا متعارضتين ولو مات في أ	طراف	البلاد كافر وخلف مسلما وكافرا ولد	يه و	قال المسلم لم هو و
م	مات قبل ان أسلم	ثم	كذبه الا نرصدق المسلم بيمينه ولو	قد	م كل ومعه بينة بما ادعا ا
ل	لزم تقديم الكافر ولو	طلع	على ان اسلام الابن في رمضان وقال المسلم	جا	موته في شعبان والكافر قال ل
م	مات في شوال قدم الكافر و	تغزى اليه	باب اليمين في الدعاوى ومن ادعى	الى الثاني	حقا ام افى دين أو فى ي
ضم	ضمن أو غيره وليس للادعى	يوم	الدعوى بينة وكانت غير دم وأراد	منه	اليمين حلف فان نكل عنها ا
ر	ردت على المدعى الا ان كان	الثاني	غير معين كالسليم حبس في يكلف وقيل يسلم وعود	الى عود	اليمين هنا متعذر ومن جاء وهو و

م	مددعما وهنالك لوث	و	جب للمدعي أن يحلف بخسنيين يمينان ظنهما	صادقة	واستحق الدية ولا يأتى فيها
ق	قودولو حاتم عشرين حافنا	العشرين	على قدر الارث فان حلفوا على غير اليمين	فانا	لزمها العاقلة أو على عمه أبدأ
طو	طوب بها القتاتل وان نكل	من (الورثة)	أحد حلف الباقيون حسنتهم ويحلف المدعي	عليه (في	غير اللوث جرياء على
ع	عادة الدعاوى لكن ها	ذى	يحلف فيها بخسنيين يميناً واللوث مثل أن يفترق	رجا	ل عن قتيل أو يوجد بعملة الأعداء
و	وهى صغيرة قتيل أو قال ذور	القعدة	عن الشهادة كنساء وصبيان وعبيد	وفا	سقين فلو شهدا ثندان وكان
في	فيها واحد يقول قذله	سنة ثلاث ونعامة	وقال الآخر عنده أدا	عها	قتله سنة أنه أربع جوائز
ا	أن يكون لوثنا وقيل لا	و	لو ادعى على رجل أنه قتل مورثه	و	سمعت دعواه وهنالك لوث فخا
ل	له وجل وأقر بقتله فالحق	في	لتسامية الذى ثبت لا يبطل بذلك	انتظا	مه ولو ادعى عليه حرجا أو
خ	حاصمه في طرف ونم كاذكرنا	أول	الكلام لو لم يلتفت اليه وشعا	رها	ذه شماسا للرداعوى ويجوز
في	فيها الحلف بالجمية وان كان	يوم	اليمين بحسن بالمصرية ويستحب التغليظ	و	ذلك اذا كان الاختلاف
ف	في غير مال أو مال لا ينقص	من	النصاب والتغليظ بالزمان والمكان كما سبق في الأمان وعود	و	وأبضا التغليظ بزيادة الأمان
و	والامانات كل ذلك	سنة	كقوله والله العظيم الرحمن الرحيم فهذا	ه صاد	عة للقلوب ويحلف على الفعل
ال	المنسوب اليه على البت وكذا	ار	جل حلف على اثبات قتل غيره ومامسا	قه	النفي لفعل دخيل
م	من غير دفعه الى نفي علم لوارثنا	بع	يحلف ماء لم ان مورثه وهب	و (ابر	(باب الشهادات) للعدل وصف
ج	جمعه هذه الشرائط	وثان	هى اسلام وبلوغ وعقل وحرية و	مروء	ة وتقوى لامتهم ولا مغفل في
ت	تحمله فترد شهادة كافر وصبي	ما	بلغ ومجنون وعبد وفاسق فنجرأ	نه	نفسه على كبيرة فسق اذا
ث	ثم من أصر على صغيرة نجس	يه	هذا المجرى وفي الغناء والشعر والدف اخبار	سابقة	نقضى بجوازه وابطاحه نه
م	ما عدا المود والالات التي	أخذ	ت لله فقط وأباحوا الرقص بغير تكسر	ولا	تقبل من عادم مروءة فكل
ش	شيء ارتكابه بهدم	حصن	العرض كاكل غير السوق في السوق والملا	حقه	من الغنى في اليسير الذى لا
ع	عادة بطلبه يسقطها و	ر	جعوا في الحرف الدينية الى الأشخاص	و	اللائق بهم كصناعة خفاف
ث	ثم حجارة ودين وكل حرفة ملا	يمة	للدناءة اذا تعاطاها من لا يليق به	معا	طائها ردت شهادته واماني
و	وارثها ومن يليه في به فلا	و (لا	تقبل من متهم كفرع لاصل وعكسه اما المعنا	رفه	وأصل دقاؤه فتقبل وتصح
في	في الشهادة عليها أو زرد ومن	سائير	غرماء ميت أو مفلس شهدوا له بالو أوجبوا الرد في	شهادة	شهود شاركت

[illegible]

و	وأخبرهم أنها هي جا	زا	لتحمل على الأصح وتجاوز الشهادة بما حص	ل	فيه الاستفاضة من نسب وكذا موت	ب
ف	في آدمي وعتيق وولاء كما يقرأ	ل	ووقف ونكاح ومالك في الأصح ولا	هـ	عن شرطها وهو أن يستفيض ويتضح	ح
ثم	ثم يسمعه من جمع يؤمن	مو	اطأثم عليه ويبدء اجتماعهم على كذب	أ	أو خطأ والشهادة بالملك باليد المجردة	هـ
م	منوع قبل إذا انضم إليها	لانا	بالدار مثلا والسكنى والنصرف مدة طويلة	ل	أو لم تعدا رضيا ومن تحمل شهادة أو سمعها	هـ
ف	فطلب الاداء فامتنع ثم ولا يجبره	السلطان	لأنه يفسق بالامتناع ومن طلب لها ولم	ي	تجد معه ثانياً انظرت فإذا كانت	هـ
ا	الشهادة مما يثبت فيها	الملك	بشاهد وعين كالمال ومتعلقاته فإ	له	من عذروا يجب أدائها أو لا فلا	ا
عل	على الأصح ولو ثم دفيما	النا	فع فيه شاهد وعين أحد الشاهدين وقال لا	ل	تأق باليمين معه لم يجز بل	ل
ن	نأمر بادائها فان أ	صر	على الامتناع ثم ولا نجبد في ذلك تأ	ويلا	ولوجب أدائها ثم روط لا تعلق	ق
في	في الذمة الاثم إليها القرب	قا	لوا وحده مسافة العدو وما زاد لا تجب	فيه	الاجابة الثاني العدة له أما	ا
ال	الماضي المجمع على فسخه فلا	يما	رى في ان الصحيح عدم وجوب الاداء عليه و	قد (ر)	وي ان وجوب الاداء الفاسق فيه فيه	هـ
ف	مصارع العدل الثالث عدم العذر فليس	على	المريض اجابة بل يبعث اليه فصل	أذنت له	فقلت اشهد على شهادتي هذه	هـ
وا	والا أنا شاهد بكذا فاشهدك أو	قدم	الى القاضي وسمعه يشهد عنده وكذا	ان	لم يحضر قاض بل كان سامعاً	ا
له	له يقول أشهدان لفلان من عن	الجد	ار أو مبيع الفاء على الأصح والادعاء	يصلح	الا في حق آدمي امانى	ي
ز	زنا ونحوه يثبت له الله فلا	والا	صل اذا مات أو جرت جازت شهادة الفرع	ما	اذ فسق أو ارتد فلا	ا
ج	جواز لها ولا يسوغ في الا	جتهاد	قبول شاهد ذي فرع لردود الشهادة فان	وجد	كمالة حال رفعها فعا	ا
و	وأديا الشهادة جاز وها	ناهما	ن بالتحمل عن اثنين وقيل يشترط أربعة	و	الرجوع بعد الحكم وقبل حدوث	ث
ال	الاستيفاء بالمال لا ينقض و	با	لعقوبة والقصاص ينقض أو بعده فلا ولو	كان	رجوع الشهود عدا منهم	م
ط	طولبوا بالقصاص وان صرح	عبا	رتهم بالخطا فالدية ورجوع القاضي كرجوع	هم لا	عذر له عدا عليهم كما نقلت	ا
و	وان رجعوا جميعا فصاحب	الخلافه	ينظر فيما يقتضى رجوعهم فان كان يؤد	ي	الى وجوب القصاص فادافع	و
ي	يدفعه عن الجميع أو الدية	قا	لو يكون عليه نصفها وعليهم نصفها و	عند	نال ورجع منك ضمن أيضا	ا
ل	لكن لو رجع الولي كان قا	عما	عنهم بالجميع ولو رجع الشهود في مال غرمو	هـ	مبسوطا عليهم ولا يقول الواجب	ب
ن	مقبوض من الشاهدين الاولين نعم	في	ما اذا رجع بعضهم وبقي منهم نصاب خلا	ف) فان	أحد الوجهين يلزمهم بعض المال	ال
وفي	وفي الصحيح لا يلزمهم شيء	اصلا	باب الاقرار	ا	ص ان كان مطلقا في التصرف	ف

ا	اما اقرار العبي والمجنون لا يبا	ح	قبوله وان ادعى البلوغ تطرت فان قال	بلغت	بالاحتمال لام وكان وقت ت
ل	لا يبيد اكله صدق	فا	ما بالسن فيلزمه اقامة البينة	فيه	واقرار العبد يهـ ح
ب	بما يوجب عقوبة و	سد	الوجهين يقطع باقراره في السرقة ولا يؤخذ	من	يده المال اذا كان كان
سى	سيده يكذبه ولو ضارب في	البلاد	وعامل باذن سيده واقرفي	ملاقة	الاذن بمال صح ومضى شاشا
ط	طالبه العامل بما اقر	و	يقضى من كسبه وتجارته اقرار الحرفي	الموارض	من المرض صحيح نافذ ذ
وال	والوارث وغيره من الاحرار	العباد	سواء ولو اقر هو ثم الوارث بدين عليه اقتد	المال	ولا يقدم اقراره واذا ا
ر	روعه فاقمر مكرها خين	نسأل	يجب بطلانه وشروط صحة الاقرار ان يكون من	نعم	به اهـ لا لالك فلو و
ج	جاء واقدر لاداة لم يوجب	الله	لهامشياً وان اقر للعمل في البطن ا	حدا	لناس بمال تطرت فاذا ا
ز	زعم انه بارث ونحوه جازو	ان	اطلق فكذا في الاظهروا ان قال	حصل	بشراء ونحوه بطل ولو قال ل
مح	مختاراه ذالف لان ولم	يجمع	معه على ذلك بل كذبه لم يؤخذ منه وبقي	معه	في الاصح ويقرر ر
ب	بيده حتى يثبت به اُحدمن	الخلق	ولو قال لي عليك ألف فقـال	الذ	ي عليه الدعوى وي
و	وهو ينازعـه زنه او اخـتم	على	هذا او اجعله في كـيسك فليس	هو	باقرار وقوله صدقت او و
ن	نعم اوبلى اقرارو	طا	هـ تقول له مري اقرار وقوله انا مقربـه او	ل	اوقـد ابرأتني اقرار وكذا ا
و	وفيتك اوقـد انتز	عنه وان	قال انا مقـرر فلعـرو وكذا اقـربه	على	الصحيح ولو قال رب المال ل
في	فيه اقض الالف فقـال	يد	في الله بمال واقضيك او ابعث من يقضه ا	وما	اسألك الامهـ لـه يوم م
ا	او اصبر حتى افتح فهو اقرار	في	الاصح ولو قال داري او ثوبي او ديني الذي	في	ذمة زيدك جرى مجرى
ل	لغو الحديث ولو لم يكن	ايام	الاقرار في يد المقر لزمه حكمه اذا صار	ضمن	يده فلو قال هذا حـرا لا تجوز
و	وصية زيد به ثم صار في	دولته	بان اشتراه حكم عليه بحريته وكانـه	ا	فتداه من ظالمه ويصح بالمجهول كما
ا	اذا قال له عندي شئ و	انه	يقبل تفسيره باقل ما يتمول وبجملة بر وبـا	لكتاب	الموقوف ولا يقبل مالا لا
ف	فائدة فيه مما يحرم	على	الناس اقتناؤه كالخنزير والكلب	هذا	في غير العلم وفي العلم اختلاف
ر	راجع اليه والى الخراج المحترمة و	كل	ما في معناه مما منعه من بيعه ولم يمنع	من	اقتنائه واختاروا فيه فيه
م	من الوجهين قبول كل	شئ	من ذلك لا رد سلام وعبادة مريض ولو يضمن	التزام	مال ووجهه بانه عظيم م
عق	عقيم كثير وفهره بقليل	قد	ره قبل لا بمرجحين وكاب معلما	ما	اذا قال له علي كذا ا

و	وكذا أوشئ وشئ وكان تكر	ير	ه بالاول لم شيان وبكذا كذا	لا	بالواو شئ واحد وقالوا وا
ل	لوقال عندي درهم فا	كل	الوجهين يلزمه درهم أو كذا درهم بالضم أو الكسر يلزم	درهم	درهم وكذا وكذا درهم بأعادة
و	واو لزمه درهمان	هذا ان	نصب درهمان رفعه أو جر لزم درهم ويجذف الواو	يوجبون	درهما واحدا
في	في الجميع ولوقال هذا	التا	جر في ذمتي ألف ودرهم لزم الدرهم وله	ساو	ما شاء في تفسير الالف ببل ل
ا	اذا قال خمسة وعشرون د	ر	هاتفق في قبل الخمسة مجملة والصحيح في	هذه ا	ن الجميع درهم ولو حقق ق
لك	لك ان الدرهم ناقصة واتحدتار	يج	الاقرار والتفسير واتصل قبل وان لم يتصل	فالتطريق التي	نحكم بها فيه افيه
ا	انه ان كانت درهم البلد	و	افيه لم يقبل والاقبل وان فسر الدر	ا	هم بما هو معيب ب
م	مغشوش فكالناقصه والتفضيل	بتمامه يتم	فيه وان قال لك من واحد الى عشرة ا	خذت	منه تسعة وان قال عندي ي
ل	له كتاب في صندوق لزم	الكتاب	دون الصندوق أو صندوق فيها كتب لزم	منها	الصناديق دون مسمى سمي
م	من الكتب وكذا عبد عليه عمامة	في	الاصح أو فرس بسرجه أو جارية بكر لزمه	البكارة و	السرور أو ان لك مالا الا
و	وهو في ميراث أبي حكمتنا	اليوم	بانه أقر على أبيه بدين أو في ميراثي منه فوع	د شرعت	فيه لا يلزمك ومضى ي
ق	قال درهم درهم كان	الثاني	نا كيد اجاز في درهم ودرهم فانه يلزمه د	رهم ان	لا ن شرط التأكيده سقط ط
و	ولو قال له على	من المال	درهم ودرهم ودرهم فلاولين درهمان عندها	هل العلم	وأما الثالث فـ اذا ا
ص	صرح بانه تأكيده للاول فا	شهر	الوجهين يلزمه ثلاثة وكذا ان أطلق ولو	و	كد الثاني بالثالث قالوا وا
و	وجب درهمان وان أقر في	المحرم بال	الف وفي صفر بخمسة مائة ولم يذكر لاحدها	الفضل	بوصف ولا حصل ل
ت	تميز بسبب بان قال	أحد	ه أمثلة من مبيع والاخر قرض دخل الاقل منها	في الاكثر وان كانت ت	ت
م	مختلفة لزم الجميع وفي	أشهر	القولين لو قال له على ألف درهم	جا	ت من عن خيرا وكان له قرض ض
ال	ألف فتضيقته لزمه وعليه في	سنة	الاسلام البينة ولوقال والدار في يده وقوم	يقتفوا	نه بالمنازعة فيها اشترى بها منكم م
ع	عادم قرا ولو قال له على	أربع	مائة ثم قال هي وديعة صدق وان ادعى تلفها وا	ن	كان قد قال هي دين في ي
ر	رقبتى أو في ذمتي وجاء بالف	و	ديعة وقال هي هذه وكذبه منازعه صدق	منا	زعه بيمينه ولو أقر من ن
و	وجد في يده مثلا	ثمانمائة	انما زيد ثم أقر به الممرأخذها باقرا	ره	زيد وغرم للمرو ولو وقع ع
ض	ضرب من الاستثناء المتصل	في	الاقرار ولم يستغرق صح كعشرة الاتسعة	جعل	الاقرار بواحد وكذا ي
و	وقوعه من غير الجنس كعلى	مد	طعام الا درهم وألف الا توب في شرع	الله	جا اذا من الثوب ب



أقول من الألف ونـ	ينه	في ذلك ويصح إقراره بنسب منه ويشرط في	ذلك	أن يصـدقه المحس وأيضاً	ق
لا يكذب الشرع كنسبة	تفر	بها اليك وقد عرفنا من غيرك انتساباً	خالصاً	وأن يصـدقه المستحق فلو	و
حصل استحقاق صغير ثبت و	المحروس	نقل أنه إذا بلغ وكذب لم يبطل و	لو	استحققه بالغاً فكذب فلا	ا
مدخل له إليه إلا بالبينة	و	استحقاق الميت صحيح إذا أتى به على و	جهه	وشروطه وبره بل	ل
لو قال لولد أمته هـ ذاو	الحمد لله	ولدى ولدته في ملكي ثبت النسب	الكريم	دون الاستيلاء فلا وقال	ل
لهم علقته في ملكي وصل		إليه أحكم الاستيلاء إن لم تكن مزوجة	ومقر	بنسب ولد أمته المزوجة	هـ
كنسركل أن الولد الزوج و	يا	في فحين ألقى النسب بغيره شرطان ملحقان	با	لشروط التي ذكرناها	ا
نسم وهي أن يكون	رب	النسب الملحق به ميتاً وأن يكون	من	يلحقه باللبت يعلم علم	علم
يومئذانه وارث يحتوى	على	جميع الميراث ويحوزه فإن لم يحزه لم يثبت في	جنا	بالمقرو لا يشاركه ولو مات	ت
رجل وخلف عليا و	محمد	أفاستحق على وحده أحاط بثبت فان ما	ت	محمد وعلى حازا لونه لزم	م
النسب وصلى الله على محمد وآله وسلم	وآله وسلم	غاية التسليم الموجب للكرامة في دار	النعيم	تسم	م

يقول ملتزم طبع هذا الكتاب الجليل \* بعد حمد الله سبحانه وتعالى والثناء الجزيل \*  
قد تجزى بالمطبعة البهية الجميلة \* ذات البراعة في الصناعة والآلات الجليـله \* طبع وتصحيح هذا الكتاب  
عزير المثل \* الذي عز أن ينسج له ناصح على منوال \* المسمى بعنوان الشرف \* أسكن الله منصفه في  
الجنات أعلى الغرف \* فلا قد أتى فيه ببدع صنع لا يجارى \* وحسن وضع في هذا الأسلوب لا يبارى  
حيث احتوى روضه خـس غار في غصنه الأخضر \* هذا وليس على الله عسـتـنـكر \* ولما  
أطلق ملتزمه النظر في رياض محاسنه البهية \* سمع بالاتفاق على طبعه بتلك المطبعة  
السنية \* الكاثنة بمصر المعزیه \* وقاهما من الآفات رب البریه \* الحالة  
بجواره حوش قدم العامره \* إدارة حضرة محمد افندي مصطفى ذی  
المآثر الباهره \* وقدم طبعه المنظم \* في أوائل شهر  
شعبان المعظم \* سنة ١٣٠٩ ألف وثلاثمائة

على ذمة حضرة الشيخ  
حسن أحمد الرشیدی



وتسعة من هجرة سيدنا محمد صلى

الله عليه وسلم \* وشرف

قدره الجليل

وكرم

()





